



5075

SULTAN

تسليم الافكار
ص ٢٥٠

افكاره
ص ٧٤

ص ٤٤



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısım	Laleli
Yeni Tarih No.	
Eski Tarih No.	2562

523:-

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم **٤** رب وفق علي انجالي
اسبح لله نود الانوار وكاشف الاسرار مفتح ابواب الملكوت
ومشعشع الاضواء من قدس الجبروت واهب العقل ومفيض
العدل واصلني علي الكاملين الملائكة الذين خصوا علي سيد المرسلين
محمد وعلي اله الطاهرين **٥** اما بعد فاننا نشعر في تحرير ما ادنى
اليه او كما رنا واستغفر عليه رايانا من القوانين المنطقية والعلوم
الحكومية وبين قسما فساد اكثر الاصول المستثورة وشبهة
تزيل الافكار في خدليل الاسرار ونستعنت بالله تعالى وحده
ونتوكل عليه وهو حسينا ونع الوكيل **٦**
العلم الاول المنطق وهو مرتبة على مقدمة وجميع مؤالات
اما المقدمة ففي غرض المنطق اعلم ان العلم هو حصول
صورة الشيء في العقل وهو اما تصور فقط كالتصور معنى الانسان
واما تصور معه تصديق كما اذا تصورنا معنى قولنا الانسان حيوان
ثم صدقناه فالنصور ههنا هو ان يحصل في العقل تصور الطرفين
مع التاليف بينهما والتصديق هو ان يحصل في العقل صورة
هذا التاليف مطابقة للاشياء انفسها وكل تصديق معه تصور
ولا يتعكس وهما منفصلان اني بدعي وكسبي اني محتاج الى الفكر
اعني ترتيب امور معلومة ليتبادر منها اني ان يصير المجهول
معلوما والا لكان كل واحد منهما اما بدعيا واما كسبيا والاول
باطل بالصنعة والثاني ايضا باطل والالزم الدور او التسلسل
وكل واحد منهما محال والالزم امتناع الاكتساب والفكر قد يكون
صوابا وقد يكون خطأ والاما وقع بين العقل خلاف فالغرض
من المنطق ان يكون عند الانسان قانون فاصل بين الخطا والصواب
في الفكر والحاجة ماسة اني تعلم ليكون العالم به متمكنا من
استحلام المجهولات بحيث لا يعرض له الخطا اصلا في افكاره
فليس قبل المنطق الاخلو اما ان يكون كله كسبيا ولا يكون
والاول باطل والالاخراج الى قانون خارج عنه ويؤدي الى
التسلسل فمنع تحصيله فتعين الثاني فلا حاجة الى تعلم
لان حيلنا اما ان يكون كله بدعيا او بعضه بدعيا وبعضه كسبيا
وايما كان فلا حاجة اليه اما علي القسم الاول فخطا هو اما
علي القسم الثاني فلان البدعي اما ان يستعمل بالكسب المجهول
او لا يستعمل والثاني باطل والا لكان اكتسبي منه محتاجا الى
منطق اخر فتعين الاول فلا حاجة في تحصيل القسم الكسبي منه
فاذن لا حاجة الى المنطق **قلت** ان البدعي اذا كان مستقلا
بالكسب المجهول لا حاجة الى تحصيل القسم الكسبي واما

يلزم ان لو كانت الافكار المستعملة في الكسب المجهول
كلها واقعة علي القسم البدعي وليس كذلك فان الافكار منها ما يقع
علي القسم البدعي ومنها ما يقع علي القسم الكسبي فالتقيد علي
القسم الثاني بما يعرض فيها الخطا فلا بد من حصول قانون فاصل
بين الخطا والصواب فليس قبل لو وقعت الحاجة الى المنطق
في معرفة الخطا والصواب لما كانت او كما ومن الاحاطة له بالمنطق
صافية والثاني كاذب فان كثيرا ممن لم يعلم العلم بالمنطق لم يعرض
له الخطا في افكاره **قلت** لا نسلم انه يلزم ان لا يكون افكاره صافية
وانما يلزم ذلك ان لو لم تكن واقعة علي القسم البدعي او نقول
انما يلزم ذلك ان لو لم يكن موبدا من عند الله بشدة الذكاء الموجب
لتمييز بين الخطا والصواب لم قلتم انه ليس كذلك ولما كان العلم
اما تصورا واما تصديقا كان الجمل اما جيل بالضرورة واما
جيدا بالتصديق والموصول اني التصور المجهول قولنا ح
والتي التصديق حجة ويجب تقديم الاول علي الثاني لتقديم
علي التصديق فان كل تصديق فقيه تصور ذات المحكوم عليه
او تصور امر صادق عليه مع تصور المحكوم به والحكم اعني ارضا
احدهما بالآخر فليس قبل لو صدق قولنا ان كل محكوم عليه
معلوم باعتبار لكان لا شيء من المجهول مطلقا محكوم عليه وهو كاذب
لانه لو صدق فالمحكوم عليه في هذه القضية ان كان مجهولا مطلقا
لزم اجتماع التقيض علي الصدق وان كان معلوما باعتبار لزم
كذب القضية لان كل معلوم باعتبار فهو محكوم عليه بكونه معلوما
باعتبار لا نناقض لا نسلم انه لو كان معلوما باعتبار يلزم كذب
القضية واما قوله بان كل معلوم باعتبار فهو محكوم عليه بكونه
معلوما باعتبار **قلت** لم قلتم بانه يلزم منه كذب ما ذكرنا من
القضية وهذا لان قولكم المحكوم عليه في هذه القضية معلوم
باعتبار وكل معلوم باعتبار فهو محكوم عليه بكونه معلوما باعتبار
يدعي ان المحكوم عليه في هذه القضية محكوم عليه بكونه معلوما
باعتبار وذلك لا يوجب كذب قولنا لا شيء من المجهول مطلقا محكوم
عليه لا خلا فيها في الموضوع ومن المعلوم بالضرورة ان المعنى
المفرد لا يوصل الى التصديق ولا الى تصور كنه حقيقة الشيء وانما
نفع به تميز الشيء بغيره فقط فالوصول الى التصديق والتصور الحقيقي
لا بد وان يكون مركبا والمفرد في المركب انما يحجج الى النظر في مفرداته
من حيث هي مستعدة له فالمنطقي ناظر في المركبات الموصلة الى
المجهولات وفي مفرداتها من الجهة المذكورة وموضوع المنطق اعني
الشيء الذي يبحث المنطقي عن واقعته من حيث هو هو وانما هو

التصورات والتفديقات لانه باحث عن الموصول الى التصور وما
يثقف عليه الموصول يكون الشيء كليا وجزيا واثيا وعرضيا
وامثال ذلك وياحث عن الموصول الى التفديقات وما يثقف عليه
التفديقات اما ثوقفا قريبا لكون الشيء قضية وعكس قضية ونقيض
اخرى وامثال ذلك وتعييدا لكونه محمولا وموضوعا وهذه احوال
نعرض للتصورات والتفديقات من حيث هي هي فلا حرج كان
موضوعه التصورات والتفديقات **فهي** هي المقدمة
اما المقالات ففي كيفية اكتساب العلوم

المقالة الاولى في سبل على ملته لوامح **اللامح الاول**

في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بنوسط الوضوح سمي مطابقا
ان كان الوضوح له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وتضمن
ان كان لما دخل فيه كدلالة الانسان على الحيوان والتمزا ما ان كان
مما خرج عنه كدلالة السقف على الجدار وبدون توسطه سمي
دلالة بالطح كدلالة اخ على الوجع والمراد من دلالة اللفظ
على الشيء ادراكه في الذهن عند تحيل اللفظ ولا بد في دلالة الالزام
من اللزوم الذهني ائى لا بد من كون المعنى محال يلزم من تصور
المعنى تصوره والالزام منع فهم اللفظ والمطابقة لا تستلزم
التضمن لتخلفه عنها في الدال على الا تركيب فيه واما استلزامها
الالزام فغير مثبت لانه لا يجب ان يكون لكل شيء لازم يلزم من
تصوره وتصوره والا لزم من تصور شيء واحد تصور امور بلا نهاية
هذا خلف فاحتمل وجود لفظ يدل على شيء لا يلزم من تصوره تصور
غيره **فان قلت** بان كون الشيء ليس غيره امر يلزم من تصوره
تصوره **قلت** لا نسلم وهذا لا نافذ تصور الشيء ولا يحظر بالنسبة
انه ليس غيره والالزام محصور ائى الدال بالالزام لا يستعمل
في جواب ما هو ولا يدل على الداخل في المسؤول عنه لان المعنى
الواحد محتمل ان يلزمه لو ازم متكررة في التصور فاذا سئل
عن الشيء بما هو واجيب عنه بالدال على ملزمه لا نعين المسؤول
عنه للفهم فلا يحصل الغرض واما التضمن فان كان المدلول عليه
بالتضمن دخلا في المسؤول عنه جاز استعنا له كما اذا سئل عن
الانسان بما هو فاجوز ان يجاب بالحيوان الناطق ليدل الحيوان
على الجسمانية وما يبرأ جزاؤه بالتضمن وان كان المسؤول عنه
دخلا في مدلول اللفظ فلا يجوز استعنا له كما اذا سئل عن
الحيوان بما هو فانه لا يجوز ان يجاب بالانسان لانه لا ينعين
فهم المسؤول عنه فلا ينفذ الغرض واللفظ ان قصد بشكل
جزئ منه دلالة على شيء حين هو جزؤه فهو المركب منه ما يدل

كل جزئ منه على شيء غير ما يدل عليه الاخذ كالحوان الناطق ويسمى
قولا ومنه ما ليس كذلك كالا انسان بشرا وان لم يقصد بكل جزئ منه
دلالة على شيء حين هو جزؤه فهو المفرد منه ما لا يكون جزؤه
موضوعا لشيء كزيد ومنه ما يكون موضوعا لكن لا الجزئ منه
كعبد الله اذا جعل اسم شخص معين ومنه ما يكون موضوعا
لجزءه ولكن لا يقصد كالحوان الناطق اذا جعل اسما عاما
لشخص من الاشخاص الانسانية والمراد من الجزئ ما يبرز عن غيره
ثريا في المسموع فيكون اضرب ونضرب ونضرب من المركبات
وبقي صيغة الماضى مفردة لانه وان دل مادته على الضرب
وهيئة على الزمان الماضى ولكنها لا يترتبان في السمع فجزء
المركب قد يكون له دلالة حالة التركيب دون الانفرد وقد
يكون له دلالة خالصة التركيب والانفراد والمفرد ان لم يصح
لان خبره فهو الاداة وان صح فان دل على حدث ونسبته
الى موضوع وزمان لتلك النسبة فهو الكلمة كضرب فانه يدل
على وجود الضرب من شخص غير معين في زمان ماض وان لم يدل
فهو الاسم فدخل في الاداة لفظه هو امثالها مما لا يصح
لان خبره عند استعنا لها للربط وكذا اللفظ كان امثالها
ما لا يدل على الحدث ويدل على النسبة الى موضوع ما وخرج المتقدم
عن الكلمة لانه وان دل على الحدث وهو المقدم وعلى نسبة
الى موضوع ما ولكن لا يدل على زمان لتلك النسبة وخرج عنها
الصيوع ايضا فانه لا يدل على النسبة الى موضوع ما لان المراد
من النسبة نسبة بها يصدق الشيء على الموضوع كصدق ضرب
على زيد وكل مفرد فانه يصح الخبر عن لفظه اما عن الاسم فمثل
قولنا زيد علم واما عن الباقيتين فانه يصح ان يقال ضرب
فعل ماض وفي خوف جرو الكلمة والاداة يصح ان يخبر عن مسامها
معبر عنها باسم مثل قولنا مسمى ضرب غير مسمى في لكن لا يصح الخبر
عن مسامها بمسمى ذكر مما فالذي يصح الخبر عن مسامها بمسمى ذكره هو
الاسم فقط **فان قلت** لو صدق قولنا ان الكلمة والاداة لا يصح
الخبر عن مسامها بمسمى ذكر مما فالذي يصح الخبر عن مسامها بمسمى ذكره هو
ان كان مسمى الكلمة والاداة لزم الناقض وان كان مسمى الاسم
لزم كذب القضية لان مسمى الاسم يصح الخبر عنه بمسمى ذكره
قلت لا نسلم ان الخبر عنه لو كان مسمى الكلمة والاداة لزم
الناقض وانما يلزم ذلك ان لو كان خبر عنه بمسمى ذكره
وهذا لان الخبر عنه انما هو مسمى الكلمة والاداة معبر
عنها بلفظ الكلمة والاداة **وتعقب** ايضا لا نسلم ان الخبر

لو كان معنى الاسم كذب القضية وهذا لانه اذا صدق ان
المجرب عنه في هذه القضية بمعنى الاسم وكل ما هو معنى الاسم
يصح الخبر عنه بمجرد ذكره بنحو ان المجرب عنه في هذه القضية
يصح الخبر عنه بمجرد ذكره وذلك لا يوجب كذب قولنا الكلمة
والاداة لا يصح الخبر عنهما مما يحذر ذكرهما لاختلافهما في
الموضوع وكل مفرد فاما ان يكون موضوعا لمعنى منع التكميل
فيه وهو العمل او المعنى لا يمنع التكميل فيه وجنبه لا يخالو اما
ان يكون معناه ممكن الحصول في افراده الموجودة والموهومة
بالسوية وهو المواطن اولاً بالسوية وهو المشكل كالموجود
والابيض فان وقوع الاول على بعض الافراد اولى واقدم ووقع
الثاني على بعض الافراد اشد وكل واحد منهما اما ان يكون معناه
ولحد فقط وهو المفرد او احده وهو المشترك وكل مفرد
فهو باعتبار نفسه الى غيره اما مرادف له ان اغرد معناه
واما مباين له ان يختلف والموضوع لمعنى ان يستعمل في غيره
فان كان بسبب مشابهة لمفهومة في بعض الدوائر فهو المشابه
والمستعار كالفرس على الحيوان المشهور والمنفوش وان
كان بسبب اخر مثل كونه جزءاً اولاً زماً فهو المجاز واذا تدرك
موضوعه الاول بمعنى منفوق ولا يمكن ان يذكر المشترك ويراد به
الدلالة على جميع مفهوماته بل لكل واحد استعمال مستقل
واذا ذكر مطلقاً فلا دلالة له وانما يدل على معنى مفهومة
اذ اللفظ انما يدل بفقد اللفظ لا لذاته ومفهوماته قد تكون
اشياء لا تمنع التكرار فيه كالجنس ويكون اشياء تمنع ذلك كالتدبير
وقد يكون اشياء بعضها يمنع التكرار وبعضها لا يمنع كالاسود
وقد يقع اللفظ بالاستشراك على الشئ وصفته كالاسود اذا
جعل اسماً على الشخص اسود وقد يقع على شئ واحد باعتبار
كأنه يمكن على الكتابة فانه يمكن بالمعنى العام والخاص
ومن الالفاظ المتباينة ما يكون اسمي لشئ وصفته كالسيف
والصاوم او للصفتين كالصاوم والمهند او لصفته وصفة
صفته كالناطق والفصيح واما اللفظ المركب فهو تام
ان افاد معنى يصح عليه السكوت وعينه تام ان لم يفد والنام
ان احتمل التصديق والتكذيب فهو الخبر وان لم يحتمل فان
دل على طلب الفعل دلالة اولية كقولنا اضرب فهو مع
الاستغلاء امر ومع النساء والتماس ومع الخضوع سوال
ودعاء وان لم يدل فهو التثنية ويندرج فيه ساير المركبات
النامة واما غير النام فهو اما تفيد كونه وهو الذي يتركب

من اسمي ويكون الثاني قيد في الاول كالحیوان الناطق واما
غير تفيد كونه كالمركب من كلمة واحدة او من اسم واحدة والنام
لا يتألف من اقل من اسمين او من اسم وكلمة تحقفاً او تفديراً
ولا ينقص بالندا فان حرف الندا في تقدير الفعل فان قلت
بانه لو كان كذلك لكان بصيغة الاخبار فيلزم ان يكون قابلاً
للتقدير والتكذيب قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن
اشياء فان الصيغة مشتركة بين الاشياء والاعخبار
اللامع الثاني في المعاني الكلية وفيه فصول
الفصل الاول في الكلي والجزئي كل من تصور فاما
ان يمنع صدقه على كثير من وهو الجزئي اولاً منع وهو الكلي
امتنع وجوده او امتنع حصول القوة او بالفعل واللفظ الدال
على الكلي يسمى ايضاً كلياً وعلى الجزئي جزئياً وقد يقال الجزئي
على ما يندرج تحت الكلي وهو بالمعنى الاول يسمى جزئياً حقيقة
وبالمعنى الثاني جزئياً اضافياً والكلي باعتبار انه يصدق على
الشئ وغيره فهو عام وذلك الشئ خاص والعام اذا صدق
على كل افراد الخاص فهو عام منه مطلقاً والخاص احض منه
مطلقاً واذا صدق على بعض افراده فهو اعم منه من وجه
والخاص احض منه من وجه وكل كليين يصدق كل منهما على كل ما يصدق
عليه الاخر فهما المتساويان وكل شئتين لا يصدق شئ منهما على
شئ ما يصدق عليه الاخر فهما المتباينان ونقيض الاعم مطلقاً
الخاص من نقيض الاعم مطلقاً لان كل ما صدق عليه نقيض
الاعم صدق عليه نقيض الخاص والاعم صدق الاعم على بعض
ما يصدق عليه الاعم والاعم من وجه لا يكون نقيضه احض منه
نقيض الخاص لان الانسان اعم من الحيوان من وجه وليس
نقيضه احض منه نقيضه والمتساويان يقتضيان متساويان
والاعم صدق احدهما مع نقيض الاخر والمتباينان لا يجب
ان يكون نقيضهما متساويين لان الانسان والفرس متباينان مع
صدق نقيضهما على شئ واحد واذا قلنا للشئ بانه كلي فربما كان
امثله ما هي من حيث هي هي واعتبار كونه كلياً والمعنى
الموصوف بانه كلي والاول هو الكلي الطبيعي والثاني الكلي
المنطقي والثالث الكلي العقلي ولتوضيح ذلك في مثال فنقول
الحيوان في نفسه معنى سواء كان موجوداً في الاعيان او في الازهار
وليس في نفسه كلياً والاما وجد حيوان جزئياً ولا جزئياً
والاما وجد الحيوان الاشخص واحد اذا تصورنا
الحيوان من حيث هو حيوان لم يكن الاحيواناً فلفظ واذا

نصورنا معه انه كلى فقد نفقو زنا معه معنى زايد على كونه
حيوانا فالحيوان بما هو حيوان معنى وبما هو كلى معنى فالكل
بما هو كلى اى من حيث انه يصدق على كثيرين هو الكلى
المنطقي والحيوان بما هو حيوان كلى طبيعى وهو الحيوان الذى
اذا حصل في الذهن صلح لان يجعله الذهن كليا ولا يصلح
لذلك ما هو منصور من الحيوان الشخصى والحيوان الكلى فهو
الكلى العقلى وهذات واحدة تصلح على كثيرين ولا وجود له
في الخارج اى ليس في الاعيان ذات واحدة موجودة بعينها
في كثيرين وانما الموجود في الاعيان الحيوان بما هو حيوان
لاشمال الحيوان الشخصى على معنى الحيوان وهو الكلى
الطبيعى فليكن قلت بان الحيوان الموجود في الذهن صورة
شخصية في نفس شخصية فلا يكون كلية فلنا لا نسلم وهذا
لان ادناهما في الذهن لا يمنع صدقها على كثيرين فان
اى فرد من الافراد اسبق الى النفس بدلا عن غيره واخذت
النفس ماهية من حيث هي فان كان الحاصل في النفس شيئا واحدا
فهي مطابقة لكل واعلم انا اذا اسندنا الشئ كقولنا زيد
هو حيوان فالاول موضوع والثاني محمول والاصل اما بالحيوان
وهو ان يكون الشئ محمولا على الشئ حقيقة كقولك الانسان
حيوان واما بالاستفاد وهو ان لا يكون محمولا حقيقة بل
متنوبا اليه المحمول كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه لا
يصح ان يقال الانسان بياض بل ان يقال اذ وبياض فالمحمول منسوب
الى البياض فان قلت بان المحمول بالحقيقة هو البياض و
النسبة المحمول الى الموضوع وهي خارجة عن المحمول قلت لا نسلم
وهذا لان النسبة الخارجة عن المحمول هي التي تربط المحمول بالموضوع
وهذه النسبة ليست كذلك فلا يكون خارجة عن المحمول المعتبر
في حمل الكلى على جزئياته اهل الحقيقة لا يقال باننا اذا قلنا
هو حيوان فان كان حقيقة هي حقيقة ب واما لفظان متراد فان
فلا يكون هناك حمل ولا وضع وان كان غيره فلا يصدق ان
هو لان الشئ لا يكون نفسه غيره لانا نقول لا نسلم انه لا يصدق
ان هو ب فان المراد من قولنا هو ب هو ب ان الشئ الذي
صدق عليه انه ب فهو بعينه الذي صدق عليه انه ب لا يقال
باننا اذا قلنا الانسان حيوان فالحيوان داخل في الانسان والار
لا يصير محمولا ولا لاصار الحد المحمول على البيت لانا نقول
لا نسلم ان الداخل لا يصير محمولا وهذا لان الداخل يمكن
ان يؤخذ بحيث يكون مادة او صورة فلا يصح حمله ويمكن

ان يؤخذ تحت يصير محمولا فاننا اذا اخذنا الحيوان جسما فانفس
حساسة بشرط ان لا يدخل فيه زيادة اخرى فهو مادة للانسان
اذا الانسان مركب منه ومن الناطق واذا اخذناه بشرط ان لا يدخل
لان يدخل فيه زيادة او لا يدخل فيصير محمولا على الانسان اذ يصدق
عليه انه جسم ونفس حساسة واذا اخذناه مع الناطق فهو الانسان
وهكذا القول في جانب الناطق وكل جزئى فهو موضوع بالاطبع
لانه محقق في الواحد فلا يصدق على غيره وكل كلى فهو محمول
بالاطبع لكونه مطابقا لكل واحد من الجزئيات والمحمول بالاطبع ان
لم يكن خارجا عن ماهية الشئ فهو الذاتى سواء كان بعين ماهيته
او دخلا فيها وان كان خارجا عنها فهو العرضى والذاتى اما ان
يكون تاما اماهية امشركة بين جزئياته الموجودة او الموهومة
وهو المقول في جواب ما هو ولا يكون وهو المقول في جواب اى
شئ هو والمقول في جواب ما هو ان كانت اشخاصه مختلفة بالحقيقة
فهو المقول في جواب ما هو كسب الشئ كالمحفنة وان لم يكن كذلك
فهو المقول في جواب ما هو كسب الشئ كالمحفنة برحافان
اعني بالنسبة الى شخص واحد فهو المقول في جواب ما هو كسب
الخصوصية وان اعتبر بالنسبة الى افراد المتكثرة في الخارج
او في الذهن فهو المقول في جواب ما هو كسب الشئ كالمحفنة
في جواب ما هو يسمى دخلا في جواب ما هو ان ذكر بالثمن ووافها
في طريق ما هو ان ذكر بالمطابقة واما العرضى فان امتنع انفكاكه
عن الماهية فهو اللازم والا فهو العرضى المطابق لللازم اما
بوسط او غير وسط اما الاول فلانه لو لم يكن شئ من اللوازم
بالوسط لكان لازما معلوم الثبوت للماهية واما الثاني فلان
كل لزم لو كان بوسط لكان بين اللازم والماهية اوساطا
بلا نهاية فكان ما لا نهاية وكان ما لا نهاية محصورا بين الطرفين
وكل لازم بلا وسط فهو بين الثبوت للملزوم على معنى ان
تصوره مع تصور ملزومه يكفى في جزم الذهن بلزومه والا
لاخارج الى وسط وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من
تصور الماهية تصوره واما العرضى المفارق فهو اما لازم
لشخص كسواد الخيشي واما غير لازم كالشيب والشباب له
والماهية المعفولة يجب ان يكون ذاتها متناهية والا لا يمكن
تعقلها واما لوازمها في الذهن فجاز ان يكون غير متناهية
لكون الاثنين نصف الاربعة وثلث الستة وهلم جرا
الفصل الثاني في الكليات الخمسة الكلى
ان كان مقولا في جواب ما هو فان كان مقولا على مختلفات

الحقايق فهو الجنس والافه النوع وان لم يكن مقولا في جواب ما هو
فان كان دخلا في ماهية الشيء فهو الفصل وان كان خارجا عنها فهو
الخاصة ان اخص حقيقة واحدة والا فهو العرض العام اما
الجنس فيرسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب
ما هو فاما المقول بحد في ذاته الشخص والكميات الخمسة ويقولنا
على كثيرين خرج عنه الشخص ويقولنا مختلفين بالحقيقة خرج
عنه النوع ويقولنا في جواب ما هو خرج عنه الفصل والخاصة
والعرض العام وان كان تمام المشترك بين الشيء وكل ما
يشترك فيه فهو الجنس الغريب كالحوان فانه تمام المشترك
بين الانسان وبين كل ما يشترك الانسان في الحيوانية وان
كان تمام المشترك بين الشيء وبين بعض ما يشترك في الجنس
البعيد كالجسم فانه تمام المشترك بين الانسان وبين بعض
ما يشترك في الجسمية ومراتبه اربع لانه اما ان يكون فوقه
جنس كمن تحت جنس وهو الجنس العالي ويقال له جنس الجنس
واما ان يكون فوقه جنس وليس تحت جنس وهو الجنس السافل
واما ان يكون فوقه جنس وتحت جنس وهو الجنس المتوسط
واما ان لا يكون فوقه جنس ولا تحت جنس وهو الجنس المفرد
والطبيعة الجنسية اذا اخذت بمعنى المادة كانت سببا لوجود
الطبيعة النوعية واذا اخذت بمعنى الجنسية لم تكن علة لها
ولوضح ذلك في مثال فقول الطبيعة الحيوانية اذا اخذت
بشرط ان لا يدخل فيها الناطقية فيستحيل ان يوجد الانسان
الا بعد وجودها فتكون هي سببا ما لا نسائية واذا اخذت
لا معنى للمادة بل معنى الجنسية وهو ان يخلوها ولا
تعرض لان يدخل فيها زيادة اولاد يدخل فيكون ذاتها هي
ذات النوع الموضوع تحتها ولا يكون سببا لوجود الانسان
والا فقد مت عليه بالوجود فيلزم ان يوجد اثنا قبل النوع
فكون مادة للنوع فلا يصدق عليه بانه هو هذا اختلف
بل ذات تلك الحيوانية هي ذات تلك الانسانية بعينها وهذا
معنى قولهم الجنس والنوع متحدان في الوجود وحمل الجنس
القريب على النوع علة لحمل الجنس البعيد عليه لان الجسم الات
ليس حيوانا مستحكما ان يكون محمولا على الانسان في الجسم عليه
يتوقف على حمل الحيوان عليه وهو المراد من كونه علة فيكون
الجنس البعيد مقدا ما عليه في الوجود كونه جزءا وشاخرا
في الحمل لا تفناده التي حمل القريب على النوع واما النوع
فيسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالحد فقط في جواب

ما هو ويقولنا مختلفين بالحد فقط خرج الجنس والعرض العام
ويقولنا في جواب ما هو خرج الخاصة والفصل ويقال لفظ النوع على
احض الكلين المقولين في جواب ما هو هو بالمعنى الاول يسمى نوعا
حقيقيا وبالمعنى الثاني نوعا اضافيا والحقيقي يصدق على البسيط
دون الاضافي والاضافي يصدق على الجنس المتوسط دون الحقيقي
وكلاهما يصدقان على النوع الحقيقي اقلندرج تحت الجنس فيبينهما
عموم وخصوص من جهة ومرتبة الاضافي ايضا اربع كما في الجنس
الان الاخير ههنا يسمى نوع الانواع دون العالي وكل واحد
من الجنس العالي والمفرد سابين جميع مراتب النوع وكل واحد من
النوع السافل والمفرد سابين جميع مراتب الجنس واما الجنس المتوسط
والنوع المتوسط فيبينهما عموم وخصوص من جهة وطبائيع الجنس
العالية اذا اخذت مجردة عن فصولها المسممة كانت انواعا
حقيقية بهذا الاعتبار وطبائيع المتوسطات اذا اخذت مجردة
عن فصولها المسممة صدق عليها انها نوع حقيقي مضاف
وقد يكون تحت نوع الانواع موضوعات كلية ليست بانواع
البركي والردمي تحت الانسان وتسمى اصنافا وقد يكون فوق
جنس الاجناس محمولات ليست بالجناس بل امود عرضية مشتركة فيها
الاجناس كالوجود واما الشخص فانما يصير شخصا بان يقترن
بطبيعة النوع خواص يكون بها مشار اليه ولا يمكن ان يقترن
بالنوع امور معقولة شعير بها الشخص في العقل ويكون
هناك اشارة الى معنى شخصي لا لك اذا قلت الانسان الطويل
الكاتب الى غير ذلك من الاوصاف فانه لا شعير لك في الحفظ
شخصية نريد بل يجوز ان يكون المعنى الذي يجمع من جملة ذلك
انما يصدق على اكثر من واحد بل انما يعينه الوجود والاشارة
الى معنى شخصي والشخصية معنى واحد عام فانا اذا قلنا لزيد
انه شخصي اردنا به انه تحت يجمع الشركة وهذا المعنى يشترك
فيه غيره فالشخصية من الاحوال التي تعرض للطبائيع الموضوعات
للجنسية والنوعية كما تعرض لها الجنسية والنوعية فاذا قلنا
الانسان فعناه انه حيوان ناطق واذا قلنا انسان شخصي
فعناه هو هذه الطبيعة ما خوة مع عارض بعرض لها
سبب مقاديرها للمادة المشار اليها وهو كقولنا الانسان
واحد في حيوان ناطق فخصص فكون الحيوان الناطق
اعم من هذا اذ الحيوان الناطق قد يكون عا ما فان النوع
حيوان ناطق كما ان الحيوان الناطق الشخص حيوان ناطق
والعموم والخصوص قد تختلف في الامور العامة من العموم

ما هو بحسب الموضوعات كما ان الحيوان اعم من الانسان ومنه
ما يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي به الحيوان
اعم من الحيوان وهو مأخوذ جنسا ومن الحيوان وهو مأخوذ
نوعا ومن الحيوان وهو مأخوذ شخصا واما الفصل فهو
المفول على الشيء في جواب ائني شئ هو في ذاته فالفيد الاول
يخرج عنه الجنس والنوع والعرض العام لكونها غير مفولة في
جواب ائني شئ هو في ذاته ولا يجب ان يكون الفصل مميزا للشي
عما يشاد به في الجنس لاحتمال ان يكون الماهية الواحدة مركبة
من ذاتين ليسا ويا بها فيكون كل واحد منهما مميزا لها عما يشاد به
في الوجود فتكون مقولة عليهما في جواب ائني شئ هو في ذاته والفضل
الغريب تمام ما يميز الشيء عما يشاد به في الجنس القريب والفضل
البعيد هو بعض ما يميز الشيء عما يشاد به في الجنس الغريب
او ما يميز الشيء عما يشاد به في الجنس البعيد والفضل المقوم للنوع
له شيان نسبة الى الجنس بالقسمة ونسبة الى النوع باليقوم
كالناطق فانه يقسم الحيوان الى الانسان ويقوم الانسان
فان كان جنسا عاليا فلا يقومه فضل يقسم جنسه وله فضل
يقسمه وان كان دون العالي كان له فضل يقسمه ويقوم اما المقوم
فهو الذي يقسم جنسه واما المقسم فهو الذي يقسمه ويقوم النوع
الذي تحته ومقوم الجنس لا يكون له مقسمه بل يكون له خص
منه والنوع الاخير له فضل مقوم وليس له فضل مقسم ولا افضل
يقوم السافل ولا يقسم العالي ولا افضل يقسم العالي ولا يقوم
السافل والعدم لا يكون فضلا للماهية الموجودة في الاعيان
اذ الاعداد لا يكون معاني مقومة للاشياء من حيث هي لعدام
بل هي عوارض تعرض لها بعد تقويم ذاتها فلا يكون غير الناطق
فضلا لا يسترك فيه العجم مقوما لها واما اصول الامور الاعتبارية
كالجاهل والاعمى جاز ان يكون امور اعدمية والفضل المقوم
لنوع مقوم لوجود خصه النوع من الجنس على معنى ان يخص
الجنس بالنوع يتوقف على وجود الفصل ولا يجب ان يكون كل ماهية
مركبة من جنس وفضل لثلاثة عشر من الاحاد والفضل قد يقال
على العرض الذي يميز الشيء عن غيره ويسمى فضلا عرضيا
فانه ما ينفصل به شئ عن غيره ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه
وكذا ان ينفصل به الشيء عن نفسه بحسب وفان مثال ذلك العرضي
المفارق كالشام والفقود فان زيد افضل من عمر بانه قاعد
وهو ليس بقاعد فيكون هذا الانفصال القوة مشتركا بينهما
وكذلك زيد ينفصل عن نفسه في وفين بان يكون مرة قاعدا

ومرة ليس بقاعد ومنه ما ينفصل به الشيء عن غيره ويكون الانفصال
خاصا به كالعرضي اللازم فانه اذا وقع الانفصال به يكون خاصا
بالفصل مثل انفصال الانسان عن الفرس بانه باحدث البشر
فان هذا الانفصال الواقع خاصا بالانسان بالفرس الى الفرس
فلا يفتح به مرة اخرى انفصال الفرس عن الانسان لانه لا يخلو اما
ان يعرض هذه الصفة للفرس ولا يعرض فان لم يعرض فيكون
هذا الانفصال بينهما فاما وان عرض فلم يكن للفرس انفصال عن
الانسان بل يشاد به فيه ومنه ما ينفصل انفصاله اذا فصل ليس
ولا يزال فاصلا كالسواد للجيش فانه فضل له وحيت كان فضلا كان
خاصا به وحيت لم يخص لم يكن فضلا وهذا القسم قد يصلح ان ينفصل
به اشياء من نوع واحد بعضها عن بعض واما الانفصال بالعرضي
اللازم فانه ينفصل به اشياء من نوع واحد بعضها عن البعض
اذ كان لازما لطبيعة النوع واما الخاصة فترسم بانها المفولة
على ما تحت حقيقة واحدة في جواب ائني شئ هو في ذاته فالفيد
الاول يخرج الجنس والعرض العام والنوع وبالتا في يخرج الفضل
ويدخل فيها خاصة الجنس العالي والنوع السافل والمنوسط
بينهما واما كان خاصة العالي عرضا عاما للسافل كما يفتقر
فانه خاص للحيوان وعرض عام للانسان وهي اما لازمة شاملة
افرادا هي خاصة له واما شاملة مفارقة واما غير شاملة وهي قد
تكون ملزمة من امود كل واحد منها اعم ما هو خاصة له وتسمى مركبة
وقد لا تكون كذلك وتسمى بسيطة واما العرض العام فهو المفول
على كثير من مختلفين الحقيقيين فوالعرضيا فالفيد الاول يخرج الخاص
والنوع والفضل وبالتا في الجنس وهو ايضا يقسم الى الاقسام
الثلاثة المذكورة في الخاصة اعني الشامل اللازم والشامل
المفارق وغير الشامل وينقسم ايضا الى ما يكون عرضيا عاما
لجنس الاجناس والنوع الانواع والمنوسطات بينهما
الفصل الثالث في مناسبات الجنس اعلم ان الشيء
الواحد قد يجمع فيه امران او اكثر من الجنس باعتبار ان مختلف
كالخماس فانه نوع من مدرج وحيث السامع والمبصر وفصل
للحيوان والماشي جنس لذئ الرجلين ولذئ اربع ارجل ونوع
للمنفرد وخاصة للحيوان وعرض عام للانسان والجنس عرض
عام للفصل والفضل خاصة الجنس وكل واحد من الجنس اذا اعتبر
بالقياس الى حصصه التي توجد في افرادها لا بالنسبة الى افرادها
الحقيقية كان نوعا حقيقيا وكل واحد منها نوع باعتبار
بعض هذه مع بعض الجنس الجنس مثل الجسم وقد قيل الجنس مثل الخناس

وجنس الفضل كما ملدرك للناطق وفصل الفضل لفصل الناطق فان
الناطق الحساس مشترك كان في جنس وهو ملدرك وسفضل الناطق عنه
بفضل ما هو وجنس العرض العام يجب ان يكون عرضا عاما وجنس الخاصة
قد يكون خاصة وقد لا يكون وخاصة الفضل خاصة النوع والعرض
العام للفضل قد يكون عرضا عاما للنوع وقد لا يكون فان الجنس عرض
عام للفضل وليس عرضا عاما للنوع وخاصة النوع خاصة الجنس من
غير عكس والعرض العام للجنس عرض عام للنوع من غير عكس
اللامع الثالث في التعريفات المعرف التي هو
التي تعجب لصوره وتصور حقيقته او يميزها عن كل ما يبايرها
ولا تخلو اما ان يكون جميع اجزاء الشيء او لا يكون والاول هو الحد الثام
والثاني اما ان يكون اعم منه او اخصر مساويا والاول محل لان الاعم
لا يفيد التميز والثاني ايضا محال لان الاخص لا يفيد تميزا لماهية
عن كل ما يبايرها لانه كما يصدق عليها فكذلك يصدق على الاعم
منها صدق الخصوص كذلك يصدق على الحيوان فلا يفيد تميزا ماهية
الانسان عن ماهية الحيوان فحين ان يكون مساويا وجنس
اما ان يكون داخلا او خارجا او مركبا منها فان كان داخلا فهو الحد
النافع سواء كان مفيدا كالناطق او مركبا كالجسم الناطق وان كان
خارجا فهو الرسم النافع هو ان كان مفيدا كالضاحك او مركبا كقولنا
للانسان بانه مشاعر عريض الاطفال وضحاك بالطبع وان كان مركبا
من الحد اخلا او خارج فان كان داخلا جيبا فربما هو الرسم الثام
كله وان الضاحك والافهو الرسم المنوسط كالجسم الضاحك
والجناس الضاحك فالحد في الحد الثام انما يقع بان لا يشتمل على جميع
الذاتيات وفي الحد النافع ان لا يكون من الذاتيات المساوية وفي الرسم
بان لا يكون العلم بالمعرف قبل العلم بالمعرف بل معه او بعده وقد يقع
للتفصيل حيث اراد انما لا يعرف الماهية لغيره وذلك باستعمال الفاظ
غريبة او مجازية لا يقال تصور الماهية غير مكشوب لوجهين
احدهما ان تعريف الشيء اما ان يكون بنفس الماهية او بجميع اجزائها
او بما يكون داخلا فيها او بما يكون خارجا عنها او بما يتركب منها والاول
محال لان المعرف لابد ان يكون معلوما قبل نفسه والثاني محال لان
جميع اجزاء الشيء نفس ذلك الشيء وتعريف الشيء بنفسه محال فتعريفه
بجميع اجزائه محال والثالث محال لان المعرف للشيء معرف لكل جزء
من اجزائه فلو كان بعض اجزاء الشيء معرفا له لكان معرفا لنفسه
وهو محال والرابع والخامس محال لان تعريف الماهية بذلك
المعرف الخارج او المركب يتوقف على معرفة اختصاصه وذلك يتوقف

على معرفة الماهية فلو عرفنا الماهية بما لزم الدرد والثاني ان
الماهية ان كانت معلومة استحال طلبها لان تحصيل الحاصل محال
وان لم تكن معلومة استحال طلبها ايضا لان ما ليس بمعلوم يكون النفس
غافلة عنه فتستحيل طلبه لانا نقول اما الاول فلا نسلم لان جميع
اجزاء الشيء نفس ذلك الشيء فان الشيء الذي له اجزاء هو المركب من جميعها
والحقيقة المركبة من مقومات مختلفة مغايرة لجملة تلك المقومات
وهذا لان اجزاء الصور كالدائرة جميع اجزائها اما دية داخل في ذلك المركب
فلا يكون المركب هو نفس الاجزاء فان البيت هو المركب من الجدار
والسقف فان قلت اذا كان الجزء الصوري داخل في المركب
فالتعريف بما عداه يكون تعريفا لبعض الاجزاء وقد لك تمنع بلابينا ان
المعرف للشيء معرف لكل جزء منه فقلت لا نسلم وهذا لان من الجائز
ان يكون معرفا لا مجموع من حيث هو مجموع ولا يكون معرفا لكل جزء منه
واما قوله بان التعريف بالخارج او المركب يتوقف على معرفة
اختصاصه بالمعرف بالماهية وذلك يتوقف على معرفة الماهية
قلت لا نسلم فان من الجائز ان يكون للشيء وصفان معلومان ونحن نعلم
ان ما عرض له احدهما فقد اخصر به الوصف الاخر فنعلم اختصاصه
بالماهية وان لم نعلم الماهية واما الثاني فلا نسلم ان الماهية
ان لم تكن معلومة استحال طلبها فان من الجائز ان لا يكون معلومة
وكون معارف من عرفوا اخصها معلوما فيصير النفس طالبة لما بواسطتها
الشعور بالعوارض ولذلك ما عرض لك من الخلق والحيوان
منها اخذ العرض العام مكان الجنس والخاصة مكان الفضل ومنها
وصنع الفضل مكان الجنس كما قيل العشق افراط المحبة وهو محبة مفرطة
والواجب تقديم الجنس لعمومه ومنها اخذ المادة مكان الجنس كاخذ
الحديد في حد السيف واخذ الجزء باعتبار كونه جزءا من الجنس
كاخذ الحيوانية المفيدة بحرية الانسان فخلده كما ينوهم ان
الانسان حيوان متخصص بالانسان ناطق ومنها اخذ الموصوف
الفاصل مكان الجنس كما يقال الزهر عنب عنب ومنها تعريف الشيء
بمثله في المعرفة والجزء لا كما يقال النرجس ليس يعرفه وبالاختفى
كما يقال المثلث شكل ذو اياه متساوية لثلاثين وينفقه كقولهم
الزمان مدة الحركة فان المدة نفس الزمان وبما لا يعرف الشيء الا به
كما يقال الكيفية ما بها رفع المشاهدة والمشاهدة اتفاق في الكيفية
ومنها التكرار كما يقال الانسان حيوان جسماني ناطق فان الحيوان
يدل على الجسمانية بالانتماء كقولنا انك اذا كان فيه صفة كما في
تعريف الاضافيات مثل قولهم الاي حيوان يولد اخرا من نوعه من
نطفته من حيث هو كذلك فانه لا يمكن تعريف الاضافيات الا كذلك

المقالة الثانية تشمل على اربع لوازم **اللامع**
الاول في القضية بالجمالية وقية فصول **الفصل**
الاول في ما هيئتها وكيفية انفسها بما عن الشرطية كل مركب
 حكم فيه بنسبة امر الى امر اجابا او سلبا فهو القضية وهي
 ان لم يتخل الى قضيتين حذف الادوات الموجبة للربط في الجملة
 وان اخل اليهما بحذفها في الشرطية فيها ما هي متصلة وهي
 التي حكم فيها بغير وم قضية او صحبتهما لا فرق او برفع ذلك
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومنها ما هي
 منفصلة وهي التي حكم فيها بمنافاة قضية اخرى او لانفاها
 لها اما في الصدق والكذب او في الصدق فقط او في الكذب
 فقط كقولنا اما ان يكون ذوبا او فردا والجمالية مع بامور
 ملته المحكوم عليه ويسمى موضوعا والمحكوم به ويسمى محمولا
 والنسبة الحاصلة التي ياربط احدهما بالآخر ادنا ط يكون
 هو اياه او ليس هو اياه حتى لو فوضنا المحمول والموضوع عن
 غير ان تصور هذه النسبة لم يكن المنصوب قضية فاذا لا يد
 من تصور معنى زائد على الموضوع والمحمول ومن ثمة ان يدل
 عليه بلفظ ثالث ويسمى ذلك اللفظ رابطا فان حذف في
 بعض اللغات اعتمادا على شعور الذهن معها تسمى
 القضية ثنائية وان ذكرت تسمى ثلاثية والرابطة من قبيل
 الادوات فتارة تكون فعلا في العربية كقولنا زيد يكون كائنا
 وتارة تكون اسما كقولنا زيد هو كائنا والمحمول في القضية
 ان كان فعلا او اسما مشتقا قيد على النسبة الى موضوع ما
 فاذا ذكرت الرابطة كانت دالة على النسبة الى موضوع معين
 واذا افلت زيدا كيت كان لفظ هو مقدر في اخر الكلمة لكنه
 اسم للفاعل والرابطة تدل على النسبة فمدلول احد ما غير
 مدلول الآخر والرابطة في القضية اذا كان فعلا تسمى ثلاثية
 غير ثامة لانها تدل على النسبة الى موضوع معين وانما يدل
 عليها الرابطة غير الزمانية فالثلاثية الثامة هي التي يكون
 الرابطة المذكورة فيها غير زمانية والحكم في القضية ان
 كان بالابتات تسمى موجبة وان كان بالسلب تسمى سالبة
الفصل الثالث في الخصوص والامال والخص
 موضوع القضية ان كان مانعا من صدقة على كثير من فهي مخصوصة
 وان لم يكن مانعا فاما ان يكون الحكم فيها على نفس ذلك المفهوم او
 على ما صدق عليه ذلك المفهوم فان كان الاول فهي العينية
 الطبيعية كقولنا الحيوان مفوم للانسان وان كان الثاني

فان بين فيها ان الحكم على كل فرد من افراد الموضوع او على
 بعضه فهي المحصورة وان لم بين فهي الممهلة وانما سميت بالممهلة لانها
 ان يكون فيها على بعض ما صدق عليه ذلك المفهوم او على كله وهي
 صالحة للامرين جميعا وتوقف صدقها على صدق الحكم على بعض
 الافراد لانه لم يصدق على شئ من الافراد لم يصدق على ما صدق
 عليه ذلك المفهوم والمحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد
 لسمي كلية وان بين انه على بعض الافراد سمي جزئية واللفظ
 الدال على الحصا يسمى سورا وهو في الموجبة الكلية كل كقولنا كل
 انسان حيوان وفي السالبة الكلية لا شئ كقولنا لا شئ من الانسان بحر وفي
 الموجبة الجزئية بعض كقولنا بعض الانسان كلب وفي السالبة الجزئية
 ليس بعض وليس كل وبعض ليس كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب
 وكما ان صدق الممهلة لا ينافي صدق الجزئية لانه اذا صدق قولنا
 زيد كاتب صدق ان بعض الناس كاتب وكذا اذا صدق قولنا زيد كاتب
 او بعض الناس كاتب صدق قولنا الانسان كاتب ولما كان حكم الشخصيات
 هي المطلوب في العلوم وكاننا الممهلة في حكم الجزئية افترضنا على
 استعمال المحصورات ومن حق السور ان يقتضي بالموصوع دون
 المحمول من ما صدق عليه الشئ يحتمل ان يكون كل الافراد وبعضها
 وذلك لا يغير في الصادق على الشئ فاذا فرق السور بالمحمول فقد تغيرت
 القضية عن الواجب ثم اذا فرق السور بامر وحمل على الشئ كان المحمول
 بالحقيقة هي تلك الجملة ولا يكون ذلك الامر وحده محمولا فاننا اذا قلنا
 كل انسان بعض الحيوان كان المحمول بعض الحيوان لا الحيوان وحده
 فلم يكن السور وانما على المحمول بل جزا منه واعلم اننا اذا قلنا
 كل جرب فلا نعني به الكل الجموع بل الكل العدي اعني كل واحد
 واحد ولا نعني به جرب من حيث هو بل كل ما صدق عليه جرب من الافراد
 فلا يدخل فيه مسمى جرب ولا نعني به الجيم بالقوة وانما نعني به الجيم
 بالفعل والجيم كما يسمى موضوعا كذلك يسمى عنوان الموضوع
 ووصف الموضوع والذي صدق عليه جرب يسمى ذات الموضوع
 والعنوان والذات قد يتخذان كقولنا كل انسان حيوان وقد يتغيران
 كقولنا كل كائنة حيوان وقولنا كل جرب يستعمل تارة بحسب العرف
 التي رحن وتارة بحسب الحقيقة اما الاول فاذا قيل كل جرب كان
 المراد منه ان كل جرب في الدنيا جرب في الخارج سوا كان في الحال
 او قبله او بعده واما الثاني فاذا قيل كل جرب كان المراد منه
 ان كل ما لو وجد كان جربا فهو بحيث لو وجد كان جربا اي كلما له
 الحيثية الا وفي فله الحيثية الثانية ومعناه ان كل ما هو موزوم
 ج فهو موزوم ج فيتناول الممنوع حتى يصدق ان كل ما هو انسان

ولا حيوان فهو انسان لانه وان كان ممتنع الوجود لكنه يصدر في عليه
انه لو كان انسانا لحيوانا فهو لو وجد كان انسانا والسالبة الكلية
بهذا التفسير لا يصدق البتة لانك اذا قلت لاشي من الانسان بحر
كان نقيضه صادقا لان كل ما هو انسان بحر فهو انسان وكل ما
هو انسان بحر فهو جرح فبعض الانسان بحر ومن هذا ان الموجهة
الجزئية صادقة ابد او الموجهة الكلية يحصل صدقها مع صدق
المعدولة التي تكون محمولها مقابلا لمحمولها فانك اذا قلت كل
انسان حيوان صدق معه ان بعض الانسان لا حيوان لان كل
ما هو انسان ولا حيوان فهو انسان وكل ما هو انسان ولا حيوان
فهو لا حيوان فبعض الانسان لا حيوان ولما كان كذلك فبعضنا
الموضوع بالليس ممتنع فاذا قلت كل جرح بحسب الحقيقة كان
مرادنا ان كل ما هو ملزوم جرح من الافراد التي لا ممتنع لا بد اننا
واللغبيها فهو ملزوم بوب ربما يستعمل بحسب الوجود الذهني
فيكون المراد من قولنا كل جرح ان كل ما هو جرح في الذهن فهو
الفصل الثالث في العدول والتحصيل
محمول للفرضية ان كان مدلولها عليه بلفظ مركب من حرف السلب
وعينه سميت الفرضية معدولة موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد
هو لا كاتب زيد ليس هو بل كاتب وان لم يكن كذلك سميت محصلة
وبسيطة كقولنا زيد هو كاتب زيد ليس هو بل كاتب والتي تكون
محمولها عدمية في المعنى وليس مدلولها عليه باللفظ المركب من السلب
وعينه فهي محصلة علمية كقولنا زيد جاهل والموجهة الخارجية
الموضوع سواء كانت محصلة او معدولة فان صدقها يتوقف
على وجود الموضوع في الخارج لان انصاف الشئ بالشئ في الخارج
لا يستلزم وجوده في الخارج واما السالبة فتسواء كانت بسيطة او
معدولة فانها تصدق عند عدم الموضوع ككذب نقيضها وهي
الموجهة واما الحقيقة الموضوع على اصطلاحنا فتوقف صدقها
على موضوع غير ممتنع لا بد لانه ولا يخبره والسالبة لا يتوقف صدقها
عليه والموجهة المعدولة متى صدقت لزم كذب الموجهة المحصلة
واللازم صدق المتقابلين على موضوع واحد في حالة واحدة
فلزم صدق السالبة البسيطة والسالبة البسيطة اعم من الموجهة
المعدولة ومما مثلا زمان بشرط الموضوع وكذا كل الموجهة
المحصلة متى صدقت لزم كذب الموجهة المعدولة فيلزم صدق
السالبة المعدولة والسالبة المعدولة اعم من الموجهة المحصلة
ومما مثلا زمان بشرط الموضوع والسالبة البسيطة والمعدولة
يحتاجان على الصدق عند انتفاء الموضوع ومتى كان حرف السلب

جزا من عنوان الموضوع فسمى الفرضية ايضا معدولة كقولنا كل لاجي
جراح لكن الاعمى رفي العدول والتحصيل بالمحمول فالمعدولة
بالحقيقة هي التي يكون حرف السلب فيها جزا من المحمول والفرض
بين الموجهة المعدولة والسالبة البسيطة بالرابطة فان
الرابطة ان تقدمت على حرف السلب كانت الفرضية موجبة
وان تاخرت كانت سالبة واذا قلنا كل جرح ليس هو ب كاتب
سالبة واذا قلنا كل جرح هو لا كاتب كانت موجبة وان لم يكن الرابطة
مذكورة لم يمتنع الموجهة المعدولة عن السالبة البسيطة الابائية
او الاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالسلب وبعضها
بالاجاب المعدول واصطلاحا على ان يستعمل حرف لا
للاجاب المعدول وحرف ليس للسلب فالقضايا بحسب العدول
والتحصيل البتة انما هي من عنوان الموضوع اما محصل او
معدول وعلى التقديرين فالمحمول اما محصل او معدول فالفرضية
اذن اما محصلة الطرفين كقولنا كل جرح او معدولة الطرفين
كقولنا كل لاجي لا ب واما معدولة العنوان محصلة المحمول
كقولنا كل لاجي واما بالعكس كقولنا كل جرح لا ب واذا قيل
كل ما ليس جرح في الخارج فهو ب في الخارج لا على معنى ان كل
لا ب في الخارج فهو ب في الخارج بل على معنى ان كل ما صدق
عليه سلب جرح في الخارج فهو ب في الخارج فهي سالبة الموضوع
ولا يصدق البتة لان الممتنع يصدق عليه سلب جرح عن الخارج
ولا يصدق عليه انه ب في الخارج واما اذا قيل كل جرح ليس
ب في الخارج لا على معنى ان كل جرح في الخارج لا ب في الخارج
بل على معنى صدق السلب على افراد جرح في نفس السلب
فيها محمول فهي سالبة المحمول وليس فيها حكم بالثبوت ورفعها
لاستدعي وجود الموضوع وتساوي قولنا لا متى من جرح
وتش على ما ذكرنا سالبة الطرفين **الفصل الرابع**
في مواد القضايا وجها ثانيا لا بد للنسبة المحمول الى الموضوع
من كيفية احمائية كانت النسبة او سلبية كالضرورة والامكان
ولسمى تلك الكيفية مادة الفرضية وحكم العقل بها يسمى حجة
فالفرضية ان بين فيها ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه اعني
بالثبوت والسلب الامرين الذين كل واحد منهما اعم من القوة
والفعل ولم يبين كيفية ذلك الثبوت فهي مطلقة اعم من
موجبة وان بين كيفية ذلك الثبوت فهي موجبة وهي اما
ضرورية او دائمة او مطلقة او ممكنة اما المتعدية فهي
الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول

او سلبه عنه بدوام ذات الموصوع كقولنا بالضرورة كل انسان
 حيوان بالضرورة لا يمتنع الانسان بحسب ومنها الضرورية المشروطة
 وهي التي يحكم فيها بضرورة بثوت المحمول للموصوع او سلبه عنه
 بشرط وصف الموصوع اعني الوصف العنواني كقولنا بالضرورة
 كل متحرك متغير مادام متحركا وبالضرورة لا شئ من المتحرك يساكن
 مادام متحركا ومنها الضرورية الوقيعية وهي التي يحكم فيها بضرورة
 بثوت المحمول للموصوع او سلبه عنه في وقت معين من اوقات
 وجود الموصوع كقولنا بالضرورة كل قمر متخسف وقت جيلولة الارض
 بينه وبين الشمس وبالضرورة لا شئ من القمر متخسف وقت تربيعة
 للشمس ومنها الضرورية المنشئة وهي التي يحكم فيها بضرورة
 بثوت المحمول للموصوع او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات
 وجود الموصوع كقولنا بالضرورة كل انسان متفرد في وقت
 من اوقات وجوده وبالضرورة لا شئ من الانسان متفرد
 في وقت من اوقات وجوده **واما** الدائمة فمنها الدائمة
 المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام بثوت المحمول للموصوع **او**
 سلبه عنه بدوام الوصف العنواني وسمى عينية عامة **واما**
 المطلقة فمنها المطلقة الوقيعية وهي التي يحكم فيها بثوت
 المحمول للموصوع او سلبه عنه بالفعل في وقت معين من اوقات
 وجود الموصوع ومنها المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها
 بثوت المحمول للموصوع او سلبه عنه بالفعل اى وقت من
 اوقات وجود الموصوع ومنها المطلقة المتوسطة وهي التي
 يحكم فيها بثوت المحمول للموصوع او سلبه عنه بالفعل في وقت
 من اوقات وجود الوصف العنواني كقولنا كل من به ذات الجنب
 فهو ساجد في بعض اوقات كونه محنوبا **واما** الممكنة فمنها
 الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة
 عن الجانب المخالف ومنها الممكنة المتوسطة وهي التي
 يحكم فيها بارتفاع الضرورة المشروطة عن الجانب المخالف ومنها
 الممكنة الوقيعية وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة الوقيعية
 عن الجانب المخالف ومنها الممكنة الانتشائية وهي التي
 يحكم فيها بارتفاع الضرورة في كل وقت من اوقات وجود الموصوع
 في الجانب المخالف **واعلم** انه قد يتركب موجبة مع سالبة
 بلفظ واحد كقولنا كل جوب بالامكان الخاص على معنى دفع
 الضرورة عن جانب الوجود والعدم فهي مركبة من موجبة
 بالامكان العام وسالبة بالامكان العام وقد يتركب موجبة
 مع سالبة بلفظ اللاد ولم او بالضرورة كقولنا كل جوب بالفعل

لاد ايا وهي مركبة من موجبة بالاطلاق العام وسالبة بالاطلاق
 العام وسمى وجودية لاد اية وكقولنا كل جوب بالفعل لاد الضرورة
 وهي مركبة من موجبة بالاطلاق العام وسالبة بالامكان العام
 وسمى وجودية لاد اية والعرفية العامة اذا ثبتت باللدوام
 سمي عرفية خاصة **واما** المشروطة العامة اذا ثبتت باللدوام
 سمي مشروطة خاصة وقت على ما ذكرنا الوقيعية الخاصة والمنشئة
 الخاصة وسائر المركبات والمحمول اذا انكز في القضية فان حمل
 كل واحد منها على الموصوع يكثر في القضية وان حمل مجموعها
 عليه كانت القضية واحدة وكذا اذا انكز الموصوع **اللامع**
الثاني في الشطيات او فصلة الشطية المتصلة هي
 التي تدخل الى قضيتين ويكون الحكم فيها بلزوم قضية لغيرها
 او صحبة لاه او بسلب اللزوم او الصحبة كقولنا كلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود **والجزء الاول** وهو الذي يفتقر
 حرف الشرط يسمى مقدها **والجزء الثاني** وهو الذي يفتقر به حرف
 الجزاء يسمى بالياء **والموجبة** هي التي يحكم فيها باللزوم او الصحبة
 والسالبة ما يحكم فيها بسلب اللزوم او الصحبة **والموجبة اللزومية**
 هي التي يحكم فيها بوجوب صدق الثاني على تقدير صدق المقدم
والانفاضية هي التي يحكم فيها بصحبة الثاني للمقدم بطريق
 الاتفاق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحيوان ناطقا وسالبة
 اللزوم سمي سالبة لزومية وسالبة الاتفاق سمي سالبة انفاضية
 وليس اعتبار كون المتصلة الموجبة باعتبار كون الجزئين متشبهين
 او سالبين بل باعتبار اللزوم او الصحبة وسلبها فان المتصلة
 قد يكون موجبة وجزاؤها سالبين كقولنا ان كان النهر ليس موجودا
 فالشمس ليست بطالعة وليس من شرط اللزوم ان يكون المقدم
 لذاته علة للثاني بل شرطه ان يكون المقدم محالة لو فرض
 صدقه لوجب صدق الثاني سواء كان علة له لذاته او معلولا
 مساويا او معلولا عليه او مضائفا او مشروطا به الى غير ذلك
والموجبة اللزومية قد يتركب عن جزئين صادقين كقولنا
 كلما كان الانسان حيوانا فهو حساس وعن جزئين كاذبين
 كقولنا كلما كان الانسان فرسا فهو صيال وعن مقدم كاذب
 ونال صادق كقولنا كلما كانت الارض حيوانا فهو جسم وعن مجموع
 الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد كاذبا فهو متحرك **واما**
 عن مقدم صادق ونال كاذب فهو محال لاستحالة لزوم الكاذب
 للصادق **واما** الانفاضية الصادقة فلا يتركب الا عن
 جزئين صادقين لان معناها اجتماع الجزئين على الصدق

وذلك لا يصدق الا عند صدقها جميعا واما كذبها فتارة يكون
بكذب الثاني وتارة بكذب المقدم وتارة بكذبها جميعا ولا يجوز
للمفكر ان يزوم السلب يستلزم سلب اللزوم لان مقدم المتصل
يجاز ان يكون محالا والمحال جاز ان يستلزم التقيض ولا يجوز ايضا
بان لزوم الايجاب يستلزم سلب لزوم السلب للعلة المذكورة
وسلب لزوم احد التقيضين للمقدم لا يستلزم لزوم تقيض الآخر
لان الموجبة الاتفاقية لا يستلزم مفدها عين الثاني ولا تقيضه
وامقدم المحال ايضا جاز ان يستلزم ارتفاع التقيض فلا يحصل
الجزم بان سلب لزوم احد التقيضين للمقدم يستلزم لزوم
التقيض الآخر واما كحق المتصلة المحصورة فاعلم
انا اذا قلنا كلما كان آب فج فليس معناه تعميم المراد
فقط حتى يكون كانا قلنا كل مرة يكون آب فنكون ج
اذ من الجائز ان لا يكون المقدم امرا له تكرر بل يكون امرا ثابتا
موجودا لا تكرر دله وليس معناه ان اللزوم ثابت بينهما على
تقدير اي امر كان فانا اذا قلنا كلما كان آب على تقدير
هـ فج فان اردنا به انه لو كان هـ فكلما كان آب فج
يكون معناه انه لو فرض هـ لزم صدق هذه الملازمة
فكون ذلك متصلة مفدها هـ وثالبها الملازمة بين
آب وج فلا يكون ذلك اثباتا للملازمة الكلية بين آب
وج وان اردنا به انه لو فرض صدق قولنا لو كان هـ فآب
لكان ج يكون ذلك متصلة مفدها الملازمة بين آب وهـ
وثالبها ج فلا يكون اثباتا للملازمة الكلية بين آب
وج وان اردنا به انه لو ثبت آب على تقدير هـ ثبت ج
على تقدير هـ كان معناه ان هـ لو كان لازما لآب كان
لزوما لج فلا يكون هو اثباتا للملازمة بين آب وج
فليس معنى الملازمة الكلية اللزوم على التقادير بل
معناها انه لو فرض المقدم مع اي امر كان يلزمه الثاني لا
على انه يلزم المجموع بل على انه يلزم المقدم فان لم يكن الثاني
جزا من المقدم لم يحصل الجزم بصدقها لانه لو فرض المقدم مع عدم
لزوم الثاني له كان عدم اللزوم ثابتا على ذلك التقدير فاحتمل
ان لا يلزمه الثاني على ذلك التقدير ولا يصح ان يقال انه لو
فرض المقدم مع عدم الثاني لا يلزمه الثاني لان فرض
المقدم مع عدم الثاني محال والمحال جاز ان يلزمه المحال فجاز
ان يلزمه الثاني وعدمه على ذلك التقدير فالتقيض انه لا جزم
بصدقها وان كان الثاني جزا من المقدم يحصل الجزم بصدقها

لانه لو فرض ان هذا السان مع اي امر كان يلزمه ان يكون حيوانا
فاذا قلنا كلما كان آب فج كان مرادنا انه لو فرض المقدم
مع اي امر كان لا يلزم من احتماله بالمقدم محال لانه الثاني
سواء كان ذلك الامر ممكنا او محالا وفرض عليه سائر المحصورات
والسور في الموجبة كلما وفي السالبة الكلية ليس البتة كقولنا
ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفي
الموجبة الجزئية قد يكون وفي السالبة الجزئية قد لا يكون
والمخصوصة هي التي يحكم فيها انه لو فرض المقدم على
تقدير امر مخصوص يلزمه الثاني كقولنا ان كان نيد في البحر
في حالة كذا فهو يغرق والمهملة هي التي لا يكون فيها خصوص
والاعتبار في المخصوصة بتخصيص اللزوم لا بتخصيص المقدم
فانا اذا قلنا ان كان آب في هذا الوقت فج كانت مهملة اذا
صلاحية ان تصدق كلية وجزئية والموجبة الكلية الاتفاقة
هي التي يحكم فيها ان الثاني يصحبه المقدم في كل حالة من الاحوال
وفرض عليها حال السالبة الكلية والجزئية والاتفاقية قد
تفسر بانه لو فرض صدق المقدم كان الثاني صادقا في نفسه مع
ذلك الفرض ولا يشترط فيه اجتماع الجزين على الصدق حتى اذا
قلنا لو كان الحلا موجودا فلا انسان موجود في نفسه يكون
اتفاقية بهذا التفسير واصطلاحا في الاتفاقية على ان صدق
المقدم يستلزم صدق الثاني على معنى انها محتملة على الصدق
ومتى تكررت القضايا فان جعل مجموعها ثابا فالنفسية واحدة
وان جعل كل واحد منها ثابا فهو متكررة وكذا في جاني المقدم
واعلم ان المتصلة قد تتركب من جملتين كما مر وعن منصليين
كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكالما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وعن منصليين
كقولنا ان كان الانسان اما ناطقا او لانا طفا والحيوان اما
ناطق او لانا طق وعن حملة ومتصلة كقولنا كلما كانت الشمس
علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فالشمس علة لوجود النهار وعن حملة ومتصلة كقولنا
ان كان هذا عددا فهو اما زوج او فرد وكقولنا ان كان
هذا اما زوجا او فردا فهو عدد وعن متصلة ومتفصلة
كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما
ان لا يكون الشمس طالعة واما ان تكون النهار موجودا
وكقولنا ان كان اما ان لا يكون الشمس طالعة او يكون النهار

موجود او كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **اللامح**
الثالث في الشرايط المنفصلة الشرايط المنفصلة هي التي
 يحكم فيها مائة ففئة لاخرى او لانها فانها لها والاول
 اجاب والثاني سلب فالوجه ان حكم فيها مائة الف
 الاول للثاني في الصدق والكذب في المنفصلة الحقيقة
 ولا يتركب الا من صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون هذا
 العدد زوجا او فردا فان حكم فيها بالمائة في الصدق فقط
 فهي مائة الجمع وهي مركبة من كاذبين كقولنا اما ان
 يكون الانسان جروا او شجرا وقد يتركب عن صادق وكاذب
 كقولنا اما ان يكون الانسان جروا او شجرا وان حكم فيها بالمائة
 في الكذب فقط فهي مائة الخلو فقط وهي قد يتركب عن
 صادق وقين كقولنا الفلك اما لا اسود واما لا ابيض وعن صادق
 وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد في البحر ولا يخرق والمنتك الجيد
 قولنا داما اما ان يكون الفلك ملونا ولا يكون اسود والمنفصلة
 قد تكون عنادية وهي التي يستعمل اجتماع جزئها على الصدق
 والكذب او على الصدق فقط او على الكذب فقط وقد يكون
 انفا فنة وهي التي تنفي عدم اجتماع جزئها على الصدق
 والكذب كقولنا اما ان يكون زيدا اسودا وكانا حيث كان اسود
 ولا كانا او على الصدق فقط كقولنا اما ان يكون زيدا اسودا
 او لا كانا حيث كان ابيض ولا كانا او على الكذب فقط
 كقولنا اما ان يكون زيدا اسودا وكانا حيث كان موصوفا
 بهما جميعا ثم القصة الحقيقة قد يتركب من القضية وعن
 نفسها كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او لا زوجا
 وقد يتركب عنها وعما يساوي فقيضا كقولنا اما ان يكون هذا
 العدد زوجا او فردا واما مائة الجمع فيتركب من القضية
 وما هو اخير من نقيضها واما مائة الخلو يتركب من القضية
 وما هو اخير من نقيضها وما يكون احد جزئي المنفصلة منفصلة
 اخرى فليس في ذات اجزاء واما الحقيقة مثل قولنا اما ان يكون
 العدد فردا او زوج الزوج الزوج الفرد الزوج الزوج
 والفرد واما مائة الجمع مثل قولنا اما ان يكون هذا
 الشجر او شجرا او جروا او معناها ان اى جزءا
 يستعمل اجتماعه مع احد الباقين على الصدق واما مائة
 الخلو مثل قولنا اما ان يكون هذا الشجر انسانا او لا فيها ولاها
 ومعناها ان اى جزءا يستعمل اجتماعه مع احد الباقين
 على الكذب واجزاء المنفصلة لا يمتزج بعضها عن بعض

١٢
 الا بالوضع اذ لا فرق بين الحكم بمائة الاولى للثاني وبين الحكم
 بمائة الثانية للاول واذا فرض احد الجزئين في مائة الجمع
 فلا يجب ان يستلزم نقيض الآخر لاحتمال ان يكونا مائة من
 محالا فيستلزم المحال وكذا اذا فرض نقيض احد الجزئين في مائة
 الخلو فانه لا يجب ان يستلزم عين الآخر للعللة المذكورة و
 سلب الا تفصال الحقيقة انما يصدق باجتماع الجزئين على
 الصدق او على الكذب او بصدق احدهما وكذب الآخر واما
 من غير عناد كقولنا ليس اما ان يكون الانسان موجودا او الخلو
 موجودا او سلب الانفصال المانع الجمع انما يصدق باجتماع
 الجزئين على الصدق كقولنا ليس اما ان يكون الانسان
 حيوانا او ابيض وسلب الانفصال المانع الخلو انما يصدق
 باجتماع الجزئين على الكذب كقولنا ليس اما ان يكون الانسان
 شجرا او شجرا والوجه الكلية من المنفصلات هي التي حكم فيها
 بان الجزء الاول في اى حالة كان جانبا الثاني وقس عليه توافق
 المحصورات والسور في الوجه الكلية دائما كقولنا داما
 اما ان يكون العدد زوجا او فردا وفي السالبة الكلية ليس البتة
 كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او الخلو موجودا
 وفي الموجبة الجزئية قد يكون وفي السالبة الجزئية قد لا يكون
 والمخصوصة هي التي حكم فيها بالخذاء في حالة مخصوصة
 والممثلة هي التي ليس فيها خصوص ولا حصر المنفصلات
 ايضا قد يتركب من جزئين كما مر عن متصلين كقولنا اما ان يكون
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون قد لا يكون
 اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعن منفصلين كقولنا
 اما ان يكون الخمر اما صفراوية او دمية واما ان يكون بلغمية
 او سوداوية وعن كلية ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون
 الشمس على لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود وعن كلية ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون
 هذا الشيء عدد او اما ان لا يكون اما زوجا او فردا وعن
 متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون كلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود واما ان يكون اما الشمس ليست بطالعة او
 النهار موجود ومتى كان حرف الانفصال متاخرا عن الموصوف
 المفهوم استلزم القضية بالكلية كقولنا كل عدد اما زوج او
 فرد فان كان المراد منه ان كل عدد يصدق عليه احدهما
 كانت القضية كلية وان كان المراد منه العناد بين
 قولنا كل عدد زوج وبين قولنا كل عدد فرد كانت منفصلة

اللامع الرابع في الشافعي وهو اختلاف
 في صحت السلب والاحجاب بحيث يفتي صدق احدهما لذاته
 كذب الآخر وبالعكس فالاختلاف كالبس لانه قد يكون بين
 قضيتين وقد يكون بينهما شيئا اخر فيقولنا بالسلب والاحجاب
 مخرج عنه اختلاف القضايا يكونها محصورة ومخصوصة الى غير
 ذلك ويقولنا بصدق احدهما مخرج المختلفين بالسلب
 والاحجاب اذا لم يثبتا في الصدق والكذب ويقولنا لذاته
 مخرج عنه المختلفان بهما اذا اذ الف من صدق احدهما كذب
 الاخرين بواسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق ويسقط
 في الدنيا فخص من الجملين اتحادهما في الموضوع والجموع لاختلافها
 في الجهة فان المتحدين في الجهة فندصدفان كقولنا زيد كاتب
 بالامكان العام زيد ليس بكاتب بالامكان العام وقد يكونان
 كقولنا زيد كاتب بالضرورة زيد ليس بكاتب بالضرورة والمحذور
 له فيهما من الاختلاف بالكلية لان الجزئ قد يصيد في كقولنا بعض
 الجمل متزوج بالضرورة وبعض الجمل ليس بمتزوج بالامكان العام
 والكلية قد يكونان كقولنا كل جمل متزوج بالضرورة ولا شيء
 من الجمل متزوج بالامكان العام ولانه لا يلزم من كذب احدهما صحت
 الاخر والضرورة المطلقة نافضها الممكنة العامة والمتشعبة
 العامة نافضها الممكنة المتوسطة والضرورة الوقتية نافضها
 الممكنة الوقتية والضرورة المتشعبة نافضها الممكنة الانتشارية
 والدائمة نافضها المطلقة العامة والعرفية العامة نافضها
 المطلقة المتوسطة والمطلقة الوقتية نافضها الممكنة الوقتية
 واما لكيماث من حجة وسالبة فاذا افلنا كل **ج** بالامكان
 الخاص بفضه انه ليس كذلك بل بعض **ج** بالضرورة او بعض
ج ليس **ج** بالضرورة وكذا اذا افلنا لا شيء من **ج** بالامكان
 الخاص فاذا افلنا كل **ج** لا دائما بفضه انه ليس كذلك بل
 بعض **ج** ليس **ج** دائما او بعض **ج** دائما فاذا افلنا كل **ج**
 بالضرورة بفضه انه ليس كذلك بل بعض **ج** ليس بالضرورة
 او بعض **ج** بالضرورة فاذا افلنا كل **ج** مادام **ج**
 لا دائما بفضه انه ليس كذلك بل بعض **ج** ليس في بعض
 اوقات كونه **ج** او بعض **ج** دائما فاذا افلنا بالضرورة
 كل **ج** مادام **ج** لا دائما بفضه انه ليس كذلك بل بعض **ج**
ج ممكن ان لا يكون بالامكان **ج** بالامكان المتوسط
 وبعض **ج** **د** دائما وفس على ما ذكرنا بفيض السوالب
 الكلية المرجحة واما الموجبة الجزئية فاذا افلنا بعض **ج**

بالامكان الخاص بفضه انه ليس كذلك بل كل **ج** بالضرورة
 او لا شيء من **ج** بالضرورة او بعض **ج** بالضرورة والبعض
 الاخر ليس **ج** بالضرورة وكذا اذا افلنا بعض **ج** ليس **ج** بالامكان
 الخاص وفس عليه بفيض السوالب الجزئية واما الشرطية المتصلة
 والمتصلة بفيض الموجبة الكلية منهما السالبة الجزئية بفيض
 السالبة الكلية الموجبة الجزئية **المقالة الثالثة**
 تشتمل على ثلثة لوازم **اللامع الاول** في العكس وفيه
الفصل الاول في عكس الحملات وهو جعل
 المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع كونه موافقا للاصلية الكلية
 والصدق بشرط اللزوم عنه ويعني بالكلية الاحباب والسلب
 ويعني باللزوم عن ان يكون مقبولة مع صدق الاصل بلزوما
 للمحال ولشك في عكس القضايا البسيطة وهي التي لا تتركب
 عن موجبة وسالبة والصاربط في عكسها ان الموجبات الصادقة
 ان كانت فعلية فان صدق عليها المطلقة المتوسطة فنعكس
 مطلقة جزئية بالاطلاق العام وان لم يكن فعلية فنعكس البو
 لعدم الاطلاق على البرهان والسوالب الكلية الصادقة
 ان صدق عليها العرفية العامة بنعكس عرفية عامة وان
 صدق عليها الدائمة بنعكس دامة كلية والافلا بنعكس
 للتحلف في المواد والبرهان على صدق العكس في الكل
 ان يفيض العكس مع الاصل بفتح المحال فلا يكون بفيض العكس
 محال صدق الاصل والاصل صادق فيلزم صدق العكس
 والتفصيل بعد الضابط ان الموجبة الضرورية والدائمة والمتشعبة
 والعرفية العامة والمطلقة المتوسطة بنعكس مطلقة متوسطة
 جزئية والضرورية الوقتية والمتشعبة والمطلقة الوقتية العامة
 بنعكس مطلقة عامة جزئية مو كان الاصل كليا او جزويا واما
 السوالب الكلية فالضرورية والدائمة بنعكس دامة والمتشعبة
 والعرفية العامة بنعكس عرفية عامة والمطلقات والممكنات
 والضرورية الوقتية والمتشعبة لا بنعكس اذ يصدق قولنا لا شيء
 من القمل متخسف هذه الجهات ولا يصدق عكسه لا كلياً ولا
 جزئياً واما السوالب الجزئية فلا بنعكس ايضا لانه يصدق قولنا
 بعض الجوان ليس باسان ولا يصدق عكسه وكذلك يصدق
 بعض الانسان ليس بكاتب ولا يصدق عكسه لان قال
 السالبة الكلية الضرورية بنعكس كنعكس لوجوه احدها
 انه اذا صدق قولنا بالضرورة لا شيء من **ج** بالضرورة
 لا شيء من **ب** والاف بعض **ج** بالامكان العام ولو امكن في كل

لما لزم من فرض وقوعه محال وقد لزم لانه لو فرض صدق قولنا
بعض ب لزم صدق البا والجيم على ذات واحدة فيكون بعض
ج ب وقد كان بالضرورة لاشي من ج ب فيلزم اجتماع التقيض
على الصدق وهو محال ولانه اذا صدق البا والجيم على ذات
واحدة فيجب ب ج ولا شئ من ج ب بالضرورة فيجب ب ليس ب
بالضرورة وهو محال الثالث في ان صدق قولنا بعض ج ب بالفعل
مع قولنا لاشي من ج ب بالضرورة يستلزم المحال وهو قولنا بعض
ب ليس ب بالضرورة والمحال لا يلزم من قولنا لاشي من ج ب
بالضرورة لان الصادق لا يلزم منه المحال فهو لازم من قولنا
بعض ج ب فيكون صدقه محالا واذا استحال صدقه لازم كذب قولنا
بعض ج ب بالامكان العام فلا شئ من ج ب ج بالضرورة الثالث
انه اذا صدق قولنا بالضرورة لاشي من ج ب ولا يصدق بالضرورة
لا شئ من ج ب لزم صدق قولنا بعض ج ب بالامكان العام
مع صدق قولنا لاشي بالضرورة من ج ب فممكن صدق قولنا
بعض ج ب بالفعل مع صدق قولنا بالضرورة لاشي من ج ب
وهو محال لان صدقه معه ملزوم للمحال الرابع انه اذا
صدق بالضرورة لاشي من ج ب فلا يمكن ان يصدق قولنا بعض
ب ج بالفعل لان قولنا بعض ج ب بالفعل ملزوم لصدق قولنا
بعض ج ب بالفعل وامكان الملزوم يستلزم امكان اللازم
فلو امكن صدق قولنا بعض ج ب بالفعل لامكن صدق قولنا
بعض ج ب بالفعل وهو محال لصدق قولنا لاشي من ج ب بالضرورة
الخامس انه اذا صدق قولنا لاشي من ج ب بالضرورة استحال
اجتماعها في ذات واحدة واذا استحال اجتماعها في ذات واحدة
فلا شئ من ج ب بالضرورة واذا ثبت ان السالبة الضرورية
تنعكس كنفسها فالموجبات الممكنة كلها تنعكس ممكنة هامة
لانه اذا صدق كل ج ب بالامكان العام فيجب ج بالامكان
العام والا فلا شئ من ج ب بالضرورة فلا شئ من ج ب بالضرورة
وقد كان كل ج ب بالامكان العام هذا خلف ونقول ايضا ان
السالبة الدائمة لا تنعكس كنفسها لانه يمكن ان يصدق قولنا
لا شئ من الانسان بكاتب دايما فلو انعكست السالبة الدائمة كنفسها
لزم من فرض وقوع الممكن محال وهو قولنا لاشي من الكاتب
بالانسان دايما لانا نقول اما الاول فلا نسلم انه يلزم اجتماع التقيض
وهذا لان صدق الجيم والبا على ذات واحدة على ذلك التقدير
يستلزم صدق بعض ج على ذلك التقدير وهو ثوب وهو لا ينافي فرض
قولنا بالضرورة لاشي من ج ب في نفس الامر واما قوله اذا

صدق الجيم والبا على ذات واحدة فيجب ج ج ولا شئ من ج ب
بالضرورة تبلغ المحال قلنا لا نسلم انه اذا صدق قولنا بعض
ب ج على ذلك التقدير ولا شئ من ج ب في نفس الامر يتبع ما ذكرتم
وانما يتبع ان لو بقي صدق السالبة الضرورية على ذلك التقدير
فلم قلتم انه يعني لابد له من برهان واما الثاني فلا نسلم ان
المحال اذا لم يكن لازما من قولنا بالضرورة لاشي من ج ب يكون
لازما من قولنا بعض ج ب بالفعل لحوال ان يكون لازما من المجموع
من حيث هو مجموع واما الثالث فلا نسلم انه اذا صدق قولنا
بعض ج ب بالامكان العام لزم امكان صدق قولنا بعض ج ب
ج بالفعل مع قولنا لاشي من ج ب بالضرورة لحوال ان يكون
امكان وجود الشئ محال الشئ لا يكون وجوده معه بالفعل
محالا فانه يصدق قولنا زيد كاتب بالفعل في هذا الوقت وصدق
معه ان زيد كاتب بالامكان العام مع ان صدقه بالفعل محال
واما الرابع فلا نسلم ان امكان صدق قولنا بعض ج ب غير ثابت
واما قوله لاشي من ج ب بالضرورة صادق قلنا نعم ولكن لا نسلم
ان صدقه ينافي امكان صدق قولنا بعض ج ب بالفعل لان امكان
صدق قولنا بعض ج ب بالفعل معناه امكان صدق القضية
والذي ينافي قولنا لاشي من ج ب بالضرورة هو قولنا بعض ج ب
بالفعل فهو ب بالامكان العام ولا يلزم من امكان صدق القضية
صدق قولنا بعض ج ب بالفعل فهو ب بالامكان العام لان امكان
صدق القضية لا يتوقف على صدق الجيم بالفعل على شئ من الذوات
واما الحاشية فلا نسلم انه اذا صدق قولنا لاشي من ج ب بالضرورة
استحال اجتماعها في ذات واحدة بل يستلزم اجتماع ذات الجيم
مع البا ولم قلتم بان ذلك يستلزم استحالة اجتماع ذات الجيم
مع البا واذا ثبت فساد الفجوة المذكورة تبين ضعف ما قيل
في انعكاس الممكنات ممكنة عامة واما قوله لو انعكست السالبة
الدائمة دايمة يلزم من فرض وقوع الممكن محال قلنا لا نسلم هذا
لان ما ذكرتم من المحال انما يلزم من فرض وقوع الممكن مع انعكاس
السالبة الدائمة دايمة فحالا ان يكون المجموع ملزوما للمحال ولا يكون
شئ من اجزائه ملزوما واعلم ان البرهان على انعكاس القضية
انما يتبع اذا كانت صادقة اما اذا كانت مفوضة الصدق فلا لذلك
اذا قلت اذا فرض صدق قولنا لاشي من الانسان بكاتب يلزم لاشي
من الكاتب بالانسان والا فيجب الكاتب بالانسان على ذلك التقدير
ولا شئ من الانسان بكاتب على ذلك التقدير فيجب الكاتب ليس
بكاتب على ذلك التقدير هذا خلف قلنا لا نسلم ان هذا خلف

وهذا الان هذا التدبير من الكاذب جاز ان يستلزم
 المحال بان يكون محالا اما لانه او لغيره **الفصل الثاني**
 في معرفة انعكوس المركبات **الفصل الثاني** ان المركبة من موجبة
 وسالبة ان لم يكن لشي من جزئها عكس فلا عكس لها وان كان لاجد
 جزئها عكس فيلزم عكسها عكس ذلك الجزء وان كان لكل واحد من جزئها
 عكس فيلزم عكسها المركب من عكس جزئها ولما كانت الممكنة الخاصة
 مركبة من موجبة بالامكان العام وسالبة بالامكان العام والجزء
 الاحائي لم ينعكس عكسه والسلب لا ينعكس فلا جرم لم ينعكس انعكاسها
 واما الوجودية اللاذمنة لمركبة من موجبة بالاطلاق العام وسالبة
 بالاطلاق العام والجزء الاحائي انعكس موجبة بالاطلاق العام
 والسلب لا ينعكس موجبة بالاطلاق العام وهذا حكم الوجودية
 اللاذمنة واما العرفية الخاصة فالموجبة منها مركبة من عرفية
 عامة موجبة ومن مطلقة عامة سالبة فالجزء الاحائي انعكس
 مطلقة متوسطة والسلب لا ينعكس فيلزمها مطلقة متوسطة
 لكن لها خاصية دقيقة وهي ان صدقها يقتضي صدق الاحباب بالاطلاق
 المتوسط في انعكسها مع السلب المطلق لا ينافي اذ اصدق لزم صدق
 الباطل على ذات واحدة في جميع زمان كونه مع سلب الباطل بالانعكاس
 فيكون هو في بعض اوقات كونه ب ولا يرد له الجسمية والالات
 له البائية فيكون بعض ب في بعض اوقات كونه ب لا دايميا
 والسالبة الكلية منها مركبة من عرفية عامة سالبة ومن موجبة
 بالاطلاق العام فالجزء السلب منها انعكس عرفية عامة
 والاحائي انعكس مطلقة عامة جزئية فاذا قلنا لا شيء من
 ج ب ما دل على لاد ايا لزم صدق الباطل الجيم على ذات واحدة
 مع علم اجتماع الوصفية فيه في وقت واحد فيكون بعض ب
 ليس ج ما دل على لاد ايا واما المشروطة الخاصة فحكمها حكم
 العرفية الخاصة وقس على ما ذكرنا عكس المركبات
الفصل الثالث في عكس المفصلات وهو عبارة عن
 جعل المقدم تاليا والثاني مقدما مع بقا الصدق والكييفية
 ولم يظهر عندنا انعكاس شي من اللزوميات لا يقال اذ اصدق
 قولنا كلما كان آ ب فجد فقد يكون اذ اكان ج د قاي واما
 فليس البتة اذ اكان ج د قاي وهو مع الاصل ينتج ليس البتة
 اذ اكان آ ب قاي هذا خلف لانا نقول لا نسلم انه ينتج ذلك
 وهذا لان قولنا كلما كان آ ب فجد يدل على ان آ ب ملزوم
 لجد وقولنا ليس البتة اذ اكان ج د قاي يدل على سلب
 لزم آ ب لجد في نفس الامر في اذ ان لا يكون ملزوما له في نفس الامر

ويكون ملزوما له على تقدير آ ب فلا يلزم من صدق ج د على تقدير
 آ ب وسلب لزم ويمتثل في نفس الامر ملزومية آ ب ب
 فلا يلزم الخلف فليق قاي اذ اصدق قولنا كلما كان
 آ ب فجد فاذا فرض ج د مع آ ب لزم آ ب فيصدق قولنا قد
 يكون اذ اكان ج د قاي قلنا لا نسلم ان ج د كرت لزم من
 صدق الاصل بل هو صادق معه بطريق الانفاقي وليس للاصل
 فيه مدخل فليق قاي اذ اصدق قولنا كلما كان آ ب فجد
 يلزم صدق مجموع الفقيتين احدهما كلما كان آ ب فجد والآخر
 كلما كان آ ب قاي لصدق الثانية في نفسها فينتج ان
 قد يكون اذ اكان ج د قاي قلنا لا نسلم ان ج د كرت لزم من
 ان لو انعكست الاو في لم قلنا انها انعكس واما الانفاقية
 فالموجبة كلية كانت او جزئية فانها انعكس جزئية لانها متى
 صدقنا لزم اجتماع الثاني مع المقدم على الصدق في وقت
 واحد فنعكس جزئية واما السالبة الكلية فنعكس بنفسها
 بالخلف والسالبة الجزئية لا انعكس بالخلف في المواد
اللامع الثاني في عكس النقيض وفيه فصول **الفصل**
الاول في عكس نقيض الجمليات وهو عبارة عن جعل
 نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمول كونه مخالفا
 للاصل في الكيفية مثال له ليس ليس حيوان انسانا وموافقا
 له واما الموجبات الكلية فالضرورية والدائمة انعكس
 دائمة كلية والمشروطة العامة والعرفية العامة انعكس
 عرفية عامة سواء اخذ عكس النقيض محمول الموضوع او
 سالب الموضوع والبرهان في الكل ان نقيض المطلوب
 مع الاصل ينتج المحال والمطلقات الممكنات والضرورية الوقيية
 والممكنة لا انعكس لانه يصدق قولنا كل قرص وليس منحرف
 بهذه الجملات ولا يصدق عكس نقيضه لكليا ولا جزيا لصدق
 قولنا بالضرورة كل منحرف قرص واما الموجبات الجزئية فلا انعكس
 لانه يصدق قولنا بعض اللاذس حيوان ولا يصدق بعض
 اللاحيوان ليس بلاذس وكذلك يصدق بعض الانسان
 لا صا ح ل لا يصدق بعض الصا ح ل ليس بانسان واما السوالب
 فغير معلومة الانعكاس لعدم الاطلاق على البرهان لا يقال
 الموجبة الكلية انعكس بنفسها بعكس النقيض على التفسير المشهور
 وهو ان جعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمول لا انا اذا
 قلنا كل ج ب فكل ما ليس ب فهو ليس ج والافضل ما ليس ب
 ليس هو ليس ج ويلزم لبعض ما ليس ب فبعض ج ليس ب

هذا خلف لاننا نقول لا نسلم ان قولنا بعض ليس ب ليس هو ليس
يلزم بعض ما ليس ب لان الاول اسم من الثاني ولا يلزم من صدق
الاسم صدق الاخص **الفصل الثاني** في عكس نقيض
المركبات الممكنة الخاصة والوجود ثبات لا انعكاس لما مر
واما العرفية الخاصة فنقول اذا صدق كل ج ب مادام ج لادليا
لزم صدق العرفية العامة مع صدق قولنا بعض ج ل ب
بالفعل فالجزء الاول يلزمه لاشي من ل ب مادام ل ب الثاني
يلزمه بعض ب ج بالفعل فيكون عكس نقيضها عينية دائمة
لبعض افراد الموضوع اذا صدق بعض ج ب مادام ج لاد ايمما
يلزم حصول موضوع هو ج وليس ب بالفعل وهو ب مادام
ج فليس هو ج مادام ليس ب والافكون ب حين هو ليس ب
هذا خلف واذا صدق بعض ج ليس ب مادام ج لاد ايمما او لاشي
من ج ب كذا لك يلزم حصول موضوع هو ج وليس ب مادام
ج وب بالفعل وتكون ج في بعض اوقات كونه ليس ب لا محالة
فبعض ما ليس ب هو ج حين هو ليس ب لاد ايمما وهو المطلوب
وهكذا نقول في المشروطة الخاصة وقس على ما ذكرنا عكس
نقيضها يبر المركبات **الفصل الثالث**
في عكس نقيض المتصلات وهو عبارة عن جعل نقيض الثاني
مقدما وعين المقدم ثانيا مع كونه مخالفا للاصل في الكيفية
وموافقا له في الصدق ولم يتبين برهان على انعكاس شي
من اللزومات بعكس النقيض فليكن قال بانه اذا صدق
قولنا كلما كان آ ب ج ب يلزمه ليس البتة اذا لم يكن ج ب ق ب
لان لازم الشيء اذا فرض انشفاؤه يلزم انشفا الملزوم قلنا
لا نسلم وانما يلزم ان لو ثبت الملازمة على ذلك التقدير
والموجبة الجزئية لا انعكاس لان بصدق قولنا قد يكون اذا
كان هذا انسانا فهو لا ضاحك ولا يصدق فكذا يكون اذا
كان هذا ضاحكا فهو انسان لانه كلما كان ضاحكا فهو انسان
واما الانفاقيات فالموجبة الكلية منها انعكاس بعكس النقيض
كلية لانه اذا صدق قولنا كلما كان آ ب ج ب فليس البتة
اذا لم يكن ج ب ق ب والافنديكون اذا لم يكن ج ب ق ب
فقد يكون اذا كان آ ب لم يكن ج ب وقد كان كلما كان آ ب
ج ب هذا خلف واما الموجبة الجزئية والساكنان منها
فلا برهان على انعكاسها بعكس النقيض **اللامع**
الثالث في لوازم المتصلات والمتصلات اعلم
ان المتصلة الكلية الموجبة يلزمها منع الخلو عن نقيض

عندنا

المقدم وعين الثاني في اى حالة كان ويلزمها منع الخلو عن
عين المقدم ونقيض الثاني في اى حالة كان والا لكانت اللزوم
الكلية لكن اللزوم الكلوي صادق فلزم صدق ما ذكرنا من
المتصلاتين فاذا قلنا كلما كان آ ب ج ب يلزمه د ايمما ان
لا يكون آ ب او ج ب مانعة الخلو فيلزمه د ايمما ان يكون
آ ب او ليس ب ج ب مانعة الجمع والمراد من اللوام ههنا
اللوام بحسب الزمنية واما الموجبة الجزئية المتصلة
فلا يلزمها منع الخلو ولا منع الجمع من معناها لانه لو فرض
المقدم مع بعض الامور يلزمه الثاني فبما ان لا يكون الامر
الذي يقتضي اللزوم حاصلا في نفس الامر فلا يلزم كذب
المقدم او عين الثاني في نفس الامر واما الموجبة المتصلة
الحفظية يلزمها منع الجمع بين نقيض جزئيهما ومنع الخلو بين
نقيض جزئيهما واما حجة الخلو فقط يلزمها منع الجمع بين
نقيض جزئيهما وهذه اللوازم كلية ان كان المتصل كليا
وجزئيا ان كان جزئيا **المقالة الرابعة**
اللامع الاول
في ماهية القياس وكيفية انفساها القياس قول مولف
من قضائيا متى سلمت لزوم عنه لذاته قولنا اخذوا حذرا فقولنا
من قضائيا عن القضية الواحدة التي يلزمها عكسها وعكس نقيضها
ولا تعني بقولنا متى سلمت لزوم عنها قولها صادقة بل كونها
حيث اذا فرض صدقها لزم عن القول المركب منها قول آخر
ليندرج فيه الكاذب المقدمات ايضا فانها وان كانت كاذبة
لكنها بحاله متى فرض صدقها لزم المطلوب وثابت قولنا لزم
عنه ان يكون هيئة الثاليف اخللة في القياس اذا المطلوب
لا يحصل من تلك القضايا الاعمالية المحصورة واخذنا بقولنا
لذاته عن امرين احدهما ما يحتاج في لزوم المطلوب عنه
الى اقران ما يحتاج عن مقدمات القول المؤلف قولنا امساو
ل ب و ب مساو ج ب فانه لزم منه امساو ج ب بواسطة اقران
ما يحتاج من المقدمات فانه اذا صدق قولنا امساو ل ب واضيف
اليه وكل ما هو مساو ل ب فهو مساو لكل ما يساوي ل ب فامساو
ل ب ل ما يساوي ل ب و ج يساوي ل ب فامساو ج ب التا في ما يكون
اشا ج ب بواسطة مقدمة هي من لوازم بعض المقدمات مثل قولنا
جز الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر في الجوهر جوهر
فاشاجه بواسطة عكس نقيض المقدمة الثانية لانه قولنا
كل ما ليس بجوهر ليس يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر يلزمه

لاشي مما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو ليس بجوهر ويلزم
كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر لوجود الموضوع
وهو مع الاول ينتج المطلوب وارادنا بقولنا قولنا قولنا نسبة
مخصوصة الى القياس الذي جعل اجزائه بالنسبة اليه اجزائه
وهو احتراز عن استلزام قولنا لاشي من ج ب وبعض ب آ
صدق قولنا ليس بعض آ في الشكل الاول بعكس المقدمتين
وانما صار لاحترازه لان المطلوب نسبة الالف الى الجيم حتى
لوجعلنا المطلوب نسبة الجيم الى الالف كان منتجا له مع ان
المقدمتين في الحالين واحدة فاذن انما يكون القول قياسا اذا
استلزم قولنا ما يوضح اولاً ثم يقاس به قول آخر يستلزم وارادنا
بقولنا قولنا اخر القول الذي يكون مغاير الكل واحدة من
المقدمتين والا لكان مجموع كل قضيتين متباينتين قياسا لا مستلزما
كل واحدة منهما وارادنا بقولنا لازم عنه اللزوم الا مع من البين
وغيره وليس المراد منه اللزوم عن بعضها بل عن مجموعها لاحترازها
عن القياس مع قضايا اجنبية وعن التاليف الذي يلزم عن بعض
المقدمات فقط والمراد من القول الاوكر المولفة تاليفا يورث
في النقيض الى التصديق بشي آخر لا القول الملعوظ المولف من
القضايا فان التلقظ به لا يوجب التلقظ بالمطلوب ولكن قيل
لو كان من شرط القياس ان لا يكون المطلوب لان ملحقه بواحدة
مقدمة اخر من لوازم بعض المقدمات المذكورة لمخرجها الى اليفات
التي لزم عنها المطلوب بواسطة العكس عن القياسية فلما
ان المراد من قولنا ان لا يكون الملزوم بواسطة لازم لبعض
المقدمات هو ان لا يكون بواسطة لازم لبعضها تحت اختيار
اجزائه لاجزائه الاصلية للمقدمات واما العكس فليس اجزائه
مغايرة للاجزاء الاصلية للمقدمات بخلاف عكس التقيض فلما
موضوعه ومجموعه مغاير لموضوع الاصل ومجموله فليكن قال
لو كان من شرط القياس ما ذكر ثم يلزم ان لا يكون قولنا كلما كان
آ ب فكل ج د وكل د ه قياسا منتجا لقولنا اما ليس آ ب او كل
ه ا اذا المطلوب انما يلزم عنه بواسطة لازم يغير اجزائه ه
الاجزاء الاصلية وهو قولنا اما ليس آ ب او كل ه ا فان الجزء
الاول من المنفصلة يغير الجزء الاول من المنفصلة فلما المراد
من الاجزاء الاصلية المفردات التي تحصل بعد تحليل القضايا
معنى المجموعات والموضوعات والتي تحصيل من المجموعات والموضوعات
بعد تحليل المنفصلة لا يغير ما يحصل بعد تحليل المنفصلة ثم القياس
سقط انما يكون من عين اللزوم منه ولا يقيضه مذكورا فيه

بالفعل وهو الاكثر اني كقولنا كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ فان
اللازم وان كان مذكورا في الكبرى بالقوة لكنه ليس مذكورا فيه
بالفعل وانما يكون احدهما مذكورا بالفعل وهو الاستثنا في
كقولنا كلما كان آ ب فجد فحينئذ اللازم مذكور فيه بالفعل وكقولنا
د ا اما ان يكون آ ب او ج د لكن آ ب فليس ج د فقط
اللازم مذكور فيه بالفعل وكل قضية جعلت جزئيا س
تسمى مقدمة والذات تسمى المقدمة والمقدمة في الشئ
يسمى حدا الوسط والمحكوم عليه في المطلوب يسمى حدا اصغر
والمحكوم به يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى
الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى والهيئة الحاصلة
من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين تسمى شكلا
وتأليف الصغرى والكبرى يسمى فيه وضربا والفرقة التي يلزم
هنا المطلوب اذا انها تسمى قياسا بالنسبة اليه والمطلوب
بعد لزومه عنه يسمى بالنسبة اليه نتيجة والقياس ان كان مركبا
عن قضيتين فقط يسمى بسيطا والا فمركبا والبسيط اما ان
مركب من حليتين او من حليته ومنفصلة او من حليته ومنفصلة
او من متصليتين او من متصليتين او من متصلة ومنفصلة والا
في المقدمة متين فليكون جزءا اما وهو الذي يكون احدهما
الصغرى والكبرى بنامه كقولنا كل ج ب وكل ب آ وكقولنا
كلما كان آ ب فجد وكلما كان ج د ف ه و قد يكون غير تام فيها
كقولنا كلما كان آ ب فكل ج د وكلما كان ه ا فكل د ه وقد
يكون غير تام الصغرى تاما في الكبرى كقولنا كلما كان آ ب فكلما
كان ج د ف ه وكلما كان ه ا ف ج ط وقد يكون تاما في الصغرى
غير تام في الكبرى كقولنا كلما كان آ ب ف ج د وكلما كان ه ا ف
وكلما كان ج د ف ه ط وان كان الاول فالوسط ان لم يكن قضية
واحدة قال كان محولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو
الشكل الاول كقولنا كل ج ب وكل ب آ وان كان محولا فيهما
فهو الشكل الثاني كقولنا كل ج ب ولاشي من آ ب وان كان موضوعا
فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كل ج ب وكل ب آ وان كان
موضوعا في الصغرى محولا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا
كل ب ج وكل آ ب وان كان قضية واحدة فان كان تابيا في
الصغرى مقدمات في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان
آ ب ف ج د وكلما كان ج د ف ه ا وان كان تابيا فيهما فهو الشكل
الثاني كقولنا كلما كان آ ب ف ج د وليس البتة اذا كان
ه ا وان كان مقدمات فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما

فلا ينبغي لاموجهة ولا سائلة فليكن قال اذ قلنا كل **ج** دايما وكل
أ ب دايما فانه ينبغي لاشي من **ج** ا دايما بالخلف مع عدم اختلاف
 المقدمتين بالكييف قلنا لا نسلم عدم اختلافهما بالكييف فان قولنا
 كل **ج** ب ا دايما مركب من وجبة وسالبة وامنح منها هو الجزء
 السلبى لم يكن منجما فعلم انه لا يرد فيه من اختلاف مقدميه بالكييف
 مع كذبة الكبرى ويعني مع الشرطين المذكورين صدق اللادولم
 على الصغرى او صدق العرفى العام على الكبرى وان يكون مع
 الممكنة ضرورة مطلقة ومشروظة والا لا يحصل صدق بغير
 المطلوب مع المقدمتين فلا يحصل النتيجة وضروب النتيجة
 اربعة **الاول** من اندراج كلنى فى الصغرى مع سلب الاوسط
 عن كل الاكبر ينتج سلب الاكبر عن كل الاصغر كل **ج** ب ولا شئ
 من **أ** ب فلا شئ من **ج** **أ** اما بعكس الكبرى او بالخلف وهو ان
 نفى المطلوب لا يحام مع المقدمتين اذ لو جامعها لانتج مع الكبرى
 نفى الصغرى فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو
 محال **الثانى** من اندراج كلنى فى الكبرى مع سلب الاوسط عن
 كل الاصغر ينتج سلب الاكبر عن كل الاصغر لاشي من **ج** ب
 وكل **ب** **أ** فلا شئ من **ج** **أ** اما بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم
 عكس النتيجة او بالخلف **الثالث** من اندراج جزئى فى الصغرى
 مع سلب الاوسط عن الاكبر ينتج سلب الاكبر عن بعض الاصغر بعض
ج ب ولا شئ من **أ** ب فبعض **ج** ليس **أ** اما بعكس الصغرى او بالخلف
الرابع من اندراج كلنى فى الكبرى مع سلب الاوسط عن بعض الاصغر
 ينتج سلب الاكبر عن بعض الاصغر بعض **ج** ليس **ب** وكل **أ** بعض
ج ليس **أ** بالخلف واما الشكل **الثالث** فيشترط فى اشباع اندراج
 الاوسط تحت الاصغر وموضوعينه لحد الطرفين وضعا كلياً
 واللام يبعد الحكم من الكبرى الى الاصغر فلا يحصل المطلوب
 وضروبه **المنتجة** ستة **الصنف الاول** من اندراج الاوسط
 تحت الطرفين اندراج كلياً ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر
 كل **ب** **ج** وكل **ب** **أ** فبعض **ج** بعكس الصغرى وبخلف وهو ان
 صدق نقيض المطلوب لا يحام مع صدق المقدمتين لانه لو جامعها
 لانتج مع الصغرى نقيض الكبرى فيلزم اجتماع النقيضين على
 الصدق هذا خلف **الثانى** من اندراج الاوسط تحت الاوسط اندراجاً
 كلياً مع سلب الاكبر عن كل الاوسط ينتج سلب الاكبر عن بعض الاصغر
 كل **ب** **ج** ولا شئ من **أ** ب فبعض **ج** ليس **أ** **الثالث** من اندراج الاوسط
 تحت الطرفين وجزءه الصغرى ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر
 بعض **ب** **ج** وكل **ب** **أ** فبعض **ج** **أ** **الرابع** من اندراج الاوسط

هو الجزء
 فاما الجزء
 فاما الجزء
 فاما الجزء

تحت الاصغر اندراجاً جزئياً مع سلب الاكبر عن كل الاوسط ينتج
 سلب الاكبر عن بعض الاصغر بعض **ب** **ج** ولا شئ من **أ** ب فبعض **ج** ليس **أ**
 بيان هذه النتيجة مامر **الخامس** من اندراج الاوسط تحت الطرفين
 وجزءه الكبرى ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر كل **ب** **ج** وبعض
ب **أ** فبعض **ج** بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة
 وبخلف **السادس** من اندراج الاوسط تحت الاصغر اندراجاً
 كلياً مع سلب الاكبر عن بعض الاوسط ينتج سلب الاكبر عن بعض
 الاصغر كل **ب** **ج** وبعض **ب** ليس **أ** فبعض **ج** ليس **أ** بالخلف
 واما الشكل **الرابع** فيشترط فى اشباع احد الامور وهو اما اندراج
 الاكبر تحت الاوسط مع صدق الاصغر على كله او اندراج الاوسط
 تحت الاصغر مع صدق سلبه عن الاكبر سلباً كلياً بالعرفى العام
 او اندراج الاكبر تحت الاوسط اندراجاً كلياً مع سلب الاصغر عن
 كل الاوسط ومع صدق اللدوام على الصغرى او العرفى على المقدمتين
 والا لا يحصل صدق نقيض المطلوب مع المقدمتين فلا يحصل
 النتيجة وضروبه خمسة **الصنف الاول** من اندراج الاوسط
 تحت الاصغر والاكبر تحت الاوسط كلاهما كليتين ينتج صدق
 الاكبر على بعض الاصغر كل **ب** **ج** وكل **أ** **ب** فبعض **ج** بعكس
 الزنوب ثم عكس النتيجة **الثانى** من اندراج الاوسط تحت الاصغر
 والاكبر تحت الاوسط والكبرى جزئياً فقط ونجعلها ما مرت كل **ب**
ج وبعض **أ** فبعض **ج** **أ** **الثالث** من اندراج الاكبر تحت الاوسط
 اندراجاً كلياً وسلب الاصغر عن كل الاوسط ينتج سلب الاكبر
 عن كل الاصغر لاشي من **ب** **ج** وكل **أ** **ب** فلا شئ من **ج** **أ** وبما يما
 مامر **الرابع** من اندراج الاوسط تحت الاصغر اندراجاً كلياً
 وسلبه عن كل الاكبر ينتج سلب الاكبر عن بعض الاصغر كل **ب** **ج** ولا شئ
 من **أ** ب فليس بعض **ج** بعكس المقدمتين **الخامس** من اندراج
 الاوسط تحت الاصغر اندراجاً جزئياً مع سلبه عن كل الاكبر
 ومنتجها ما مرت فى الصنف المتقدم بعض **ب** **ج** ولا شئ من **أ** ب
 فليس بعض **ج** بعكس المقدمتين ايضا فليكن قال اذ اصدق
 قولنا بعض **ب** ليس **ج** مادام **ب** لا دايما وكل **أ** **ب** دايما ينتج
 بعض **ج** ليس **د** ا دايما بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل **الثانى**
 مع استقامه ذكر ثم من المشروطة فلا يكون ما ذكرناه شرطاً وكذا اذا
 قلنا كل **ب** **ج** دايما وبعض **أ** ليس **ب** مادام **أ** لا دايما ينتج
 بعض **ج** ليس **د** ا دايما بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل **الثالث**
 وكذا اذا قلنا لاشي من **ب** **ج** مادام **ب** لا دايما وبعض **أ**
 دايما فانه ينتج ليس كل **ج** **أ** مادام **ج** لا دايما فليكن عن ندغى

اشترط ما ذكرنا في القياس المولف من قضيتين بسيطتين وما
 ذكرناه ليس كذلك فان قولنا بعض ب ليس مادام ب لا دايما
 مركبة من وجبة وسالبة فانقضت صدقها مع انعكاس السالبة
 وتكون النتيجة لازمة من المجموع من حيث هو مجموع حتى لو ذكرنا
 السالبة وحدها ولا نفيد هابا للادوام لانعكاس فلا يحصل النتيجة
الفصل الثاني في المختلطات اما الشكل الاول
 فالصغرى فيه ان كانت ممكنة لم تستل على شرط الانساج لعدم
 اندراج الا صغرى تحت الاوسط ولو فرض الاوسط بالفعل
 مع الكبرى الضرورية ليصبي الاكبر ضروريا للصغرى ثم يصبي
 ضروريا في نفس الامر لاستحالة انقلاب ما ليس بضروري ضروريا
 منعها الكبرى على ذلك السقف برفا لصغرى لا بد ان تكون فعلية
 ومن طاعة الممكنة والمطلقة المتوسطة والعرفية والمشروطة
 العامتين ينتج كالكبرى ومع الممكنة المتوسطة ينتج ممكنة عامة
 ومع المطلقة المتوسطة ينتج مطلقة عامة ومع العرفية والمشروطة
 العامتين ينتج كالصغرى الا اذا انفردت الصغرى بالضرورية
 فانه ينتج ظل فدد في الصغرى سوى فدد الضرورة التي يجب ان تحذف
 قيد الضرورة من الصغرى لتكون الباقية بعده جهة النتيجة حتى اذا
 كانت الصغرى ضرورية مطلقة والكبرى عرفية عامة فيحذف قيد
 الضرورة من الصغرى فتدفع اعم فكون النتيجة داعة وعلى هذا
 نفس دام الشكل الثاني فان كانت إحدى مقدمتين ضرورية
 فالنتيجة داعة وان كانت إحدى مقدمتين داعة والآخرى إحدى
 الفعليات ينتج ايضا داعة وما في غير ذلك فان صدق العرفي
 العام على المقدمتين فالنتيجة عرفية عامة وان صدق على
 الكبرى فقط فان كانت الصغرى مطلقة متوسطة ينتج مطلقة
 متوسطة وان صدق عليها المطلقة الوقيية ينتج مطلقة وقيية
 وان كانت عينية هابا فان كانت فعلية ينتج مطلقة عامة وان كانت
 ممكنة ينتج مع المشروطة العامة ممكنة عامة ومع عينية هابا لا ينتج
 وسابدا الاختلاطات لا يستل على شرط الانساج واما الشكل
 الثالث فان كان صغراه ممكنة لم تستل على شرط الانساج فلا بد
 وان يكون فعلية والكبرى ان كانت ضرورية او داعة فالنتيجة
 وان كانت عرفية عامة او مشروطة عامة فالنتيجة عكس الصغرى
 وان كانت مطلقة متوسطة فهي مع الضرورية والداعة والعرفية
 والمشروطة العامتين ينتج مطلقة متوسطة ومع البواتي ينتج
 مطلقة عامة وان كانت إحدى الفعليات الباقية فهي مع الضرورية
 والداعة ينتج مطلقة متوسطة ومع البواتي ينتج مطلقة عامة

وان كانت إحدى الفعليات الباقية فهي مع الضرورية والداعة ينتج
 مطلقة متوسطة ومع البواتي ينتج مطلقة عامة وان كانت ممكنة
 متوسطة فهي مع الضرورية والمشروطة العامة ينتج ممكنة متوسطة
 ومع البواتي ينتج ممكنة عامة وان كانت إحدى الممكنات الباقية
 فهي مع الضرورية ينتج ممكنة متوسطة ومع البواتي ينتج ممكنة عامة
 والبيان في الكل بالخلف واما الشكل الرابع فالصغرى المبدئية
 المتقدمة منه ينتج عكس النتيجة اللازمة من الاول عند عكس الترتيب
 والضرر بان الاخير ان كان عينا عين النتيجة اللازمة من الاول عند
 عكس المقدمتين **الفصل الثالث في احكام المركبات**
 في الاختلاطات اما الشكل الاول فان كانت صغراه مركبة فقط
 فهناك فرقتان احدهما من الجزء المندرج تحت الاوسط مع الكبرى
 والثانية من الجزء الذي لا يندرج تحته مع ما فله من المركب النتيجة
 اللازمة من الاولى مثل قولنا كل ب ب لا دايما وكل ب ب ا ب الفعل
 فيكون معناه ان كل ب ب بالفعل ولاشي من ب ب بالفعل وكل ب ب ا
 ماله دخل فيلزم منه نتيجة الموجبتين فقط وان كانت الكبرى مركبة
 فقط فهناك ايضا فرقتان احدهما من الصغرى مع الجزء الاول الباقية
 من الصغرى مع الجزء الثاني فيلزم من المركب مجموع النتيجة مثل
 قولنا كل ب ب بالفعل ولاشي من ب ب ا ب يحصل منه فرقتان
 احدهما كل ب ب بالفعل وكل ب ب ا ب بالفعل والآخرى كل ب ب بالفعل
 ولاشي من ب ب ا ب بالفعل فالاولى ينتج كل ب ب ا ب بالفعل الباقية
 ينتج لا شيء من ب ب ا ب بالفعل فيلزم منه ان كل ب ب ا ب وان كانتا
 مركبتين جميعا فهناك اربع فرايز وهي التي تحصل من كل واحد
 من جزئي الصغرى مع كل واحد من جزئي الكبرى والمنتهى منها
 ما يحصل من الجزء المندرج من الصغرى تحت الاوسط مع كل واحد
 من جزئي الكبرى فيحصل من المركب نتيجتان فقط مثل قولنا كل ب ب
 لا دايما وكل ب ب ا ب يحصل اربع فرايز الاولى كل ب ب
 بالفعل وكل ب ب ا ب بالفعل الثانية كل ب ب بالفعل ولاشي من ب ب ا ب
 بالفعل والثالثة لا شيء من ب ب ا ب بالفعل وكل ب ب ا ب بالفعل والرابعة
 لا شيء من ب ب ا ب بالفعل ولاشي من ب ب ا ب بالفعل لانها لا تتحقق
 فيلزم من المركب كل ب ب ا ب بالفعل ولاشي من ب ب ا ب ا ب بالفعل كل ب ب ا
 لا دايما وبما لا يتعلم من المركبات فبا سداد في المفردات مثل قولنا
 كل ب ب دايما وكل ب ب ا ب مادام ب لا دايما فانها لو اجتمعتا
 على الصدق يلزم منه اجماع **اما الشكل الثاني** فان كانت
 إحدى المقدمتين مركبة بعد الاختلاف في الكيف حصل منه
 فرقتان احدهما من مقدمتي الكيف والآخرى من المتخلفتين

فيلزم منه ما يشبه المختلفان في الكيف مثل قولنا كل ج ب دايما
 ولاشي من ج ب دايما يحصل قرينتان احديهما كل ج ب دايما
 ولاشي من ج ب دايما يحصل قرينتان احديهما كل ج ب دايما بالفعل
 منتج لاشي من ج ب دايما والاخرى كل ج ب دايما وكل ب ب بالفعل
 وذلك لا ينتج شيئا فلا يلزم من المركب الانتيحة الاختلاف فقط
 وان كانت مركبتين بعد الاختلاف فحصل منها اربع قرينتين
 مختلفتان في الكيف وقرينتان مختلفتان في الوجود والاشي
 المشتملة على مترادفات لا يفرق من المركب ما يلزمها مثل قولنا
 كل ج ب دايما ج ب دايما ولاشي من ج ب دايما ج ب دايما فيحصل
 منه اربع قرينتين احديهما كل ج ب دايما ج ب دايما ج ب دايما
 والثانية لاشي من ج ب ب بالفعل وكل ب ب بالفعل والثالثة
 كل ج ب دايما ج ب دايما ج ب دايما والرابعة لاشي من ج ب ب
 بالفعل ولاشي من ج ب دايما ج ب دايما والاشي منها الاولى فقط والاشي
 هي قولنا لاشي من ج ب دايما ج ب دايما ج ب دايما ما ذكرنا حال الشكل
 الثالث والرابع في استعمال المركبات ولعلم ان الشكل الاول
 كانت مقدماته صادقتين او مفروضتين الصدق فانه يلزم
 منه النتيجة انما جايينا واما الاشكال الثالث فانه يبرهان
 على اشياء اذا كانت مفقدا منها صادقة اما اذا كانت مفروضة
 الصدق فلا لان العكس ممنوع على ذلك التقدير وكذا الخلف
 فان الكاذب جاز ان يلزمه المحال بان يكون ممنوعا اما بانه او غيره
اللامع الرابع في الافتراضات الشرطية وفيه فصول
الفصل الاول في الافتراضات الكائنية من الجملة
 والمنفصلة ويشترط فيه ان يكون المنفصلة موجبة كلية اما
 حقيقتها او مانعة الخلو فقط والامحجب اجتماع الجملة مع الجز
 المشار لها على الصدق فلا يحصل النتيجة ثم الجملة اما ان يجعل
 صغرى او كبرى وعلى التقديرين فاما ان يكون الشرطية بينهما وبين
 احدهما جزئي المنفصلة او بينهما وبين كل واحد منهما فهذه اقسام
 اربعة اما القسم الاول فيشترط فيه اشتمال الجملة مع جزا المشار
 لها في الاوسط في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة
 منفصلة مانعة الخلو مركبة من احد جزئي الكبرى والنتيجة
 التاليف بين الجملة والجزا المشار لها في الاوسط الصرب الاول
 من السهل الاول كل ج ب دايما اما كل ب ب او هو منتج
 دايما اما هو او كل ج ب ب لان الصادق مع الصغرى اما هو او
 كل ب ب فان كان هو فقد حصل المطلوب وان كان كل ب ب
 فنصدق قولنا كل ج ب وكل ب ب او فكل ج ب او فشرط عليه

الصرب في كل شكل من الاشكال واما القسم الثاني فيشترط
 فيه اشتمال الجملة مع كل واحد من جزئي المنفصلة على تاليف
 منتج والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من شئين التاليفين
 الصرب الاول من الشكل الاول كل ج ب دايما اما كل ب ب
 او كل ب ب دايما اما كل ج ب او كل ج ب دايما لان الصادق
 مع الصغرى ان كان كل ب ب المنتج كل ج ب او ان كان كل ب ب
 منتج كل ج ب دايما وقس عليه سائر الصرب في كل شكل من الاشكال
 واما القسم الثالث فيشترط فيه اشتمال الجملة مع الجزا المشار
 لها من الصغرى في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة
 منفصلة مانعة الخلو مركبة من احد جزئي الصغرى والنتيجة التاليف
 بين الجملة وبين الجزا المشار لها في الاوسط الصرب الاول
 من الشكل الاول دايما اما ب ب او كل ج ب دايما وكل ج ب دايما
 اما ب ب او كل ج ب دايما وقس عليه سائر الصرب في كل شكل من الاشكال
 واما القسم الرابع فيشترط فيه اشتمال الجملة مع كل واحد
 من جزئي الصغرى على تاليف منتج الصرب الاول من الشكل
 الاول دايما اما كل ب ب او كل ج ب دايما وكل ج ب دايما اما كل
 او كل ج ب دايما وقس عليه سائر الصرب في كل شكل من الاشكال
الفصل الثاني في الافتراضات الكائنية من الجملة والمنفصلة
 فان كانت المنفصلة لزومية فلا يحصل منها نتيجة منفصلة لانا اذا
 قلنا كلما كان ب ب فكل ج ب دايما فكل ج ب دايما فكل ج ب دايما
 ب ب لكل ج ب دايما والجملة تدل على ان كل ج ب دايما في نفس الامر فجا
 ان لا يبقى الجملة على ذلك التقدير فلا ينتج كلما كان ب ب فكل
 ج ب فنتا جها يكون منفصلة ويشترط فيه ان يكون المنفصلة
 موجبة كلية لئلا يها المنفصلة المركبة من بقيض المقدم وعين
 الثاني والشرطية اما ان يكون بين الجملة وبين ثاني المنفصلة
 او بينهما وبين مقدمها وعلى التقديرين فاما المنفصلة اما ان يكون
 صغرى او كبرى في هذه اقسام اربعة اما القسم الاول فيشترط
 فيه اشتمال الثاني مع الجملة في كل شكل على تاليف منتج من ذلك
 الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من بقيض مقدم
 المنفصلة والنتيجة التاليف بين الجملة وثاني المنفصلة الصرب
 الاول من الشكل الاول كلما كان ب ب فكل ج ب دايما وكل ج ب دايما
 منتج دايما اما ليس ب ب او كل ج ب دايما لان المنفصلة لزمها اما ليس
 ب ب او كل ج ب دايما وهي مع الكبرى منتج المطلوب وقس عليه
 سائر الصرب في كل شكل من الاشكال واما القسم الثاني فيشترط
 فيه ما يشترط في القسم الاول والنتيجة منفصلة مانعة الخلو

مركبة من نقيض مقدم الكبرى ومن نتيجة التاليف بين الحملية والثاني
الضرب الاول من الشكل الاول كل ج ب وكلما كان هـ فكل ب آ
ينتهي دايما اما ليس هـ او كل ج آ لان الكبرى يلزمها اما ليس هـ
او كل ب آ وهي مع الصغرى ينتج المطلوب وفرض عليه سائر الضروب
في كل شكل من الاشكال واما القسم الثالث فيستلزم في اثنائه
اشتمال نقيض مقدم المتصلة مع الحملية في كل شكل على تاليف
منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من حين
ثاني الصغرى ونتيجة التاليف بين الحملية ونقيض مقدم الضرب
الاول من الشكل الاول كلما كان ليس كل ج د فآب وكل د هـ
ينتهي دايما اما آب او كل ج هـ لان الصغرى يلزمها اما آب او كل
ج د وهو مع الكبرى ينتج المطلوب وفرض عليه سائر الضروب
في كل شكل من الاشكال واما القسم الرابع فيستلزم فيه ما يستر
في القسم الثالث والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من حين ثاني
الكبرى ونتيجة التاليف بين الحملية ونقيض مقدم الضرب الاول
من الشكل الاول كل ج ب وكلما كان ليس كل ب آ فمنتج دايما
اما هـ او كل ج آ لان الكبرى يلزمها اما هـ او كل ب آ وهو
مع الصغرى ينتج المطلوب وفرض عليه سائر الضروب في كل شكل
من الاشكال وان كانت اتفاقية منتج مصاحبة نتيجة التاليف بين
الحملية والجزء المشار من المتصلة للجزء الغير المشار كما بالعكس
مثل قولنا كلما كان آب فكل ج د وكل د هـ ينتج كلما كان آب
فكل ج هـ اتفاقية وفرض عليه سائر الضروب والاشكال

الفصل الثالث في الافتراضات الكائنة من المتصلات
والمقدّمات ان كانت لازمة فيحصل منها نتيجة متصلة
لانا اذا قلنا كلما كان آب فجد وكلما كان ج د فـ هـ فـ هـ
ندل على الملازمة بين الاوسط والكبرى في نفس الامر والصغرى
ندل على صدق الاوسط على تقدير صدق الاصغر فجاز ان لا يبقى
المادة بين الاوسط والكبرى على تقدير صدق الاصغر فلا يلزم منه
ملازمة الاكبر للاصغر وانما نتجان نتيجة منفصلة والاوسط بين
المقدّمين اما ان يكون جزا انا ما فيها او غير نام فيها او تاما
في احدهما غير نام في الاخرى اما القسم الاول فالمنتج فيه
ضربان احدهما الضرب الاول من الشكل الاول والنتيجة منفصلة
مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم الصغرى وعين ثاني الكبرى
لانا اذا قلنا كلما كان آب فجد وكلما كان ج د فـ هـ فـ هـ
ليس آب او هـ لان الصغرى يلزمها دايما اما ليس آب او جـ
فالصادق مع الكبرى ان كان هو الاول فقد لزم المطلوب

وان كان الثاني فقد لزم هـ فيحصل المطلوب ايضا والثاني
الضرب الاول من الشكل الرابع ونتيجته منفصلة مانعة الخلو مركبة
من نقيض مقدم الكبرى وعين ثاني الصغرى لانا اذا قلنا كلما
كان ج د فآب وكلما كان هـ فجد فـ هـ فـ هـ فـ هـ فـ هـ
الترتيب واما القسم الثاني فالنتيجة اما ان يكون بين تاليفها
او بين مقدم الصغرى وثاني الكبرى او بالعكس او بين مقدمتيهما
جميعا اما الاول فيستلزم فيه اشتمال التاليف في كل شكل على
تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة
من نقيض مقدم الصغرى ونتيجة التاليف بين الكبرى وثاني الصغرى
الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان آب فكل ج د وكلما كان
هـ فكل ج د ينتج دايما اما ليس آب او هـ او كل ج د لان الصغرى
يلزمها اما ليس آب او هـ فـ هـ فـ هـ فـ هـ فـ هـ فـ هـ
هو الاول فقد حصل المطلوب وان كان الثاني لزم نتيجة التاليف
بين ثاني الصغرى والكبرى وهو قولنا اما ليس هـ او كل ج د وفرض
عليه سائر الضروب في كل شكل من الاشكال واما الثاني فيستلزم
فيه اشتمال نقيض مقدم الصغرى مع عين ثاني الكبرى في كل شكل على
تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من
عين ثاني الصغرى ومن نتيجة التاليف من نقيض مقدم الصغرى مع
الكبرى الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان ليس كل ج د فآب
وكلما كان هـ فكل ج د ينتج دايما اما آب او ليس هـ او كل ج د
لما عرفت واما الثالث فيستلزم في اثنائه اشتمال عين ثاني الصغرى
مع نقيض مقدم الكبرى في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل
والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم الصغرى
ونتيجة التاليف من عين ثاني الصغرى مع الكبرى الضرب الاول
من الشكل الاول كلما كان آب وكل ج د وكلما كان ليس كل ج د
فهـ ينتج دايما اما ليس آب او هـ او كل ج د وفرض عليه سائر
الضروب في كل شكل من الاشكال واما الرابع فيستلزم في اثنائه
اشتمال نقيض مقدم الصغرى مع نقيض مقدم الكبرى في كل شكل
على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو
مركبة من عين ثاني الصغرى ومن نتيجة التاليف بين نقيض مقدم
الصغرى مع الكبرى الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان ليس
كل ج د فآب وكلما كان ليس كل ج د فهـ ينتج دايما اما آب
او ليس هـ او كل ج د وفرض عليه سائر الضروب في كل شكل
من الاشكال واما القسم الثالث فالنتيجة اما ان يكون جزا من
الكبرى او من الصغرى على التقديرين فالمنتج هو الضرب الاول

من الشكل الاول والصنوب الاول من الشكل الرابع والنتيجة على
 التقدير الاول منفصلة مانعة الخلو مركبة من تقيض مقدم الصغرى
 ونتيجة التاليف بين ثاني الصغرى وعين الكبرى وعلى التقدير
 الثاني منفصلة مانعة الخلو مركبة من تقيض مقدم الكبرى
 ونتيجة التاليف بين عين الصغرى وثاني الكبرى على نهج ما عرفت
 وان كانت احدهما لزومية والاخرى انفاضية فان كانت الشركة في جزء
 تام كانت النتيجة منفصلة انفاضية اما الشكل الاول فان كانت
 الصغرى فيه انفاضية فان كانت الكبرى فيه موجبة اتيخ انفاضية
 لان الاوسط ملزوم للاكبر ومجامع للاصغر مكون لازمة مجامعا
 له وان كانت سالبة فلا ياتيخ لان الاوسط ليس ملزوما للاكبر وهو
 مجامع للاصغر فاحتمل ان يكون الاكبر مجامعا للاصغر واحتمل ان
 لا يكون فلا يحصل النتيجة وان كانت الصغرى لزومية فان كانت الكبرى
 سالبة اتيخ انفاضية لان الاكبر غير مجامع للاوسط فلا يكون مجامعا
 ملزوما والاكبر مجامع له وان كانت موجبة فلا ياتيخ لان ما
 مجامع اللازم لا يلزم ان يكون مجامعا ملزوما لاحتمال كذب الملزوم
 واما الشكل الثاني فان كانت السالبة فيه انفاضية اتيخ انفاضية
 لان الاوسط لازم لاحد الطرفين وغير مجامع للطرف الاخر فالطرفان
 لا يجتمعان وان كانت لزومية فلا ياتيخ لان الاوسط اذا لم يكن
 لازما لاحد الطرفين ومجامعا للطرف الاخر اجتمع الطرفان
 فلا يحصل النتيجة واما الشكل الثالث فان كانت الكبرى فيه
 موجبة اتيخ انفاضية لان الاوسط ملزوم لاحد الطرفين ومجامع
 للطرف الاخر فالطرفان يجتمعان وان كانت سالبة فلا ياتيخ لان
 الاوسط ملزوم لاحد الطرفين وغير مجامع للطرف الاخر فاحتمل
 اجتماع الطرفين فلا يحصل النتيجة واما الشكل الرابع فالطرفان
 الاولان منه متجانان انفاضية ان كانت الكبرى بينهما انفاضية لان
 الاوسط ملزوم للاصغر ومجامع للاكبر فالاصغر والاكبر مجتمعان
 وان كانت لزومية فلا ياتيخ ان كما عرفت في الشكل الاول واما
 الصنوب الثالث فان كانت الكبرى فيه لزومية اتيخ انفاضية لان
 الاوسط غير مجامع للاصغر والاكبر ملزوم للاوسط فالاصغر
 والاكبر لا يجتمعان وان كانت الكبرى فيه انفاضية فلا ياتيخ واما
 الصنوب الاخران فلا ياتيخان بالبيان الذي عرفت في الشكل الاول
 وان كانت الشركة في جزء غير تام فبهما فلا ياتيخ المنفصلة لان
 الصادق في نفس الامر حان ان لا يتيقن على ذلك التقدير وانما
 ياتيخ المنفصلة المانعة الخلو ولشتمط فيه موجبة المقدمتين
 وكلية اللزومية مع اشتغال تاليفها ان تقيض مقدم مجامع الجزء

المشارك لها من الانفاضية على تاليف منج والنتيجة منفصلة
 مانعة الخلو من تقيض مقدم اللزومية ومع مصلحة نتيجة التاليف
 بين المتشاركين للجزء غير المتشارك من الانفاضية او باللعكس ان
 كان المتشارك جزءا من ثاني اللزومية ومنفصلة مانعة الخلو من عين
 ثاني اللزومية ومصلحة نتيجة التاليف من تقيض مقدم اللزومية
 والجزء المتشارك من الانفاضية او باللعكس ان كان المتشارك جزءا من
 تقيض المقدم والنتيجة متجعة الانفاضية في الكم وان كانت الشركة في جزء
 تام في احد مقدميها في الآخر فلا ياتيخ لان منفصلة ولا منفصلة اما المنفصلة
 فلما مر واما المنفصلة فامرنا لازمة للزومية فقط وان كانا انفاضيين
 كانت النتيجة انفاضية سواء كانت الشركة في جزء تام فبهما او في
 احدهما فقط او في جزء غير تام فبهما وبيان التناجح على نهج ما مر

الفصل الرابع في التقارين الكائنة من المنفصلات
 الاوسط بين المقدمتين اما ان يكون جزءا تاما فبهما او لا يكون
 فان كان تاما فبستمرط فيه ان يكون تلك المقدمتان موجبتين
 واحديهما كلية وان لا يكونا متجعتي الجمع فقط ولا ما تعنى الخلو
 فقط واللام يلزم معهما اتصال ولا انفصال وطالم يتميز احد
 طرفي واحدة من مقدمتين عن الاخر فيتميز الصغرى عن الكبرى
 ولا تشكل عن شكل ولا احده طرفي النتيجة عن الآخر ولا تخلو اما
 ان يكونا حقيقيين او لا يكونا كذلك فان كان الاول فاما ان يكونا
 كليتين او احديهما كلية فقط فان كانتا كليتين فينتجان
 منفصلتين مانعتي الخلو واحديهما مركبة من عين الجزء الغير
 المتشارك من الاولى وتقيض الجزء الغير المتشارك من الثانية
 والاخرى باللعكس مثاله دايا اما ب او عود دايا اما ج د او
 هـ منج دايا اما ب او ليعر هـ مانعة الخلو لان الصادق من
 الاولى ان كان ب فقد حصل المطلوب وان كان جـ
 فليس هـ ومنج دايا اما هـ او ليس ب لان الصادق
 من الثانية ان كان هـ فقد حصل المطلوب وان كان جـ فليس
 ب وان كانت احديهما جزئية فان كانت الاولى جزئية
 اتيخ المنفصلة الاولى جزئية وان كانت الثانية اتيحت المنفصلة
 السالبة جزئية وان كان الثاني لازم صدق منج الجمع على احديهما
 ومنج الخلو عن الاخرى فيكون النتيجة منفصلة مركبة من عين
 الجزء الغير المتشارك من التي تصدق عليها منج الخلو وتقيض
 الجزء الغير المتشارك من التي تصدق عليها منج الجمع وهي كلية
 ان كانت المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احديهما جزئية
 وان لم يكن تاما فبهما فاما ان يكون غير تام فبهما او في احديهما فقط

بجعل نارة صغرى وثارة كبرى ومجموع الضروب ثمانية الاول
كلما كان **آب** فجد ودايما اما **آ** او **هـ** فدايما اما **آ** او **هـ**
مانعة الجمع لان لا يجمع الا بجمع اللام لا بجمع الميم لان الثاني كلما
كان **آ** فجد وقد يكون اما **ج** او **هـ** فقد يكون اما **آ** او
هـ الثالث كلما كان **آ** فجد وليس البنية اما **آ** او **هـ**
فليس البنية **آ** او **هـ** الرابع كلما كان **آ** فجد وقد يكون اما
ح او **د** او **هـ** فقد لا يكون اما **آ** او **هـ** والاربع الماتية هي
التي تحصل من تبدل صغرى هذه الضروب بكبرها او كبرها
بصغرها وان كانت الاوسط مقدم المتصلة فالمتصلة ان
كانت موجبة فيشترط كونها حفيفة اما نارة الخلو وان كانت
سالبة فيشترط كونها مانعة الجمع فقط والمتصلة بجعل نارة
صغرى وثارة كبرى ومجموع الضروب ثمانية الاول كلما كان
ج فدايما اما **آ** او **هـ** فدايما اما **آ** او **هـ** مانعة
الخلو الثاني كلما كان **ج** فدايما او **هـ** فدايما اما **آ** او **هـ** فقد
يكون اما **آ** او **هـ** الثالث كلما كان **ج** فدايما وليس البنية
اما **آ** او **هـ** مانعة الجمع لان الميم لا يجمع الا بجمع اللام
كان لازمه مجامعها الرابع كلما كان **ج** فدايما وقد يكون
اما **آ** او **هـ** فقد لا يكون اما **آ** او **هـ** والاربع الماتية
هي التي تحصل من تبدل صغرى هذه الضروب بكبرها او كبرها
بصغرها وان كانت الاتفاقية فتشترط ان الاوسط ثاني المتصلة
او مقدمها فيشترط ان تكون المتصلة موجبة والمتصلة
كلية مانعة الجمع وتشترك الضروب والنتائج على الضروب
التي حرت وان كان الاوسط غير تام فيها فيشترط ان يكون
المقدمتان موجبتين والمتصلة كلية والمتصلة الحفيفة
او مانعة الخلو والمتصلة ان كانت لزومية فالوسط ان كان
جزءا من الثاني فان يكون مشتركا بين الثاني المتصلة وبين احد
جزئي المتصلة او بينه وبين كل واحد منهما فان كان الاول
فيشترط اشتغال الثاني مع الجزء المشترك لها في كل شكل
على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من تقيض مقدم المتصلة والنتيجة التاليف بين
الثاني والمتصلة سواء جعلت صغرى او كبرى الضرب الاول
من الشكل الاول والمتصلة صغرى كلما كان **آ** فكل **ج**
ودايما اما **آ** او **هـ** فدايما اما **آ** او **هـ** او
كل **ط** وفس عليه سائر الضروب في كل شكل من الاشكال
على تقدير كون المتصلة صغرى وكبرى وان كان الثاني

فيشترط اشتغال الثاني مع كل واحد من الجزئين في كل شكل على
تاليف منتج من ذلك الشكل فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو
مركبة من تقيض مقدم المتصلة والنتيجة التاليف بين الثاني
والمتصلة سواء جعلت المتصلة صغرى او كبرى الضرب
الاول من الشكل الاول كلما كان **آ** فكل **ج** ودايما اما **آ**
د او **هـ** فدايما اما **آ** او **هـ** او كل **ط** وفس عليه
سائر الضروب في كل شكل من الاشكال على تقدير كون
المتصلة صغرى او كبرى وان كان جزءا من المقدم فيشترط
اشتغال تقيض المقدم مع احد جزئي المتصلة او مع كل واحد
منهما في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة
منفصلة مانعة الخلو مركبة من ثاني المتصلة والنتيجة التاليف
بين تقيض مقدم المتصلة مع المتصلة سواء جعلت المتصلة
صغرى او كبرى الضرب الاول من الشكل الاول والمتصلة
صغرى والمشاركة مع احد جزئي المتصلة كلما كان ليس كل **ج**
ف ودايما اما **آ** او **هـ** فدايما اما **آ** او **هـ**
او كل **ط** وفس عليه سائر الضروب في كل شكل من
الاشكال على تقدير كون المتصلة صغرى وكبرى وعلى
تقدير الاشتراك مع احد الجزئين ومع كل واحد منهما
ولان كان جزءا من مقدم المتصلة وتبين تاليفها جميعا فيشترط
اشتغال تقيض المقدم وعين الثاني مع احد جزئي المتصلة
او مع كل واحد منهما في كل شكل على تاليف منتج من ذلك
الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من النتيجة
الحاصلة من تقيض مقدم المتصلة وعين تاليفها مع المتصلة
الضرب الاول من الشكل الاول والمشاركة مع احد جزئي
المتصلة كلما كان ليس كل **ب** فكل **آ** ودايما اما **آ**
ب او **هـ** فدايما اما **آ** او **هـ** او كل **ط** وفس عليه
سائر الضروب في كل شكل من الاشكال على تقدير كون
المتصلة صغرى وكبرى وعلى تقدير مشاركة تقيض
المقدم وعين الثاني لاحد جزئي المتصلة ولكل واحد
منهما وان كانت الاتفاقية فالنتيجة مصاحبة التاليف بين الجزء
المشارك من الاتفاقية وبين المتصلة للجزء الغير المشترك
منها وبالعكس وان كان يقين تام في احدهما فقط فيشترط
ان يكون المقدمتان موجبتين واحدهما كلية وان يكون المتصلة
حقيقة او مانعة الخلو مع اشتغال تاليفها الجزء الثاني مع ما
يشترك فيه على تاليف منتج من ذلك الشكل فالنتيجة منفصلة

طائفة الخلو مركبة من نتيجة التاليف بين المتشاركين والجزء الغير
المشارك مثل قولنا كلما كان **أب** فجد **د** ايا **أ** ما هـ **ز** او كلما كان
جد **د** ح **ط** ينتج **د** ايا **أ** ما ليس **أب** او هـ **ز** او ح **ط** وفتح عليه ساير
الضروب **اللامع الخامس** في القياسات الاستثنائية
الشرطية الموضوعية فيه اما ان يكون متصلة او منفصلة فان
كانت متصلة فاستثنا عين المقدم ينتج عين الثاني واستثنا
نقيض الثاني ينتج نقيض المقدم واما استثنا عين الثاني ونقيض
المقدم فلا ينتج لاحتمال ان يكون الثاني اعم من المقدم ولا يلزم
من وضع الاعم وضع الاخص ولا من رفع الاخص رفع الاعم
ثم الاتصال والاستثنا ان لم يكن في حالة واحدة فلا بد من كية
الاتصال او من كية الاستثنا والا احتمل ان يكون حال الاتصال
غير حال الاستثنا فلا يحصل النتيجة ولا ينتج قياس صادق
المقدمان من متصلة اتفاقية مع استثنا نقيض نالها ضرورة
اجتماع الجزئين على الصدق ولا يجوز للعقل بان عقاد قياس
صالح المقدمات من لزوم جزئي مع استثنا المقدم استثنا
كلما لا اذا افلنا قد يكون اذا كان **أب** فجد **د** لكن **أب** د ايا
كان معناه انه لو فرض المقدم مع بعض الامور التي لا يلزم
من اجتماعها بالمقدم محال لزمه الثاني لكن **أب** صادق مع
صدق كل امر هذا شأنه وذلك غير معلوم وان كانت متفصلة
فان كانت حقيقته فاستثنا عين اثنى الجزئين كان منتج نقيض
الاخر واستثنا نقيض ايها كان منتج عين الاخر كقولنا
د ايا ما ان يكون العدد زوجا او فردا كونه زوجا فليس بفرد
لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس
بفرد فهو زوج وان كانت مانعة الجمع فاستثنا عين ايها كان
منتج نقيض الاخر واما استثنا النقيض فلا ينتج لامكان
اجتماعهما على الكذب كقولنا د ايا ما ان يكون هذا الشيء حجرا
او شجرة لكنه حجر فليس بشجر لكنه شجر فليس بحجر وان
كانت مانعة الخلو فاستثنا نقيض ايها كان منتج عين الاخر
واستثنا العين لا ينتج لامكان اجتماعهما على الصدق
كقولنا د ايا ما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يعرف وربما
يكون المنفصلة ذات اجزا فاستثنا عين احد ما ينتج نقيض
البواقي كقولنا اما ان يكون هذا العدد زائدا على الاخر
او ناقصا او مساويا لكنه زائد فليس بمساو ولا ناقص واستثنا
نقيض ايها كان منتج متفصلة من بنية الاخر كقولنا
لكنه ليس بزائد فهو اما ناقص او مساو **اللامع**

السادس في القياس المركب وهو اما موصول او مفصول
اما الاول فهو الذي يذكر فيه نتائج بساطة نارة نتيجة وثارة
مقدمة مثل قولنا كل **أب** وكل **ب** **ج** وكل **أ** **ج** ثم نقول
كل **أ** **ج** وكل **د** **ج** وكل **أ** **د** واما الثاني فهو الذي يفصل
منه نتائج بساطة مثل قولنا كل **أب** وكل **ب** **ج** وكل **د** **ج**
وكل **د** **هـ** فكل **أ** **هـ** ومن جملة المركبات **الخلف** وهو اثبات
المطلوب باطل نقيضه وهو مركب من قياسات استثنائية
وليكن المطلوب ليس كل **ب** **ج** وكل **ب** **ج** مقدمة صادقة في
نفسها وكل **د** **هـ** كاذبة فنقول كلما كان **ب** مع كل **ب** **ج** اجمعا
لكان كل **ب** **ج** لكن الثاني كاذب فالمقدم كاذب ثم نقول كلما
لم يكن كل **ب** **ج** مع كل **ب** **ج** افا ما ليس كل **ب** **ج** واما ليس كل
ب **ج** اما نعمة الخلو لكن المقدم معقول الثاني حق ثم نقول افا ليس
كل **ب** **ج** واما ليس كل **ب** **ج** اما نعمة الخلو لكن كل **ب** **ج** فليس كل **ب** **ج**
ج **ب** واما ليس كل **ب** **ج** اما نعمة الخلو لكن كل **ب** **ج** فليس كل **ب** **ج**
ومنها القياس المقسم وهو الذي يجعل صغراه منفصلة بشرك
اجزاء الانفصال فيها في الموضوع ويقيم اليه جمليات متشاركة
في المحمول المحصل منه نتيجة حتمية مثل قولنا د ايا ما كل **أب** او
كل **أ** **ج** وكل **ب** **ج** وكل **د** **ج** فاما متفصلة مع الجملية الاولى
ينتج د ايا ما كل **أ** **د** او كل **أ** **ج** والجملية الاخرى مع هذه النتيجة
منتج كل **أ** **د** والكبرى المتفصلة التي تشارك اجزا الانفصال
فيها في المحمول اذ انضم اليها جمليات متشابهة في الموضوع
كانت النتيجة ايضا حتمية كقولنا كل **أب** وكل **أ** **د** واما
اما كل **ب** **ج** او كل **د** **هـ** منتج كل **أ** **هـ** والا فزاتي البسيط من
المنفصلة والجملية اذا تشارك اجزاء الانفصال فيه في الموضوع
وكانه محمول احد جزئي الانفصال محمولا على الاخرين حتمية مثل
قولنا د ايا ما كل **أب** او كل **أ** **ج** وكل **ب** **ج** منتج كل **أ** **هـ** لانه
منتج اما كل **أ** **هـ** او نتيجة التاليف بين كل **أب** وكل **ب** **ج** على
ما عرفت وكيف كان فيلزم كل **أ** **هـ** واعلم ان التاليف قد يكون
مثنيا وان لم يتكرر ففيه الاوسط بنهاية مثل قولنا كل **ب** **ج** بالفعول
وكل **أ** **هـ** لآب د ايا منتج لاشي من **أ** د ايا بالافعال **أ**
بالفعل وهو مع الثانية منتج بعض **هـ** لآب وكل **أ** **ب**
د ايا في بعض **ب** **لآب** د ايا وقد كان كل **ب** **ج** بالفعول **ب** **لآب**
واما التمثيل وهو الحكم على جزئي لوجوده في جزئي اخر تشاركه
في معني كما يقال البناء حركت والفلك يشاهد في التاليف
فهو حادث فليس قياسا بالفضل ولا تفيد اليقين لاحتمال ان

يكون العلة غيره **المقالة الخامسة**
 تشتمل على ثلاثة لوازم **اللامح الاول** في القضايا
 التي هي مبادئ الاقضية كالفرضية اما ان تؤثر في النفس بمرئيد
 او بامر غير متدبر في الاول وهي التي تستعمل في الحج ولا تحلوا اما
 ان تستعملها الفاصد لها متدبر في نفسه او بمرئيد في خصمه فان
 استعملها بمرئيد في نفسه فلا بد ان يكون اما تفيدية او قضائية
 او مشيئة باحدهما والا طاريا درت النفس الى استعمالها واليقين
 هو اعتقاد ان الشيء كذا مع انه لا يمكن ان يكون الا كذا او العكس
 هو الحكم على الشيء مع الشعور بإمكان تغيضه والتفنيثات
 التي هي المبادئ اما ان حكم العقل بها لانه غير متوقف فيه
 الاعلى تصور طريقه وهي الاوليات كقولنا الكل لغف من الخبز
 والواحد نصف الاثنين فان وقع التوقف في الحكم فانما يقع
 لعدم التوصل اما ان توقف الحكم فيها على الاحساس فبني
 المشاهدات مثل قولنا النار محرقة والشمس مشرقة ويدخل
 فيها الوحدة ايات وهي التي يكون بمشاهدة فوقي باطنة مثلك
 الحكم بان لنا فكرة وشهوة وجوعا وعطشا وان توقف على
 اعتبار اخر دورا للمشاهدة وهي على اقسام منها الجربات
 وهي التي حكم العقل بعد تكميل المشاهدة فينضم اليه قياس
 بصير المشاهدة به مفيدة لليقين كما اذا عرض لليقين
 اسباب الصغائر وفحت المشاهدة به على سبيل التكرار
 وحصل شعور العقل بانه ليس بانفا في الالما كان ايا ولا
 اكثر باحزم العقل بانه من طبيعته وفرف بين التجربة والاستقراء
 فان الاستقراء هو الذي يحل لمشاهدات الجزئية مبدأ للحكم
 العلي كما يقال الانسان والدواب والطيور محرك فكما الاسفل
 عند المصنوع وذلك لا يقيد اليقين واما التجربة فهي ان يضم الى
 المشاهدة قياس حكم العقل بسببه ومنها الحدسيات
 وهي التي حكم العقل بها بعد مشاهدات الفرائد دون الاحساس
 بالانزك الحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بعد مشاهدات هيات
 تشتعل النور فيه من غير روية الاثر والفرق بين التجربة والحدس
 ان الحدس لا يتوقف على فعل يفعله الانسان حتى يعرف بواسطة
 المطلوب والتجربة به يتوقف على ذلك ومنها المنوانات وهي
 قضايا مبدأ الحكم بها كثر في الشهادات وشروطها ان يكون ممكنة
 ويكون النفس آمنة من وقوع النواط فيهما وان يفتي بالخير
 اني المشاهدة كالحكم بوجود مكنة وجود الحوادث التي وقعت
 فيها ولا محض الشهادات الموقعة لليقين في عدد فكم من شخص

يحصل له اليقين بعد من الشهادات ولا يحصل لغيره وكم من عدد
 يقيد اليقين في قضية دون غيرها وبذلك يقيد اليقين والبرهان
 منه لا يقيد واما الظنيات فهي التي حكم العقل فيها بطريق
 اليقين مع شعور الذهن بإمكان الاخر وسبب الظن بها اجازتها
 ويقال لها المشهورات او قبولها من حسن به الظن ونفاك
 لها المقبولات ومن المشهور ما يؤثر في النفس في اول الامر
 ثم اذا التفت النفس اليه بطل تأثيره كاقبال اضرا خاك طالما
 او مظلوما فانه يؤثر في اول الامر ثم اذا نظر اليه علم اني العالم
 اخا كذا او غيره وسبب اشتداد القضية اما مصلحة عامة
 او عادة او رقة او حمية كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وشكر
 النعم محمود والبلاد الحيوانات سمح وكشف العورة مذموم
 الى غير ذلك واما المشبهات فمنها المشبهات بظرف وهي
 الوهميات التي تخالف العقليات الصادرة كالحكم بان كل موجود
 حيز ومشاد اليه وهي انما تدفع اذا قام البرهان على كذبها
 لو حكم الوهم في الامور المحسوسة حتى كالحكم بان الحيز لا يحصل
 في حيز واحد في حالة واحدة وانما مبين ان الحكم الذي نص
 اني انهم ليس للعقل ان القوة الواحدة بذاتها لا تدفع شيئا ويقبله
 في حالة واحدة والوهم يساعده العقل في المقدمات المنتجة لتفويض
 حكمه ثم اذا وصل الى النتيجة رجع عنها ومنها المشبهات لا فطرة
 وهي التي تشبه بسبب اشتباه اللفظ او المعنى وان كان تقدير
 خصمه فبني الاثر ايجابية وهي التي يسلمها الخصم فيستعمل عليه
 لالزامه واما الثانية وهي التي تؤثر في رغبة ضد يقين
 فهي المخبرات وهي التي تؤثر بتفويض اذ يسطر ولا يقصد
 بها ايقاع التصديق مثل قولنا للحصل انه مرة متفينة
 فينفر عنه الطبع ومثل قولنا للمطبوخة المسهل شراب
 مروق فمرغب فيه النفس واذا عرفت اصناف القضايا
 فاعلم ان القياس ان كان موقفا من مقدمات يقينية فهو
 البرهان وان كان موقفا من مقدمات مشهورة او الزامية
 فهو الجدول ومنفعته دفع معاندات الحق واقناع من
 لم يصل الى درجة البرهان وتقدم ما وضع في الشرايع والنواميس
 والامور المصلحية فندب الطبع في شدة بكثره الاعراضات
 الجديدة فانه يقع الرغبات لطالب العلم وان كان موقفا
 من مقدمات مقبولة او مقلوبة غير مشهورة فهو الخطابة
 ومنفعته ترغيب المخاطب في امور دنيوية او عصبية
 وتغيير عما هو في لكة هو الذي يستعمله الخطباء والوعاظ

وان كان موافقا من المشبهات فهو المعاني والاعظم بغير الاختيار
عنه وقد سرب به قوة من براد تجرته ويسمى هذا الاعتبار
فيما ساجها وان كان موافقا من الخيلات فهو المستخرج
اللامع الثاني في البرهان فتيه خمسة فصول
الفصل الاول في المطالب وهي ثلثة مطلب ما ومطلب
هل ومطلب لم اما مطلب ما فخلني وجهين احدهما الذي يطلب
بما معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقا الثاني الذي
يطلب به حقيقة الذات الموجودة كقولنا ما الحركة
وما الزمان واما مطلب هل فخلني قسمين ايضا احدهما بسيط
وهو مطلب هل الشيء موجود او ليس موجود كقولنا هل
الزمان موجود او ليس موجود والثاني مركب وهو مطلب
هل الشيء موجود بحال كذا او ليس موجود بحال كذا كقولنا
هل الانسان موجود كائنا او ليس موجودا كائنا واما
مطلب لم فتمنه ما هو محسب المتقديق وهو الذي يطلب به
الحد الاوسط الذي هو علة للتقديق في القياس المنج
للمطلوب ومنه ما هو محسب الامر نفسه وهو الذي يطلب
به علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده فقط
او من وجوده بحال واما مطلب اني وكيف و اين ومتى
وعين ذلك فتمني راجعة الى مطلب هل المركب ومطلب ما الذي
حسب الاسم مقدم على كل مطلب والذي يحسب الامر نفسه
مناخر عن مطلب هل البسيط فان الذي يطلبه ذات
الحركة وذات الزمان فانما يطلب حقيقة امر موجود واما
من يقول هل حركة اهل زمان او هل خلا ففهم اول ما
يدل عليه هذه الاسامي فانه كان ان يعلم ما يدل عليه الاسم
ولا يعلم ان المدلول عليه موجود او ليس موجود وان
كان الحد بالحقيقة انما يكون للموجود ولكن لا يعلم في
اول الامر ان هذا القول حد حسب الاسم او حسب الذات الا
بعد ان يجب ان المراد موجود **الفصل الثاني**
في تقسيم البرهان للحد الاوسط فيه اما ان يكون علة لشيء
الطرفين ذهنا وجهنا ان يعطى اللمية في التقديق وفي
نفس الامر ولا يكون علة لهما جميعا بل يعطى لمية التقديق
حسب الاول برهان اللام والثاني برهان الان وهو
مقسم الى ما يكون الاوسط فيه محلو لا للاصغر ويسمى دليل
والى ما يكون كذا كذا **مات** برهان اللام قولنا الفخمة
اشتعلت في النار وكل شيء اشتعل فيه ان وهو محذوف

فالفخمة محذوفة مثال الدليل قولنا الفخمة محذوفة وكل شيء محذوف ففقد
مسنه النار فالفخمة مسننها النار مثال الان الذي ليس بدليل
قولنا كل انسان ضحك وكل ضحك كائنه ولا يشترط في برهان اللام
ان يكون الحد الاوسط علة للاصغر مطلقا بل علة لوجود الاكبر
في الاصغر حتى ان قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
فكل انسان جسم يكون برهان اللام فان الحد الاوسط علة لاجتماع
الطرفين وان كان الجسم علة لوجود الحيوان فحوز ان يكون
علة له مطلقا ونسبته الى الاصغر على ما هو **الفصل**
الثالث في اجزاء العلوم البرهانية وهي الموضوعات
والمساكن والمسايل اما الموضوعات فاعلم ان موضوع كل
علم ما بحث فيه عن اعراضه الذاتية كالمقدار الهندسة والعدد
للمساب والمعاد من الذاتي ههنا المجمول الذي يلحق الموضوع
من ذاته مثال ما يلحق الكم من المساواة والمناسبة وما يلحق العدد
من الزوجية والفرعية وكل ما يلحق الشيء ماهيته او بعض اجزائها
فهو ذاتي له واما ما يلحق الشيء لامر اخص كالضحك للحيوان فليس
بذاتي والذاتي بحقه الامر ان كان الاسم مقوم بالحقيقة الشيء
فهو ذاتي والا فلا واما ما يلحق الشيء لالامر اعم ولا امر اخص
ويقال له الذاتي الاول واما المبادي فهي حدود موضوع العلم
والجزائرية الذاتية فيه مع المقدمات التي تولف عنها قياساته
سواء كانت واجبة القول او مسلمة في الحال اني ان برهان عليها
وسمى المصادر والاصول الموضوعات والمساكن فذلك يكون
عامة لجميع العلوم كقولنا كل شيء لا يخرج عن التقى والاشياء
وقد يكون عامة لبعض العلوم كقولنا الاشياء المساوية لثني واحد
مساوية وان نصف كل شيء اقل من مجموعه فليشترك فيه الهندسة
والحساب والقياس موضوعاتها موضوعات الصناعات او نوع من موضوعاتها
او شيء من اعراضه الذاتية ومجولا بها اعراض ذاتية مساوية او
عامة بسبب جنسها مساواة للمقدار في مباديها خاصة بالصناعة
واذا كان الموضوع خارجا عن الصناعة اما لمباينة او شمول
فهو ليس مبدأ خاصا والمساكن العامة اما ان لا يستعمل
بالفعل بل يترك بالقوة او يستعمل بمحضة مثل ما في الخط
اب مساويان لخط وكل خطين مساويين لخط فيهما متساويان
ينتج ان خطي اب مساويان والاعتماد في الكبر في المخصصة
على ان الاشياء المساوية لثني واحد متساوية التي هي بالقوة
ومقدمتا البرهان لا يكون مجولا بها ذاتيا بل على المقوم فان
الاكبر اذا كان ذاتيا للاوسط والاوسط ذاتيا للاصغر فالاكبر

ذاتي للاصغر فيكون المطلوب نسبة مفهوم الماهية اليها هذا خلف
 ويجوز ان يكون محمول الحد بها ذاتيا بمعنى المفهوم ومحمول الاخرى
 ذاتيا بمعنى المستعمل ههنا والمقدمة التي لا يكون محمولها
 ذاتيا اوليا اولاد ذاتيا مطلقا فلا يجوز استنتاجها لها فاق المفردات
 اذ لم يكن فيها رعاية الشئ سبب يلزم الخروج الى امور غريبة
 فلا يكون العلوم متميزة واما المسائل فهي القضايا التي
 يطلب بها التفتديق في ذلك العلم **الفصل الرابع**
 في اختلافات موضوعات العلوم ونقل البراهين واستزاد
 العلوم في المباني والمسائل اعلم ان اختلاف العلوم انما
 يكون لاختلاف موضوعاتها سواء كان اختلاف الموضوعين
 لاختلاف الحقيقة مع اتفاق الجنس كموضوع الهندسة والنجمة
 او لاختلاف جهة التخصص وان كان اصل الموضوع غير
 مختلف بالحقيقة كجميع العالم فانما يفرق بينه الطبيعي وصاحب
 الهية لكن مختلف جهة النظر فان الطبيعي ينظر فيه من حيث
 ان له مبدءا حركته وثبات وصاحب الهية ينظر فيه من حيث
 ان له مقدا واداء شعلا ووضعها او للاختلاف بالهجوم والخصم
 وذلك على وجه احدها ان يكون موضوع احد العلمين جينا
 للآخر كموضوع الهندسة والحساب او يكون موضوع العلم
 الخاص هو موضوع العام مع عرض كضوء موضوع الطب
 والطبيعي او يكون موضوع الخاص هو موضوع العام ماخوذا
 مع عرض غريب كالكرات المتحركة تحت الكرات وليس على
 صاحب علم ما اثبات موضوع علمه ولا اثبات مباديه ولا
 لانتقال الكلام الى علم اخر ولا انما يند العلوم ولا يتصور ان
 يكون علما لا يشتركان في موضوع واحد من غير اختلاف اعتبار
 والا لكان العلمان علما واحدا ويجب ان يختلف المباني ايضا في
 انفسها فانها تخصص موضوع العلم والذي يقال ان علومها
 تشترك في المباني فانها تصح اذا كان هناك مفردات عامة
 تخصص في كل علم كموضوعه كما عرفت في قولنا الاشياء المسماة
 بشئ واحد متساوية واما نقل البرهان فقد يكون لاجل المبدأ
 كما ذكرناه وقد يكون للتخصيص البرهان كما اذا برهن على
 الخواص برهان هندسي فاذا اضيف اليه الخواص من
 البصر كان البرهان عليه بعينه ذلك واما المسائل فكثيرا
 ما تشترك علما في مسألة واحدة كحركة الاضواء في الطبيعي
 والهية لكن صاحب الطبيعي يعطي الهية وصاحب الهية
 الانية فتختلف الماخوذ وان كانت المسألة واحدة وكل اصل

موضوع في علم فان البرهان عليه يكون من علم اخر والغلب ان
 يكون فيما فوقه وقد سبق ان يكون فيما تحته لكن يختلف الخصة
 والافق في الدور والعلوم تحت ترتيبها حسب ترتيب موضوعاتها
 ولا بد من الانتباه الى ما لا اسم من موضوعه وهو العلم الذي موضوعه
 الموجود من حيث هو موجود وهو العلم الذي **الفصل**

الخامس في ان الحد لا يكشف بالبرهان لانه لو برهن على الحد
 لكان المحدود اصغر والحد نفسه أكبر وتحتاج الى وسط بوجب
 نسبة الحد الى المحدود بالاجاب وذلك الوسط اما ان يكون اعم
 من المحدود او لا يكون فان كان الاول والاكثر يجب ان يكون
 مساويا للاوسط او اعم فيكون الحد اعم من المحدود وهذا
 خلف وان كان الثاني فان حمل الاوسط على المحدود على انه
 حد له كان الشئ الواحد حدان احدهما وسط في نسبة الاخر الى
 المحدود وهذا خلف وان حمل عليه لا على انه حد فالأكثر حمل
 على الاوسط على ان الحد لما ثبت له الاوسط كان الأكبر
 نفس المطلوب هذا خلف وان حمل عليه على انه محمول على ما ثبت
 له الاوسط فخرج انه ثابت للمحدود ولا يلزم من ذلك كونه حرا
 وان حمل على انه حد للاوسط فلا يلزم ان يكون حد للمحدود
 لان الحد الاوسط لا يجب ان يكون حد للاصغر فلا يحصل المطلوب
 فاذا نزل سبيل الى اقامة البرهان على الحد **اللامع الثالث**

الفصل الاول في ماخذ
 الغلط اعلم ان الغلط في القياس اما الفساد صورته او لفساد
 مادته او لهما جميعا فاما الذي بسبب الصورة فيكون على شكل
 من الاشكال مثل ما يقع الاعمال عن الحد الاوسط فلا يتقبل كليتة
 كما يقال الانسان له شعر وكل شعرة بيضاء لينتج ان الانسان بيضاء
 او لا يكون على ضرب منته كما يقال كل انسان حيوان والحيوان
 حيتس لينتج ان الانسان حيتس وربما عرفت بالحد من المفردات
 امثلة به امثلة الصورة كما يقال الانسان وحده ضحك وكل حيوان
 لينتج ان الانسان وحده حيوان والغلط فيه ان الوحدة
 المفترقة بالانسان جعلت الصغرى مركبة من موجبة وسالبة
 لان معناها ان الانسان ضحك وعينه ليس بضحك فلا ينتج ان
 ان الانسان وحده حيوان وربما ينتقل احد الطرفين الى النسخة
 لا على الوجه الذي في الصغرى كما يقال الفلك المحدود للحيات
 جسم لحيته وراه وكل جسم لحيته وراه فلا يتخرج من ذلك
 لا يتخرج وكما يقال زيد كامل النظر في العلوم البرهانية
 وكل كامل النظر في العلوم البرهانية فهو حكيم فزيد هو الحكيم

وربما نفع الغلط بسبب انه يمنع غير المطلوب من ادعى امتناع
قد عين واجبة على امتناعها بان الاله واجب الوجود وكل من
هو واجب الوجود فهو واحد واما الذي بسبب المادة فهو اما
بسبب المصادرة على المطلوب وهو ان جعل الكبرى نفس المطلوب
بسبب تبديل لفظه بمرادفه كما يقال كل انسان بشر وكل بشر متفكر
فكل انسان متفكر فالمطلوب شي واحد بسبب ان المقدمات
ليست ابرز من النتيجة كما يقال شي كذا اجز الجواهر وكلها اجز
الجواهر جوهر فشي كذا اجز او بسبب كذب المقدمات وذلك
لاجل الاشياء بالصادق والاطا كان مقبولا والا لاشياء قد يكون
في اللفظ وقد يكون في المعنى اما الاشياء اللفظي وقد يكون
بسبب الاشتراك وقد يكون بسبب المجاز اما الذي بسبب الاشتراك
فمثل قول القائل الواجب اما يمكن الوجود او غير ممكن الوجود
وكل ممكن الوجود فهو ممكن العدم وكل غير ممكن الوجود ممنوع من
الوجود اما ممكن العدم او ممنوع وذلك بسبب اشتراك اللفظ
فانه ان اريد لفظ الممكن ما ليس بممنوع وهو امكان عام فالواجب
لذاته ممكن بالامكان العام والممكن بهذا المعنى لا يجب ان يكون
ممكن العدم وان اريد به ما ليس بواجب ولا ممنوع فالواجب لذاته
ليس يمكن بهذا المعنى لا يجب ان يكون ممنوعا واما الذي بسبب
المجاز فمثل قول القائل العرض زائد على السطح لان السطح منقسم
الى العرض وغيره اذ يقال سطح عريض وغير عريض واستعمال العرض
ههنا بطريق المجاز واما الاشياء المعنوي فمنها ما يكون بسبب
تركيب المفصل كمن وجد النفس جوهر او هي بالقوة مركب وقاب
النفس جوهر بالقوة تليق بها ليس جوهر بالفعل وقد يكون تفصيل
المركب كمن صح ان الجسم يقال على الحيواني والصورة فظن ان الجسم
يقال على الحيواني ويقال على الصورة وقد وقع بسبب ايها العكس
كمن حكم ان كل موجود في الجنة بنا على ان كل ما في الجنة موجود وقد
يكون لاجل حكم الشيء لاحراز له انعم منه ليعتد في ان المشاركات
له من علم ان الانسان حادث فيظن ان حدوثه لاجل انه مركب
فيظن ان كل مركب حادث ولم يتفطن انه يجوز ان يكون في كل خصوص
كونه انسانا ومنه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما يقال الحارس
في السفينة متحرك وكل متحرك لا تثبت على موضع واحد ومنه
جعل ما مع الشيء مكان ما به الشيء كقول القائل الابوة متوقفة على
النوة والنوة على الابوة فلا يمكن وجود ما والغلط فيه ان
التوقف انما يقال فيما به الشيء لا فيما مع الشيء وما يشبه التوقف
الدرر غير الممنوع كما يقال البيضة متوقفة على الدجاجة والوجه

متوقفة على البيضة والغلط فيه ان كل بيضة متوقفة على دجاجة
هني غير الدجاجة التي متوقفة على تلك البيضة ومنه اعطى المحدود
حكم الموجود كما يقال لو كان الجسم قابلا للقسمة الى غير النهائية
لكان سطح الجسم اجزا غير متناهية فظن ان الجسم اذا كان
قابلا للقسمة الى غير النهائية يكون فيه اجزا حاصلة بالفعل
غير متناهية بالعدد مثل ان يقال الحركات لو كانت غير متناهية
فمنها ما زوج او فرد فظن ان الحركات المتعددة لها كل مجموع
مشتمل على الاتحاد ومنه اخذ ما بالفعل مكان ما بالقوة كمن حكم
على الهيولى بانها بالقوة تكون ذاتها بالقوة فتكون محدودة
وهي باعتبار ذاتها بالفعل وقوتها بالنسبة الى امور اخرى
ومنه اخذ العدم المقابل ضد امكن اخذ الشر ضد الخير وادب
له مبدأ غير مبدأ الخير وقد اخذ العدم والمملكة مكان السلب والاحياء
كما يقال المتفرق اما متصل بالعالم او منفصل منه فان الاثبات والنفي
لا يخرج منهما شي ولم يعلم ان الانفصال عدم الاتصال فيما يمكن في
حده الاتصال ومنه جعل المحال لازما من فرض امرور انقيض المطلوب
كمن اخرج في امتناع كون الفلك بيضيا بانه لو كان بيضا ومحرك حول
القطر الا فسر للزم الخلاء وهو محال والمحال لزم من فرض كونه
بيضا مع حركته حول القطر الفرض ومنه جعل الاعتبارات الذهبية
خارجة كما يقال لو كان شي كذا امتناعا لكان امتناعا حاصلا في الخارج
فيكون الموصوف به موجودا في الخارج فتكون الممنوع موجودا
هذا خلف والامتناع الاعتبار هني لا خارجي ومنه المعاطات
الصعبة ما قيل في اجتماع النقيضين ليقول القائل كل كلامي
كاذب في هذه الساعة اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان صادقا
لزم كذبه وصدقه وان لم يكن صادقا لزم ان يكون بعضا لهما
كلامه في هذه الساعة صادقا صادقا ضرورة وجود كلامه في الخارج
وذلك القيد ليس غير هذا الكلام اذ لا وجود لغيره في هذه
الساعة فتعني صدق هذا الكلام فيلزم صدقه وكذبه
وحكمها ان يقول لا نسلم انه لو كان كاذبا يلزم ان يكون
بعضا لهما كلامه صادقا وهذا ان صدقه عبارة عن
اجتماع صدقه وكذبه فيلزم من كونه عدم اجتماع صدقه وكذبه
ولا يلزم من عدم اجتماع صدقه وكذبه ان يكون صادقا

الفصل الثالث في تركيب المعاطات وحلها **الاولى**
بعض الواجب لذاته لا موجود في الخارج والا فكل واجب لذاته
لذاته ليس لا موجود في الخارج والا فكل واجب لذاته
ليس لا موجود في الخارج وكل واجب لذاته فهو موجود في الخارج

لوجود الموصوف وكل الموجود في الخارج لا واجب لذاته في الخارج
 فبعض اللا واجب لذاته في الخارج لا موجود في الخارج فيكون
 موجود في الخارج ولا موجود في الخارج وهو محال **الثانية**
 لا شيء مما هو مشترك البارز يمنع لان كل ما هو مشترك البارز فهو
 مشترك له في النوع وكل مشارك له في النوع فهو واجب لذاته
 ولا شيء مما هو مشترك البارز يمنع فلا شيء مما هو مشترك البارز يمنع
الثالثة بعض الحوادث يمكن ان يكون موجودا في المسمى في هذا
 الوقت وكل موجود في المسمى في هذا الوقت انسان بالضرورة لان
 نفس كذلك فبعض الحوادث انسان لانه لو فرض الاوسط بالغلط
 كان بعض الحوادث انسانا بالضرورة واذا كان ضروريا على ذلك المقدير
 لزم ان يكون ضروريا في نفس الامر والالزام انقلاب ما ليس بضروري
 ضروريا على تقدير يمكن وهو محال ونقول ايضا ان بعض الحوادث
 يمكن ان يكون موجودا في المسمى في هذا الوقت وكل موجود في
 المسمى في هذا الوقت يمكن ان يكون كائنا لان كل موجود فيه في
 هذا الوقت فهو انسان اذا المفروض كذلك وكل انسان
 يمكن ان يكون كائنا فبعض الحوادث يمكن ان يكون كائنا ونقول
 ايضا ان كل نقطة انسان بالامكان وكل انسان حيوان بالضرورة
 وكل نقطة حيوان بالضرورة لما مر **الرابعة** كل جسم
 فلكي فهو لا يتحرك بالعرض لان كل جسم فلكي فهو متحرك دائما
 الى الجهة الغربية وكل متحرك دائما الى الجهة الغربية فهو
 لا ساكن بالضرورة فكل جسم فلكي فهو لا ساكن بالضرورة لان
 الضرورة لسلب السكون حاصل في جميع زمان وجود الفلك فيكون ضرورية سلب
 السكون دامة بدوامه انه فكل جسم فلكي فهو لا ساكن
 بالضرورة وكل لا ساكن بالضرورة فهو لا متحرك بالعرض
 فكل جسم فلكي لا يتحرك بالعرض **الخامسة** بعض
 الجسم متحد في الجهات الى غير نهاية والاشياء في الجسم متحد
 في الجهات الى غير نهاية فلا شيء من المتحد في الجهات الى
 غير نهاية بجسم وهو محال لان كل متحد في الجهات الى
 غير نهاية جسم بالضرورة **السادسة** فذلكم اذا كان
 الواجب لذاته موجودا فشرطه موجود لكن الواجب لذاته
 موجود مع كل امر فيكون موجودا مع كل امر لا يلزم من
 افتراضه كونه موجودا ام لا فشرطه محال بيان الشرطية
 انه كلما كان الواجب لذاته وشرطه موجودين فالواجب
 لذاته موجود فقد يكون اذا كان الواجب لذاته موجودا

فالجميع موجود وكلما كان المجموع موجودا فشرطه موجود فقد يكون
 اذا كان الواجب لذاته موجودا فشرطه موجود **السابعة**
 ان كون الشيء موجودا مستلزم كونه معدوما استلزاما جزيا لانه
 كلما كان الشيء موجودا او معدوما فهو معدوم فقد يكون اذا كان
 الشيء موجودا فهو معدوم **الثامنة** ان وجود المقدار المجرد
 مستلزم كونه في مادة لانه كلما كان المقدار المجرد موجودا فهو
 بعد وكل بعد فهو ممتنع في المادة لذاته والا كانت غيبا عنها
 لذاته فلا يحصل في المادة وكل ممتنع في المادة لذاته فهو في مادة
 منج كلما كان المقدار المجرد موجودا فهو في مادة فوجوده المجرد
 مستلزم كونه في مادة وهو محال فالحال صاد في نفسه **التاسعة**
 بعض الواجب لذاته ملزوم لشرطه لان كل ما هو واجب لذاته وشرطه
 لشرطه فهو واجب لذاته وكل ما هو واجب لذاته وشرطه لشرطه
 فهو ملزوم لشرطه فبعض الواجب لذاته ملزوم لشرطه **العاشر**
 بعض النفوس قد تمتع ولا كان الحدوث من لوازم وجود النفس
 فيكون لا كان النفس موجودة في ذاتها ومعنا مقدمة صادقة
 وهي قولنا كلما كانت النفس في ذاتها وموجودة في ذاتها هذا
 خلف **الجواب** اما الاول فلا نسلم انه اذا صدق كل واجب
 لذاته فهو موجود في الخارج يلزمه كل لا موجود في الخارج فهو لا واجب
 لذاته وانما يلزم ذلك ان لو كانت الموجبة الكلية تنعكس بعكس
 النقيض موجبة كلية فان عندنا الموجبة الكلية تنعكس سالبة
 كلية بعكس النقيض بشرط ان يجعل بينهما عين الموضوع نحو لا طين
 ان لم يصدق كل لا موجود في الخارج لا واجب لذاته فبعض لا موجود
 في الخارج واجب لذاته فبعض الواجب لذاته لا موجود في الخارج
 وقد كان كل واجب لذاته فهو موجود في الخارج هذا خلف
 قلت لا نسلم انه ان لم يصدق كل لا موجود في الخارج لا واجب
 لذاته فبعض اللا موجود في الخارج واجب لذاته بل يلزمه الصابنة
 الجزئية وهي قولنا ليس بعض اللا موجود في الخارج لا واجب
 لذاته وذلك لا يستلزم صدق قولنا بعض اللا موجود في الخارج
 واجب لذاته لان الامر لا يستلزم الاخص واما الثانية
 قلنا لا نسلم ان كل ما هو مشترك البارز فهو مشترك له في النوع
 قضية صادقة وانما يصدق ان لو كانا الموضوع موجودا فهو
 ايضا لا نسلم ان كل ما يشترك في النوع فهو واجب لذاته ويستند
 المنع ما مر واما الثالثة فلا نسلم ان بعض الحوادث يمكن ان يكون
 موجودا في المسمى في هذا الوقت بل حصل في هذا الوقت
 امكان نفس الوجود في المسمى واما الوجود المقيد بهذا الوقت

هو منمنع لكل حمار كما ان امكان الوجود الحادث حاصل ابد او وجوده
المفيد باقل الوجود منمنع ونقول ايضا لانسلم ان الصغر في الممكنة
مع الكبر في الصغر في منمنع نتيجة ضرورية واما قولنا لو حصل الاوسط
بالفعل كان الاكبر ضروريا للاصغر قلنا لا نسلم وانما يكون
كذلك ان لو بقيت الكبر في صادقة على ذلك التفسير فليس قال
لو حصل الاوسط بالفعل منمنع ان يصدق الكبر في كان الاكبر
ضروريا للاصغر واذ كان ضروريا على ذلك التفسير وجب
ان يكون ضروريا في نفس الامر والا لزم انقلاب ما ليس بضروري ضروريا
على تقدير ممكن هذا خلف قلنا لا نسلم ان هذا التفسير ممكن
بل الممكن حصول الاوسط للاصغر بالفعل اما حصوله بالفعل منمنع
ان يصدق الكبر في فامكانه ممنوع فانه لا يلزم من كبر الشيء ممكن ان يكون
انضمامه الى غيره ممكن فان زيدا اذا لم يكن كائنا فكما كانت ممكنة
وانضمامها الى الواقع غير ممكن فان قيل حصول الاوسط
بالفعل منمنع ان يصدق الكبر في محتمل فيكون ممكننا والاكبر ضروري
للاصغر على تقدير انضمامه فيكون ضروريا في نفس الامر والا
لزم انقلاب ما ليس بضروري ضروريا على تقدير ممكن فيكون
الممكن ملزوما للمحال هذا خلف قلنا ان اردتم بكونه ممكن
انه ممكن بالامكان الخارجي وهو كونه ممكن في نفسه فهو ممنوع
وان اردتم به انه ممكن بالامكان الذهني وهو ضرورة العقل فيه
فلم قلتم ان الممكن بهذا التفسير لا يستلزم المحال لانه من برهان
واما قوله بان الحمار يمكن ان يكون موجودا في المسجد في هذا الوقت
وكل وجود في المسجد في هذا الوقت يمكن ان يكون كائنا قلنا
لا نسلم ان الممكنين بلحان وانما يكون كذلك ان لو حصل اندراج
الاصغر تحت الاوسط بالفعل فليس قال بان الاكبر ممكن
للاوسط والاوسط ممكن للاصغر والممكن للممكن للشيء ممكن له
قلنا لا نسلم ان الاكبر اذا كان ممكننا لما ثبت له الاوسط بالفعل
والاوسط اذا كان ممكننا للاصغر يكون الاكبر ممكننا للاصغر
وانما يكون كذلك ان لو كان ثابت له الاوسط بالفعل ممكننا للاصغر
فانه لا يلزم من امكان الاوسط للاصغر امكان ثابت له الاوسط
بالفعل للاصغر ليلزم ما ذكرتموه واما قولنا كل نقطة يمكن
ان تكون انسانا قلنا لا نسلم وهذا لان الذات التي هي نقطة
بالفعل منمنع ان يكون انسانا بل يمكن ان يبدل صورة النطفة
عن المادة وحصل فيها صورة الانسان ولا يلزم من ذلك امكان
صدق الانسان على الذات التي هي نقطة بالفعل واما الرابعة
قلنا لا نسلم ان الصغر في السالبة مع الضرورية منتج ضرورية

مطلقة بل منتج ايمية وهذا لان الكبر في ند على ان الاكبر ضروري
بشرط وجود الاوسط والاوسط لا يلزم بدوام ذات الاصغر فيكون
الاكبر ايميا بدوام ذات الاصغر مشروطا بشرط وجود الاوسط
ولا يلزم من ذلك ان يكون الاكبر ضروريا للاصغر مطلقا واما
الخامسة قلنا ان اخذتم موضوع القضية بحسب الوجود الخارجي
فلا نسلم ان كل منمنع في الحيات التي غلبت النهاية جسيم وانما يكون كذلك
ان لو كان للقضية موضوع وكذا ان اخذتم بحسب الحقيقة فقدمتم
الموضوع بالامكان الوجود وان اخذتم بحسب الحقيقة بحيث
يدخل فيه الممنوع فاللازم حق واما السادسة قلنا لم قلتم
بانه اذا صدق قولنا كلما كان الواجب لذاته وشريكه موجودا فالواجب
لذاته موجود ملزم فديكون اذا كان الواجب موجودا فهو وشريكه
موجود وان واما يلزم ذلك ان لو كانت الموجبة المنفصلة تنعكس
موجبة منفصلة ولين سلطنا ذلك ولكن لم قلتم بانه يصدق قولنا
ان الواجب لذاته موجود مع كل امر لا يلزم من افتراضه به محال
بل الواجب لذاته موجود ايميا مع كل امر موجود في نفس الامر
ولم قلتم بانه يلزم من ذلك وجوده مع كل امر لا يلزم من افتراضه
بالمقدم محال واما السابعة فلا نسلم انناج المنفصلين في
الشكل الثالث وانما يثبت ان لو كانت المنفصلة منعكسة فلم قلتم
انها منعكسة لا بد له من برهان واما الثامنة فلا نسلم
انه اذا صدق قولنا كلما كان المقدم المجرى موجودا فهو بعد
وكل بعد في مادة منتج كلما كان البعد المجرى موجودا فهو في مادة
وانما يلزم ان لو كان الاقتران من المنفصلة والجمعية منتج نتيجة
منفصلة وان سلطنا ذلك ولكن لم قلتم ان استلزامه الوجود في مادة
محال وهذا لان وجود المقدم المجرى عندنا محال والمحال جازان
يستلزم المحال واما التاسعة قلنا لا نسلم صدق قولنا كل
ما هو واجب الوجود لذاته وملزوم لشريكه وهو واجب الوجود
وانما يصدق ان لو كانت القضية لها موضوع وان اخذ موضوع
القضية بحيث يدخل فيه الممنوع كاشا صادقين ويكون النتيجة
ايضا حقيقتية الموضوع وهي قولنا بعض ما هو ملزوم لواجب
الوجود وشريكه فهو ملزوم لشريكه واما العاشرة قلنا ان
ايدتم بقولكم ان الحدوث يكون من لوازم وجود النفس المنفصلة
الكلية اللزومية فلا نسلم انه يلزم منه صدقها وان ايدتم به
حصول الحدوث في جميع صور وجود النفس ملزم منه صدق المنفصل
الاثنا عشر فافاجلنا ما صغرنا لا يكون القياس متجا وان
سلطنا صدق المنفصلة الكلية اللزومية فلا نسلم انناج

المفصلين بتجربة منفصلة ولو اخذنا ذلك بنقد برنسلية فالحلف
ممنوع لان المحال منها جاز ان يلزمه المحال وهذا اخذ
الحلم الاول من الكتاب والحمد لله واهب العفو وعلهم الرشاد
والصلوة على محمد وآله **ع**

بسم الله الرحمن الرحيم رب تم بالخير

العلم الثاني **الابتن وفيه خمس مقالات المقالة الاولى**

في الوجود كل مفهوم تاما ان منتهى وجوده لذاته وهو الممتنع
بالذات اولاً تمتنع وحيداً ان امتنع عدمه لذاته فهو واجب
الوجود لذاته وان لم تمتنع فهو الممكن لذاته ونفقت في وجوده
الى صرح يرح وجوده على عدمه ولكل واحد من الاخيرين وجود
اما الممكن فلان من الموجود انما هو مركب وكل مركب فهو معقوف الى
اجزائه التي هي غيرية والمفقت الى الغير ممكن لذاته واما الواجب
لذاته فلان جملة الممكنات الموجودة لا بد لها من مرج متقدم
عليها وذلك المرجح اما ان يكون اخلافاً فيها او لا يكون والاو
باطل لان الداخلك لو كان مرجحاً للجملة فاما ان يوجد كل واحد
منها اما بواسطة او بغير واسطة او لا يوجد بعضها والاو
باطل والا لكان مقدماً على علته وهو محال والثاني باطل
لانه لو لم يوجد كل واحد منها لكان غير مستغلاً بما يحاد بعضها
فكون المرجح للجملة هو هذا الداخل مع الموترا المستغلاً بما يحاد
ذلك البعض فلا يكون هو مرجحاً وقد فرض مرجحاً هذا خلف
فالمرجح للجملة خارج عنها والخاص بها واجب لذاته ولغايل
ان يقول ان اردتم بالمرجح جملة الامور التي تصدق على كل واحد
منها انه متفق اليه فلم لا يجوز ان يكون هو نفس الجملة وان
اردتم به القاعل فقط فلم تان اذا استغفل غيره بما يحاد
بعضها لا يكون هو مرجحاً بهذا التفسير الوجود اعني كون
الشيء في الاعيان امر مشترك بين الموجودات كلها لانا نحلم
بالضرورة ان جملة الموجودات متشابهة في الكون في الاعيان
وهو مغاير لما هيته الممكنة لانه اما ان يكون نفس الماهية
او د اخلافاً فيها او خارجاً عنها والاو باطل لانه مشترك
بين الموجودات كلها ولا شيء من الماهيات كذلك والثاني
باطل والا لكان وجود الماهية متقدماً عليها في الذهن والخاص
لوجوب تقدم الجزئ على الكل وهو محال فتعين الثالث وهو
المطلوب فليين قال لو كان الوجود زائداً على الماهية
الممكنة لكان في الماهية الموجودة هويتان احدهما هوية

الماهية والاخرى هوية الوجود ويكون احدهما حالة في
الاخرى وكل هويتين حلت احدهما في الاخرى فلا بد وان
يكون للمحل وجود غير وجود الحال فيكون الماهية وجود قبل وجود
الحال فيها ووجود اخر قبل ذلك الوجود ويكون من الماهية والوجود
وجود ان بلانهاية وهو محال ولانه لو كان زائداً لكان له هوية غير
الماهية فيكون له وجود آخر ويلزم منه التسلسل قلت لا نسلم
ان كل هويتين حلت احدهما في الاخرى فلا بد وان يكون للمحل
وجود غير وجود الحال بل لا بد ان يكون للمحل وجود اما الوجود
الذي هو غير الحال فلا واما قوله لو كان الوجود زائداً
يلزم ان يكون له وجود آخر قلت لا نسلم واما يلزم ذلك ان لو كان
وجوده زائداً عليه وان سلمنا انه يلزم التسلسل ولكن لم قلتم
ان فشل هذا التسلسل باطل لا بد له من برهان والواجب لذاته
ايضا وجوده زائداً على ماهيته لانه لو لم يكن كذلك فالواجب
لذاته اما ان يكون هو الوجود المعين اعني النوع والخاص او الوجود
من حيث هو وجود والاو باطل لان الوجود المعين مركب من
الوجود المشترك والنوع فيكون مركباً مفقداً الى اجزائه التي
هي غيرية والمفقت الى الغير ممكن لذاته والثاني ايضا باطل
لان الوجود لو كان واجباً لذاته لكان غنياً عن الغير يعني انه
و لو كان كذلك لما حل في ماهية السواد والباقي فليين قال
لا نسلم انه يلزم ان لا يحل واما يلزم ان لو لم يكن علة لخلوله فيه
قلت لو كان واجباً لذاته فان كان علة لخلوله في السواد وجب
ان يلزمه الحلول فيه فلا ينفارقه اصلاً هذا خلف وان لم يكن علة
لخلوله فيه استحالة ان يحل فيه لانه لو حل فيه لغيره فيكون
الواجب لذاته متوقفاً على الغير في غيرته وهو محال فليين
قال لو كان وجوده زائداً على ماهيته لكان وجوده محتاجاً
الى غيره بوجه ما والا لما حل فيه فيكون ممكن لذاته فيكون له علة
وتلك العلة ان كانت عين تلك الماهية لزم تقدمها على الوجود
بالوجود وان كان غيره لزم افتقار الواجب لذاته في وجوده
الى غيره وهو محال قلت لا نسلم انه يلزم تقدمها عليه بالوجود
ولم لا يجوز ان يكون متقدماً عليه بذاتها لا بالوجود ويكون الوجود
واجباً لذاتها فليين قال بان العلة المؤثرة في الوجود لا بد
وان تكون متقدمة بالوجود قلت لا نسلم بل العلة المؤثرة
في وجود الشيء لا بد ان تكون وجوده من ذاته بل من غيره يجب ان
يكون متقدمة عليه بالوجود اما الماهية التي يكون وجودها
من ذاتها ويكون ملزومة للوجود فلم لا يجوز ان لا يتقدم على الوجود

بالوجود والمذهب المشهور للحكماء أن وجود الواجب لذاته
أنفس ماهيته مع اشتراك الموجودات كلها في الوجود المنفرد
عن غيره بفيد سلبى وهو أنه غير عارض شئ من الماهيات
والواجب الامام رحمه الله على إبطاله بوجوه أحدها أنه لو تجرد
وجوده فالوجود من حيث هو وجود أما أن يقتضى أن يكون
مفارقا لما هيته ما أو يقتضى أن لا يكون مفارقا أو لا يقتضى
وإحدا من الأمرين فإن كان الأول فوجود واجب الوجود
مفارقا لما هيته وقد فرض خلافه هذا خلف وإن كان
الثاني فوجود الممكنة في غير مفارق شئ من الماهيات هذا خلف
وإن كان الثالث فالوجود لم ينصف بأحد هذين الفيدين إلا العلة
فتجرد وجود واجب الوجود بعلته في واجب الوجود لذاته
ممكن الوجود لذاته هذا خلف الثاني أنه لو تجرد فتجده
أن كان بنفس الوجود أو لا امره أدخل فيه كان كل وجود مجردا
هذا خلف وإن كان لا امر خارج فذلك الخارج أما أن يكون
لازما للوجود أو ملزوما له أو لازما ولا ملزوما فإن كان
الأول كان كل وجود مجردا وإن كان الثاني كان الوجود
مفارقا لما هيته ما وقد فرض خلافه هذا خلف وإن كان
الثالث كان الواجب لذاته محتاجا في تجرده إلى سبب مفضل
فالواجب لذاته محتاج إلى غيره وهو محال الثالث أن
الواجب لذاته مخصوص بأنه يجب وجوده لذاته فالوجود كقصة
نسبة الوجود إلى ذاته فذاته أما ماهية أو وجود مفيد
والثاني باطل لأن نسبة الوجود إلى الوجود المفيد بالوجوب
لا تختص به بل كل وجود مفيد فإن الوجوب يجب له فحين
الأول وهو المطلوب الرابع لو كان الواجب لذاته هو
الوجود المفيد بفيد سلبى فاموت في العالم أن كان هو
الوجود كان كل وجود موثرا فيه وإن كان هو الوجود مع
فيد سلبى كان لا عدم موثرا في الوجود وهو محال الخامس
أن الواجب لذاته أن كان هو الوجود المفيد بفيد سلبى
لأن الوجود غنيا بذاته عن الغير ولو كان كذلك
لكان كل وجود مشاركا لواجب الوجود في كونه غنيا
بذاته فوجب أن لا تعرض له الحاجة هذا مختص بعلامه
والكل مدفوع أما الأول فلا نسلم أن الوجود أن لم يفيض
وإحدا من الأمرين لم ينصف الوجود بأحد مما لا يبعد
وأما بلنم ذلك أن لو كان التجرد محتاجا إلى العلة وهذا
لأن التجرد عبارة عن عدم العروض للماهية وذلك

أما يعرض له لعدم علة العروض فكذا خرج الجواب عن الثاني
وأما الثالث فلما لا نسلم أن وجوب الوجود يقتضى نسبة الوجود
إلى ذاته بل وجوب الوجود عندنا بنفس ذاته وأما الرابع
فلما لا يجوز أن يكون الموت هو الوجود بشرط عدم
عروضه لما هيته فيكون العدم جزءا من العلة الثامنة
ولا امتناع فيه وأما الخامس فلما لا نسلم أن الوجود لو كان
غنيا بذاته لكان كل وجود مشاركا لواجب الوجود في كونه
غنيا لجواز أن يكون الوجود غنيا بذاته ويكون الوجود المعين
محتاجا والحاجة تعرض للمعين من حيث هو معين لا لطبيعة
الوجود فالذي يبطل مدعهم ما ذكرنا أن الواجب لذاته
لو كان هو المعين والمعين مركب مما به الاشتراك ومابه الاختلاف
فكون مركبا ممكنا لذاته ونعم بعضهم أن الوجود يقتضى الاستناد
والسقوط والواجب لذاته هو اقوى الوجودات وهو باطل
أن الواجب لذاته يكون مركبا من القدر المشترك مع الزيادة
فكون مركبا من أمرين فيكون ممكنا لذاته وزعم صاحب الأثراف
أن وجود الممكنات في الأعيان نفسا ماهيا كذا لو كان
زائدا لكان الماهية هوية غير الوجود فيكون هناك موجودا في
لا موجود واحد هذا خلف والماهية الممكنة الموجودة مفضل
في العقل إلى أمرين الماهية والوجود ويكون التركيب
بينهما تركيبا عقليا لا خارجيا ويكون في العقل صورتان
مطابقتان لا امر واحد في الخارج والوجود الممتزك
بين الموجودات باعتبار عقلي والواجب لذاته وجوده
نفسا ماهيته لأنه لا ينفصل في العقل إلى ماهية ووجود ولا
لأن له ماهية كلية في العقل فيكون لها جزئيات تميزها
الماهية نسبة واحدة فالواجب لذاته أن كان وافقا لها
كان ذلك ترجيحيا بلا مرجح وإن كان دافعا بغيرها
كان الواجب لذاته محتاجا إلى غيره وهو محال هذا ما استفرغ
عليه رايه وهو ضعيف لا ما لا نسلم أنه لو كان للماهية
هوية ورأى الوجود يكون هناك موجودا بل يكون لها
هوية مغايرة للوجود وأما قوله بأن التركيب بينهما
تركيب عقلي فقط فهو فاسد لاستحالة أن يحصل في العقل
صورتان متغايرتان مطابقتان لا امر بسيط وأما قوله
بأن الوجود المشترك من الاعتبارات العقلية ووجود
الواجب لذاته نفسا ماهيته فيقتضى أن لا يكون
الوجود المشترك موجودا في الواجب لذاته فيلزم

حصوله من افراد الوجود دون اشتراطه على طبيعة
الوجود وهو محال واما قول بأن الواجب لذاته فهو
في العقل الى ماهية ووجوده لكان له ماهية كلية تكون
لها جزئيات في العقل شبيهة باليهما شئنا واحدة قلت لا نسلم
نحو ان يكون شئنا الى الخادج اولى وان سلمنا انه لا يفسد
في العقل الى ماهية ووجوده ولكن لما ذا يلزم من هذا
ان يكون وجوده نفس ماهية فان من الخادج ان يكون وجوده
زايدا على ماهية ولا يفسد في العقل الى ماهية ووجوده بان
لا يصير ماهية محفولة اصلا لم قلتم انه ليس كذلك واما
الوجود الذهني فالذي يدل على اثباته ان الكليات موجودة
فاما ان تكون وجودها في الاعيان او في الازهار والاول
باطل اذ ليس في الاعيان شئ واحد مطابق لاشياء مختلفة
الثاني وهو المطلوب وهو امر مشترك بين الموجودات
الذهنية والوجود الذهني يشترك الوجود الخادج
في مطلق الوجود ونقال له الشئكة واجه الامام على
ابطال الوجود الذهني بانه لو حصل السواد والبياض في
الذهن عند تصورهما يلزم اجتماع الضدين لانه لو حصل
في الذهن صورة الحرارة والبرودة لكان الذهن مشتتاً
ومتبرهاً وهو محال قلت لا نسلم انه يلزم اجتماع الضدين
وانما يلزم ذلك ان لو كانت الصورة المجردة للبياض مضادة
لصورة المجردة للسواد فانها يتضاد ان عند حصول احدهما
في محل محين واما قول بأنه يلزم ان يكون الذهن مشتتاً
ومتبرهاً قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان قابلاً للتشخيص
والشرب وبوليس كذلك فانها لفتيان عند حصولهما في محل
قابل واما العدم الخادج فهو اللاكوت في الخارج والعدم
الذهني اللاكوت في الذهن والوجود المطلق يقابله اللاكوت
المطلق وكل واحد من هذه المشقة له مثل في الذهن فصرف
على كل واحد منها انه كائنه في الذهن فيعرض مفهوم اللاكوت
في الذهن ان له كونا في الذهن لانه نفس الكون في الذهن
لاستحالة كون الشئ من لقيضه ولا واسطة بين قولنا الشئ
موجود في الخادج او معدوم في الخادج ولا بين قولنا
الشئ موجود في الذهن او معدوم في الذهن والتعلم به
مبدئي واما ماهية المعدومة في الخادج لا تقدر لها في الخادج
والا لكان لها كون في الخادج فيكون المعدوم موجوداً
وهو محال واجب الامام على ان المعدوم ليس

ثابت في الخادج بان المعدوم اما ان يكون مساوياً للمنفى او خفياً
منه او اعم والثالث محال لانه لو كان اعم لكان مفهومه
عن مفهوم المنفى والا لكان مساوياً له هذا خلفه واذ كان
مفهومه غير مفهوم المنفى يكون مفهومه الثاني فيكون كل معدوم
ثابتاً فنقول كل منفى معدوم وكل معدوم ثابت وكل منفى ثابت
هذا خلفه فعلم ان المعدوم احض من المنفى او مساو له
فنقول كل معدوم منفى وكل منفى ليس ثابتاً فكل معدوم
ليس ثابتاً وهو المطلوب قلنا لم قلتم انه لو كان اعم لكان
مفهومه غير مفهوم المنفى يكون مفهومه الثاني واما يلزم
ذلك ان لو كانت المفردات مخصصة في المنفى والثابت ولما
لم يخصص جازان يكون مفهومه مغايراً لمفهوم المنفى والثابت
فالخاصل ان المعدوم اذا كان اعم من المنفى يلزم صدق على
بعض الثابت فيكون بعض الثابت معدوماً فاذا قلنا المنفى
معدوم وبعض المعدوم ثابت فلا ينجح المحال المعدوم
لا يعاد بعينه اى لا يعاد مع جميع عوارضه في وقت اخر لانه
لو اعيد مع جميع عوارضه في وقت اخر اختصا به بالوقت
الذي كان موجوداً فيه من عوارضه فيلزم إعادة الوقت
الذي كان فيه في وقت اخر فيكون للزمان زمان اخر وهو
محال واجب الامام رحمه الله على احتجاج العود بوجوه
أحداه ان لا شئ من المعدوم موصوفاً بصفة وجودية وكل
ما يمكن هو موصوفاً بصفة وجودية وهو الامكان
فلا شئ من المعدوم يمكن عوده الثاني انه ان امكن عود
المعدوم لا يمكن عود الوقت الذي وجد فيه فممكن ان يعاد
هو في ذلك الوقت فيكون مبدءاً من حيث هو معاد وهو محال
الثالث انه لو امكن عوده للزم من من وقوع الممكن محال
لان وجود مثله المشترك له في جميع الصفات ممكن فيلزم
من وجوده الثاني ومن وجود مثله عدم الامتياز بينهما
وهو محال والكل ضعيف اما الاول فلا نسلم ان الامكان
صفة وجودية واما الثاني فلا نسلم انه لو امكن عوده لا يمكن
عود الوقت الذي وجد فيه وان سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه
يمكن ان يعاد هو في ذلك الوقت وان سلمنا ذلك ولكن
لم قلتم بانه يكون مبدءاً او انما يكون مبدءاً ان لو لم يكن الوقت
معاداً وان سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان المحال لزم من عوده
بل لزم من عوده مع عود الوقت ووجوده في الوقت المعاد
فيما ان يكون المحال محالاً ويكون عوده ممكناً واما الثالث

الفضل هذا خلف وان لم يكن شي منها محسوسا فخذلجنا عما
ان لم يحصل هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا وان حصل
كان خارجا عنها فلا يكون جزئي السواد هذا خلف قلت
لا نسلم انهما لا يكونان جزئي السواد وانما يلزم ذلك ان لو كان الحاصل
امرا ورا المجموع ولم لا يجوز ان يكون الحاصل هو المجموع فيكون
هو محسوسا ولا يكون كل واحد منهما بافراده محسوسا والذكي
بدل على ان الشئ الواحد لا يجوز ان يكون بسيطا في الاعيان ومركبا
في الازدهان انه لو كان كذلك لحصل في العقل صورتان
متغايرتان مطابقتان لا مر بسلط وهو محال والماهية اذا اخبر
من حيث انها مطابقة لجزئياتها الخارجية والعقلية عرضت
لها الكلية وليس في الاعيان ذات واحدة مطابقة للكثيرين
فالكل لا وجود له في الاعيان بل في العقل واذا اخذت
الماهية بشرط ان لا تدخل فيها زيادة مستحصنة كانت مادة
واذا اخذت من غير القات الى ان يدخل فيها زيادة اولاد
في محموله والمختلفان اذا اشتراكا في عرضي فقط فالخلاف
بينهما يتنام الماهية وان اشتركا في الجنس فالخلاف بالفضل
وان اشتركا في النوع فالخلاف بالعرضي المقارن ولا يجوز
ان يكون النقيض با مرعدي اذ العدم لا هوية له في الاعيان
فلا ينبغي له شي ولان النقيض جزئي المعين والمعين موجود
فخذ الموجود موجود فالنقيض موجود ثم الماهية او القات
ان كافيا في النقيض لعم ان كونه برعها في شخصها وان كان
النقيض مشاركا في قابل يخصه في شخصه لعم ان يخصه
في الشخص وان كان مشاركا في قابل مختلفه او مشاركا في استعداده
مختلفه بغير القابل الواحد عرض لها نقيضات مختلفة ولا يجوز
ان يكون عرض افراد الطبيعة الواحدة حالا في محل وبعضها قايما
بلا محل لان الطبيعة لو كانت بذاتها محتاجة الى المحل كان وجودها
في المحل لازما لها وان كانت بذاتها غنية عن المحل لم تلج
في المحل لان الغنى بذاته عن الشئ لا يصير محتاجا اليه لعارض
وايا ما كان استحال ان يكون بعض افرادها حالا في المحل وبعضها
قايما بلا محل والقابل ان يقول لم لا يجوز ان لا يكون
بذاتها غنية ولا محتاجة ملنا ولكن لم قلتم بان الطبيعة
لو كانت محتاجة بل يكون المحتاج حصة من حصصها ورم
بعضهم ان النقيض ليس بثوئي واحده عليه وجود احدها
ان النقيض لو كان ثبويا لكان له ماهية مشتركة بين
النقيضات فحتاج في تعيينها الى نقيض آخر ولزم التسلسل

كان

او نقول لو كان النقيض ثبويا لكان له ماهية كلية فلا بد
لها من نقيض آخر يلزم التسلسل الثاني انه لو كان ثبويا
لكان انضيا في الن ماهية متوقفا على امتيا زها عن غيرها
فيكون لها نقيض قبل هذا النقيض فيكون متعينة قبل تعيينها
هذا خلف الثالث انه لو كان ثبويا فعن الشخص الذي يشاؤه
غيره في الماهية اما ان يكون بنفس ماهية او بالغا على
بالقابل او بغيرها والاول باطل والثاني ايضا باطل
والا لكان نوعها محصلا في شخصها والثالث باطل لانه لو كان
بالقابل فنقيض القابل ان كان يقابل اخر لزم التسلسل
وان كان بالمقبول لزم الدور والرابع باطل لان النقيض
بغير هذه الثلاثة غير منصور والكل ضعيف اما الاول
فلا نسلم انه لو كان ثبويا لكان له ماهية مشتركة بين
النقيضات ولم لا يجوز ان يكون نوع كل نقيض محصرا في شخصه
واما قوله لو كان النقيض زايلا لكان له ماهية كلية قلت
ان اردتم به الكل في الطبيعي فلا نسلم ان يكون لها نقيض وانما
يلزم ان لو شأنا كاهية في الخارج وان اردتم به الكل في
العقل فلا نسلم انه يلزم ان يكون لها ماهية كلية وانما
يلزم ان لو حصلت في العقل حتى يعرض لها الكلية على انا
نقول لم قلتم ان مثل هذا التسلسل باطل لا بد له من برهان
واما الثاني قلت لا نسلم ان انضيا في النقيض ان الماهية
اذا توقف على امتيا زها يلزم ان يكون لها نقيض آخر
وهذا لان الماهية مئاز عن سائر الماهيات بذاتها
واما الثالث قلت لا نسلم ان نقيض القابل لو كان بالمقبول
يلزم الدور وهذا لان ماهية كل واحد منهما مكن على نقيض
الآخر لا ان يكون نقيضه علة لنقيضه فلا يلزم الدور وان
سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان القسم الرابع غير معقول ولم لا يجوز
ان يكون الفاعل بشرط استعداده عرض للقابل بسبب حادث
يقتضي نقيضه ويكون ذلك الحادث متوقفا على حادث اخر
وهكذا الى غير النهاية

اللامع الثالث

في الوحدة والكثرة الوحدة هي كون الشئ بحيث لا يقيم الى امور
تشاركه في تمام ذاته وقيل انها صفة سلبية لا هوية لها في الاعيان
لانها لو كانت موجودة لكانت لها وحدة ولوحدتها وحدة
ويوهي الى التسلسل وهو محال قلت لا نسلم ان مثل هذا
التسلسل محال لا بد له من برهان ومبهم من حيث على
كونها وجودية بانها لو كانت عينية لكانت عدم الكثرة فالكثرة

ان كانت علمية كانت الوحدة عدما للعدم فكون وجوده في وقت
فرضها عدمية هذا خلف وان كانت وجودية والوحدة مقومة
لها فيكون العدم مقوما للوجود وهو محال قلنا لا نسلم انها لو كانت
عدمية لكانت عدم اكثر من كونها مفهوما لاهوتها في الالهيان
وقال بعضهم انها نفس الماهية لانها لو كانت زائدة عليها فوحدة
الماهية المركبة ان قامت بكل جزئها لزم قيام الوحدة الواحد
بالمحال المختلف وان قامت بجزء واحد كان صفة الماهية قائمة
بغيرها وان قام بكل جزئها سئى من الوحدة لزم انقسام الوحدة
هذا كله خلف قلت المحصن منوع فان من الجائز ان تقو
بالماهية من حيث هي هي والاشان لا يتخذه لانهما لو اتخذا
تبعدا للاتحاد ان بقيا موجودين يلزم الانبيسية بتقدير الاتحاد
وان عدما كان الموجود امرا ثالثا فلا يكون هناك اتحاد وان
عدم احدهما وبقي الآخر كان ذلك اتحادا للوجود بالعدم
هذا كله خلف والكثير اذا كان له وحدة من جهة فجزئية وحدة
غيرية كثيرة وتلك الجهة اما ان تكون مقومة او عارضة فان
كانت مقومة فان كانت مقومة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس
ان كانت مقومة على مختلفات الحقائق والواحد بالبنوع ان كانت
مقومة على منققات الحقائق وان كانت مقومة في جواب اشياء
هو فهو الواحد بالفضل وان كانت عارضة فهو الواحد بالحوادث
او الموضوع مثال الاول القطر مع الشئ مثال الثاني في الكائنات
والضاحك واما الواحد بالتحقق فان لم يقبل القيمة فان لم يكن له
مفهوم واد كون الشئ بحيث لا ينقسم الى امور يشكك في تمام ذاته
فهو الوحدة وان كان له مفهوم واد ذلك فان كان له وضع فهو
اللفظة والافق والمقارن وان قبل القيمة فان كانت اجزاء
منشأية فهو الواحد بالانصال والافق الواحد بالاجتماع وان
حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد بالتمام الوحدة التامة
اما وضعه كالعدم الواحد اما صناعية كالبيت الواحد
واما طبيعية كالاشان الواحد اما الاشان فان كانت مشتركة
في النوع فيها المشان والافق المتخالفان وبعدها الغيبية
والمتفابلان مما اللذان لا يمتجان في موضوع واحد من
جهة واحدة في زمان واحد فان كانا وجوديين فان كان ماهية
احدهما معقولة بالقياس الى الآخر فيها المتضابان كاللوة
والبنوة والافق القدران وقد يمتد فيهما ان يكون بينهما
قلية الخلاف كالسواد والبياض وان كان احدهما وجوديا
والآخر عدميا فان اعتبر فيهما موضوع مستعد لذلك الوجود

هذا هو
المراد
من
الاشان
المتشابهة
في النوع
فان كانت
مختلفة
في النوع
فان كانت
متشابهة
في النوع
فان كانت
مختلفة
في النوع

اما بحسب شخصه او نوعه او بحسب جنسه القريب او البعيد
فيما العدم والمركبة الحقيقية او بحسب الوقت الذي
يكن حصوله فيه فيما العدم والمركبة المشهوران وان لم يتغير
فيهما ذلك فيما السلب والاحباب كالفريسية واللافريسية ولا بد
ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا وسائر المتفابلان يجوز
كذبها اما المتضابان فجواز خلو المحل عنهما واما الصدان
فلا يمتد بان عند عدم المحل عند وجوده اما لانضافه
بالوسط كالفانين الحار والبارد او لخلوه عنهما كالشفا
واما العدم والمركبة فقد يكونان عند عدم المحل والصدان
قد يكون احدهما لازما للموضوع كالبياض للشئ وقد لا يكون
وحديثا اما ان يمنع خلو المحل عنهما كالصحة والمرض او يمكن
ولا يتخلوا اما ان يغير عنه باسم محصل كالفانرا وسيل الطرفين كقولنا
لا عاد لولا جابر فليكن فاك بان السواد من حيث انه ضد البياض
في المضاف فلا يكون النضاد قسما لغير النضاي فقلت
لا يصح نقل السواد من حيث انه سواد يصدق عليه انه مقابل للبياض
ولا يصدق عليه انه مضاف فكون النضاد غير النضاي فالا ان
النضاد من حيث انه نضاد يعرض له النضاي فليكن فاك
المقابل من حيث هو مقابل من المضاف فلو كان النضاي مندرجا
فيه لكان المقابل من حيث هو مقابل لغير المضاف فيكون اعم
واخص منه هذا خلف قلت لا يجوز ان يكون اعم من المضاف لغيره
ذاته وهو كونه مقابلا من حيث هو مقابل لغيره باعتداله
مضاف **اللامع الرابع** في الوجوب والامكان اما
الوجوب فهو استحقا قية وجود الشئ بذاته وهو امر وجودي
لان مقتضى ثبات الوجود الامر العدم لا يقتضي ثبات نقصه
فالوجوب ليس امر عدميا ولقابل ان يقول لا نسلم انه مقتضى
لثبات الوجود بل هو كيفية نسبة الوجود الى ماهية واجب الوجود
وهو لغتيا وعقليا فقط واجب بعضهم على كونه وجوديا بانه
يقتضي اللا وجوب واللا وجوب عدمي لانه يصدق قولنا الممتنع
ليس بواجب سائلة المحول لا معدولته ولو كان اللا وجوب
وجوديا لكان الممتنع موصوفا بصفة وجوده فيكون موجودا
هذا خلف واذا كان اللا وجوب عدميا يكون الوجوب وجوديا
لان احد اليقينيين لا بد ان يكون وجوديا قلت لا نسلم وهذا لان
الامتناع عدمي اذ يصدق على المعدم الممكن انه ليس بممتنع
سائلة المحول والامتناع ايضا عدمي والوجوب نفس ماهية واجب
الوجود لانه مفقود على الوجود فلو لم يكن نفسا انه فان كان

دخلا لزم التركيب ان كان خارجا لزم تقديم الصفة الوجودية
للماهية على وجودها وهو محال ولما قيل ان يمنع كونه صفة وجودية
ومنه من يستخرج على كونه نفس الماهية بانه لو لم يكن كذلك فاما ان
يكون دخلا او خارجا الاول باطل والا لكان الواجب لذاته مركبا
والثاني باطل والا لكانت الصفة القائمة بالغير واجبة لذاته
وهو محال ولانه لو زاد ذابدا فاما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا والا
باطل والا لكانت الصفة المختلطة الى الغير واجبة لذاتها وهو
محال والثاني باطل لانه لو كان ممكنا فحلت ان كانت غير واجبة
الوجود لكان الواجب لذاته محتاجا في وجوب وجوده الى غيره وان
كانت ذات واجبة الوجود كانت مضمرة عليه بالوجود فتكون
وجوده متقدما على وجوب وجوده وهو محال ولانه لو كان ممكنا
لانه لكان الوجوب قابلا للعدم فيكون الواجب لذاته قابلا للعدم
لانها مكان عدم المحلول بوجوب إمكان عدم العلة ولانه لو كان
ممكنا لذاته لزم من فرض وقوع الممكن محال لانه يلزم من فرض
عدم مقدم وجوب الوجود لذاته قلت لا نسلم ان علة ان كانت
ذات واجبة الوجود كانت متقدمة عليه بالوجود ولم لا يجوز
ان يكون متقدمة عليها بذاتها اما قوله بان الوجوب لو كان
قابلا للعدم لكان الواجب لذاته قابلا للعدم قلت لا نسلم
اما قوله بان إمكان عدم المحلول بوجوب إمكان عدم العلة
قلت لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان انتفاع المحلول بوجوب
لا انتفاع العلة وتبين كذلك بل انتفاع العلة بوجوب انتفاع
المحلول واما قوله لو كان ممكنا لذاته لزم من فرض وقوع
الممكن محال قلت لا نسلم وهذا لان المحال انما يلزم من المجموع وهو
امكانه مع عدم الممكن وجاز ان يكون المجموع ممكنا والمحال لا يكون
احد جزئيه ممكنا له واما الامكان فهو لا سحفا فانه وجود الشيء
وعدمه من ذاته وفي ذاته احد مدعى لانه لو كان له هوية في الوجود
فتلك الهوية ان كانت واجبة لذاته كانت الصفة القائمة بالغير
واجبة لذاته وهو محال وان كانت ممكنة لذاته كان لها إمكان
ولا مكانها إمكان ويؤدي الى السلسل قلت لا نسلم ان مثل
هذا السلسل باطل لا بد له من برهان **واجب** يتقدم على كونه
وجوديا بانه يقتضي الامكان وهو عدني لانه يصدق قولنا
الممكن ليس يمكن بالية المجموع لعدم كونه فكون اللا إمكان
عدما فيكون الامكان وجودا بالان احد المتضمنين لا بد وان يكون
وجوديا قلت لا نسلم ومشتد المنع ما مر وكون الممكن بحيث
لا يستحق الوجود من ذاته يقال له الحدوث الذاتي وذلك ما يقتضي

كان رابدا

احتمالهم الى السبب لانه اذا لم يستحق الوجود من ذاته كان استحقاقه
الوجود من غيره فلا بد له من مرجع متقدم عليه وذلك المرجع اما ان
يكون موجودا او معدوما والثاني محال لان ما يصدر عنه وجود غيره
لا بد ان يكون موجودا او لا بد من وجوده في جميع زمان وجوده الا بشرط
والا لبقى الممكن موجودا ابدا مرجع وهو محال ولا بد من وجوب وجوده
بالمرجع لانه لو لم يكن هذا حصول المرجع فاما ان ينشع وجوده او لا ممنوع
والاول محال والا لما كان المرجع مرجعا هذا خلف والثاني محال
لانه حينئذ ينبغي ممكنا فيخرج الى مرجع فلا يكون المرجع مرجعا هذا خلف
ولانه لو لم يجب وجوده فلا ممنوع لا يمكن مع المرجع وجوده فانه لا بد
لغيره ولو امتنع ذلك للزم من فرض وقوع الممكن محال لانا اذا فرضنا
وجوده فانه وعده اخرى فاحتمل من احد الجانبين بالوجود ان
توقف على مرجع لم يكن المرجع مرجعا وان لم يتوقف يلزم وقوع الممكن
بلا مرجع وهو محال فاما ان يجب وجوده بشرط وجود المرجع وممنوع
وجوده بشرط عدمه وباعتبار ذاته ممكن **المقالة الثانية**
تستعمل على ستة لواحق **اللامح الاول** في اقسام العلة
كل ما يتوقف عليه وجود الشيء يسمى علة له وهي اما تامة المعنى
جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء او غير تامة وهي بعض ما يتوقف عليه
وجوده وهي ان كانت داخلية في المحلول فان كان بها وجود الشيء
بالقوة فهي العلة المادية والا فهي العلة الصورية ومعنى الشيء
اذا حصلت كان الشيء موجودا بالفعل لكن لا بهابيل بها وبغيرها والما
بالنسبة الى المركب يسمى عنصرية ومادية وبالنسبة الى الصورة
تسمى علة قابلية وان كانت خارجية فان كان منها وجود الشيء فهي العلة
العلة الفاعلية وان كان لا عليها الوجود فهي العلة الغائية
وهي علة فاعلية لعلها العلة الفاعلية ووجودها يتلخص عن وجود
الشيء ويكون متمثلة في الازمن فتدل وجوده وانما يعرض لها العلية
حال انتساها في الزمن وان لم يكن كذلك يسمى شرطا والشيء اذا كان
مانعا من وجود الاثر فلا اثر لا يوجد الا بعد عدمه فكون العلة التامة
وهي العلة المفيدة بقيد عدم المانع والمحلول اذا ارتفع فلا بد
ان يكون العلة التامة مرتفعة لانها لو كانت باقية لكان المحلول
موجودا والثاني كارب والمقدم مثله **اللامح الثاني**
في امتناع الدور والتسلسل في الحل اما الاول فلان
المحلول ممتنع الى علة فلو كان هو علة لعله نفسه لكانت
علة ممتنعة اليه والممتنع الى الممتنع الى الشيء ممتنع الى
ذلك الشيء والشيء ممتنع الى نفسه وهو محال لان الممتنع اليه
لا بد ان يكون متقدما على الممتنع والشيء لا يقدم على نفسه

واما الثاني فلو جيبين احدهما انه لو تسلسلت الممكنات الى
غير النهاية فليجمله التسلسل من حيث هي تلك الجمل امر ممكن
فلا بد لها من مرجع متقدم عليها وذلك المرجع اما ان يكون نفس
تلك الجمله او اذ اخلا فيها او خارجا عنها والاول باطل لان الشيء لا تقدم
على نفسه والثاني ايضا باطل لان الداخل لو كان مرجحا
فان كان يوثق في علة كان متقدما عليها وان لم يكن موثقا ايها
فيكون غير مستغلا باحدا د علة فيكون مرجح الجمله هذا الداخل
مع ذلك الخبير فلا يكون هو مرجحا وقد فرض مرجحا هذا خلف
فتعين ان يكون خارجا فيكون موثقا في واحد من الجمل لا محالة فنقطع
به التسلسل فيلزم انقطاع التسلسل على تقدير التسلسل
وهو محال الثاني انه لو تسلسلت العلة الى غير النهاية فالمحلول
المعين الذي في تلك الجمله تقدم عليه علة غير متناهية وجمله
تلك العلة المتقدمة عالته مرجحة له وجمله تلك العلة
امر ممكن وكل ممكن هو مرجح ممكن اخر فهو واسطة بينه وبين مرجح
اخر فتكون تلك العلة واسطة بين المحلول وبين مرجح اخر
وذلك المرجح لا يجوز ان يكون دخلا في تلك العلة السابقة لما مر
فيكون خارجا عنها والخارج عنها واجب لذاته فيقطع به التسلسل
على تقدير التسلسل وهو محال ولذا بدلت بقولنا على الاول
لم قلتم بان غير هاذ كان مستغلا باحدا د علة لا يكون الداخل
وحده مرجحا للجمله من حيث هي جمله وعلى الثاني لا نسلم
ان جمله تلك العلة يكون مرجحا له ولم لا يجوز ان يكون الجزء
الاخر من تلك العلة مرجح له وان يقول ايضا لا يجوز ان
يكون علة تلك العلة دخلا فيها لا بد له من برهان واضح
القوم باشتغال التسلسل بوجوده احدها انه لو ثبتت العلة
والمحلولات الى غير النهاية لحصلت جملتان احدهما من
المحلول المعين الى غير النهاية والثانية من المحلول الذي
قبله مما يتبع الى غير النهاية فالجمله الثانية اما ان يطبق على
الاولى عند حفا بله الجزء الاول منها بالجزء الاول من الاولى بالتوهم
والثاني بالثاني والثالث بالثالث او لا يطبق عليها فان
انطبق عليها كان الذي يمثل الناقص وهو محال ان لم يطبق
عليها كانت الثانية منقطعة ويكون متناهية والاولى زائدة
عليها بمرة فيكون ايضا متناهية وقد فرضنا غير متناهيتين
هذا خلف وبعبارة اخرى ان الجمله الثانية اما ان تستخرق
الاولى على تقدير التطبيق او لا يستخرقها فان كان الاول
كان الذي يمثل الناقص وان كان الثاني لزم انقطاعها فيلزم

انقطاع الجملتين جميعا وبعبارة اخرى ان الجمله الثانية اما ان
يصدق عليها انها قابلة للتطبيق على الاولى او لا يصدق عليها
فان كان الاول كان الذي يمثل الناقص وان كان الثاني كانت
منقطعة في نفسها فيلزم انقطاعها جميعا على ما مر وقد فرضنا
غير متناهيتين هذا خلف الثاني انه لو تسلسلت العلة الى
غير النهاية فالوثر فيها ان كان نفس تلك الجمله كانت واجبة لذاته
وهو محال وان كان واحدا منها كان موثقا في نفسه لان الوثر في المجموع
موثق في كل جزء منه ولان تلك الجمله لا بد لها من علة ناعمة والعلة الناعمة
لتلك الجمله اما ان يكون نفس تلك الجمله او دخلا فيها او خارجا
عنها والاول باطل لشيء لا يكون علة لنفسه والثاني باطل لان
الجمله يتوقف على كل واحد من الاجزاء فلا يكون الداخل وحده علة
لتامة فتعين الثالث والخارج عن جملته الممكنات واجب لذاته
فنقطع به التسلسل الثالث انه لو تسلسلت العلة فاما
ان يكون بين هذه المحلول وبين كل واحد من علة تلك متناهية او
لا يكون والثاني محال والا كان بينه وبين كل واحد من علة تلك غير
متناهية هذا خلف فتعين الاول واذا كان بينه وبين كل واحد
من علة تلك متناهية كان متناهية متناهية وهو المطلوب هذا
مخلص كلامهم والكل ضعيف اما الاول قلنا لا نسلم ان الجمله
الثانية اذا لم تطبق عليها عند الحفا بله بالتوهم يلزم انقطاعها
في نفسها لا بد له من برهان واما قولنا ان الجمله الثانية ان استخرقها
على تقدير التطبيق يلزم ان يكون الذي يمثل الناقص قلت مسلم
انه يلزم ان يكون الذي يمثل الناقص على تقدير التطبيق ولكن
لم قلتم بان ذلك محتمل وهذا لان التطبيق امر محال والمحال جاز ان يلزم
المحال ولين سلما ذلك ولكن لم قلتم بانه لم يستخرقها على تقدير
التطبيق يلزم انقطاعها على تقدير التطبيق وهذا الان معني
قولنا اما ان تستخرقها على تقدير التطبيق او لا يستخرقها ان
لا استخرقها اما ان يكون لازما للتطبيق او لا يكون ونحن لا نسلم
ان الاستخراف ان لم يكن لازما للتطبيق يلزم انقطاعها على ذلك
التقدير وانما يلزم ان لو لم من سلب ملازمة الاستخراف للتطبيق
ملازمة عدم الاستخراف له وان سلما ذلك ولكن لم قلتم بانه
يلزم من الانقطاع على تقدير التطبيق الانقطاع في نفس
الامر وانما يلزم ان لو كان التطبيق واقعا امس قوله بان الجمله الثانية
اما ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق على الاولى او لا يصدق
قلت لم قلتم انه ان لم يصدق عليها انها قابلة للتطبيق عليها
يلزم انقطاعها فان قرر الجواب ان لا يكون قابلة للتطبيق وتكون

واعلم ان هذه الحجة انما تدل على ان اعتبار كونه فاعلا غير اعتباره
 كونه فاعلا على ان البسيط لا يكون فاعلا ولا فاعلا وفيه النزاع
الملاح السامس في ان القوة الجسمانية لا تكون عملة
 لتغيرات غير متناهية اما الطبيعية فلا لها لو حركت جسما من
 مبداء الى غير المتناهية ففرض نصف ذلك الجسم متحرك كما من ذلك المبداء
 بالقوة التي فيه في عين تلك المسافة فاما ان يكون حركته متناهية
 او غير متناهية فان كانت غير متناهية وحركات الكل ازيد من
 لا يستحال الاستواء في الاثر مع الاختلاف في الموتر فيلزم الزيادة
 على غير المتناهية من الطرف الذي هو بها غير متناهية هذا خلف
 وان كانت متناهية فحركات نصف ذلك الجسم متناهية فكل حركات
 النصف الاخر ايضا متناهية فيكون حركات الكل متناهية لان
 انضمام المتناهية الى المتناهية يوجب المتناهية وقد فرضت غير
 متناهية هذا خلف واما القوة الفسرية فلا لها لو حركت
 جسما من مبداء الى غير المتناهية ففرض نصف ذلك الجسم متحرك كما
 بتلك القوة من ذلك المبداء في عين تلك المسافة فان كانت حركته
 ازيد من حركات نصفه يلزم الزيادة على غير المتناهية وان كانت
 مثلها كانت الحركة لامع العائق الطبيعي مثل الحركة مع العائق
 الطبيعي هذا محال فليست الاشارة الى يلزم الزيادة على غير المتناهية
 وانما يلزم ذلك ان لو كانت الحركات مجمعة في الوجود بالفعل
 حتى يلزم الزيادة عليها وليس يلزم ذلك ولكن قلتم بان حركات
 النصف عند الانفداد اذا كانت متناهية فيكون المجموع
 متناهي حركات غير متناهية وانما ما ذكرتم من الامور يستلزم
 المحال ولكن لما يلزم استحال حركة الجسم الى غير المتناهية لجواز
 ان يكون ما ذكرتم من المجموع محالا ويكون له اجزاء ممكنة ومثل
 هذا بين ضعف الحجة المذكورة في القوة الفسرية
المقالة الثالثة ستمائة عشرة لوامع **اللامع**
الاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض كل ماهيتين
 حال احدهما في الاخرى فلا بد وان يكون احدهما ملحقة بالآخر
 والا لا يمنع التركيب بينهما فان كان الملح غنيا عن المحل
 من كل وجه يسمى المحل موضوعا والمحل عرضا وان كان له حاجة
 من وجه يسمى المحل هيوئي والحال صعدة فالجوهر هو الماهية
 التي اذا وجدت في الاعيان كان لها وجود من غير لا في موضوع
 وخرج عنه الوجود اذا لا يصدق عليه انه ماهية لو وجدت
 في الاعيان كان لها وجود لا في موضوع اذ ليس واما ماهية
 وجود وخرج عنه الواجب لانه اذ ليس وجوده من غير

فقد عرفت الجوهر واللامع

واما العرض فهو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كان لها
 وجود من غير في موضوع ثم الجوهر ان كان جالا في محل يسمى
 صورة وان كان محلا للصورة يسمى هيوئي وان كان حركيا منهما
 فهو الجسم وان لم يكن كذلك فهو الجوهر المفارق وهو ان يتغير بالاجسام
 تعلق التدبير والنسب وهو النفس والافعال العقل **اللامع**
الثاني في اثبات الهيوئي والصورة الجسم المادى متصل واحد
 يقبل الانفصال ويلزم عن هذا ان يكون مركبا من الهيوئي والصورة
 وانما قلت انه متصل واحد لانه لو لم يكن كذلك فاما ان يكون مركبا
 من اجزاء لا يتجزئ او من اجزاء صغارا وكل واحد منها لا يقبل القسمة
 والاول باطل لانه لو حصل جزئين جزئين فالوسط ان كان ما بينهما
 ثلثا في الطرفين بانه ثلثا في احدهما غير متناهية ثلثا في الاخر فيلزم انفصالهما
 مالا يتجزئ وان لم يكن ما بينهما كان الطرفان متلاقيين فلا يكون
 هناك وسط وطرف وقد فرض كذلك هذا خلف والما في ايضا محال
 لاننا نعلم بالضرورة ان كل متصل يفيض من الماهية فانه يقبل الانفصال
 فلا يكون مركبا من اجزاء صغارا وكل واحد منها لا يقبل الانفصال واما
 قلنا انه يلزم من هذا ان يكون مركبا من الهيوئي والصورة لان الذي
 يقبل الانفصال يوصف بعدم الاتصال وبسبب حالة عدم الاتصال
 اما ان يكون هو الاتصال او امر اخر واما الانفصال والاول محال لان الاتصال
 لا يفي حال عدم الاتصال والذي يقبل ذلك يبقى حالة عدم الاتصال
 والذي يقبل ذلك واما الاتصال امر آخر وهو المراد من الهيوئي
 والجسم فيه جزآن احدهما الامر القابل للانفصال والاتصال وهو
 الهيوئي والثاني صورة الاتصال الحالية فيها ويقال لها الصورة
 الجسمية ويلزم من هذا ان يكون كل جسم مركبا من الهيوئي والصورة
 لان الصورة الجسمية اما ان يكون لها ماهية عن المحل او محتاجة
 اليه والاول محال ولما لم يلزم فيه لان الغنى بذاته عن الشيء لا محال
 فيه فحين الاول وكل جسم فهو مركب من الهيوئي والصورة فالصورة
 لا يقوم بالفعل بدون الهيوئي والهيوئي ايضا لا يقوم بالفعل
 بدون الصورة فاما ان يكون محتاجة او لا تكون والاول محال لانها لو كانت
 محتاجة فاما ان تكون قابلة للقسمة في الجهات كلها او لا تكون والثاني
 باطل لان كل متغير متميز غير سياره واعلاه غير اسفله فلو كانت
 منقسمة في الجهات والاول باطل لانها لو كانت منقسمة في الجهات
 كلها لكانت هي نفس الصورة او مقارنه لها هذا خلف والثاني
 ايضا محال لانها لو لم يكن محتاجة لكانت مفارقة ولو كان كذلك لما
 قارنتها الصورة لانها لو قارنتها فاما ان تفارقها حال كون
 الصورة في الحيز او حال كونها لا في الحيز والثاني محال والاول محال

الصورة لا في الحيز وهو محال والاول ايضا محال لاستحالة مفارقة ما
 في الحيز لما لا يوجد له في الحيز قابلية لا يقوم بالفعل بدون الصورة
 فليست هي علة الصورة ولا لا تفقد متعلما بالوجود ولا الصورة علة
 للهيولي والوجود قبلها ولا استغنى كل واحد منهما عن الآخر
 من كل وجه والا لا يمنع التركيب منهما فكل واحد منهما انفسا
 اني الآخر من وجه فانه يولي في نفسهما في الصورة في بقاها والصورة
 تحتاج اليها في الشكل ويستحق كل واحد منهما بالآخر والهيولي
 كما لا تفك عن الصورة الجسمية فكذلك لا تفك عن صورة اخرى
 نوعية لان الاحياء منها ما يقبل الشكل بسهولة ومنها ما يقبله
 بعسر ومنها ما يمنع عليه الشكل او يصعب غاية الصعوبة في
 مختلفة في اللوازم فبذلك اللوازم اما للصورة الجسمية العامة
 او لصور اخرى والاول محال والا للزم الاشتراك في الملزوم
 مع الاختلاف في اللوازم وهو محال فبين الثاني وبين
 لم لا يجوز ان يكون الهيولي فيكون الجسمان مختلفا بالهيولي لا بالصورة
 قلت لان الهيولي قابلية فلا يكون فاعلة فذلك للاختلاف للصور
 ان يقول لا نسلم ان كل جزء من الماهية لا انفصال ثم يقول ان اردتم
 بالانفصال الاسمين فله لا يجوز ان يكون القابل له هو ماهية الانصاف
 وان لا يتم به عدم الانفصال فلا نسلم ان في الوجود شيئا موصوفا
 بعدم الانصاف بل الوجود هو الانفصال المنعقد وتفوت
 لا نسلم ان الصورة الجسمية اما ان يكون عينية عن المحل او محتاجة اليه
 ونقول ايضا لا يجوز ان يكون الهيولي فيفادها الصورة حال كون
 الصورة لا في الحيز فقولنا يلزم وجود الصورة لا في الحيز وهو محال
 قلنا لا نسلم فان الاحتياج الى الحيز هو المجموع المركب من الهيولي
 والصورة وهو الجسم لا الصورة وحدها ونقول ايضا لا نسلم
 ان تلك اللوازم اما للصورة الجسمية العامة او للصورة اخرى ولم
 لا يجوز ان يكون سببا فاعل من خارج ولا نسلم ان الهيولي اذا كانت
 قابلية لا يكون فاعلة **اللامع الثالث** في اثبات النفس
 الناطقة وبانه من وجوه اربعة ان القوة العاقلة محل للثابت
 فكون مجردة وانما ثبت انها محل للثابت لان محقولا انها اما
 ان تكون بسيطة او مركبة واياها ما كانت محل للثابت اما اذا
 كانت بسيطة فطاهر اما اذا كانت مركبة فلان ما يعقل المركب
 يعقل بآلية وانما قلنا انه يلزم ان يكون مجردة لانها لو كانت جسمانية
 لكانت قابلية للقسمة فلزم ان يكون قابلا للقسمة لان الحال فيها
 افضل للقسمة لا بد وان يكون قابلا للقسمة اذ الحال في احد جزئيه
 غير الحاشية الاخر فيلزم قبول القسمة الثاني ان المحولات

لا يجوز ان يكون
 قابلية للقسمة
 فلو كانت
 جسمانية

الكلية مجردة عن المادة فلزم ان يكون القوة العاقلة مجردة عن المادة
 لانها لو كانت جسمانية لكان لها وضع مخصوص ومقدار مخصوص فلو
 الحال فيها مفترقا ليجوز ان يكون مخصوصة فلا يكون مطابقا للافراد المختلفة
 بالصغر والكبر فلا يكون كليا هذا خلف الثالث ان القوة العاقلة
 مدركة للوجود المطلق ويلزم من هذا ان يكون مجردة لانها لو كانت
 جسمانية لزم انقسام الوجود المطلق بانفسها فيكون كل جزء من
 الوجود المطلق وجودا خاصا فيكون الوجود المطلق مركبا من وجودات
 خاصة فكون الجزئيات داخلية في ماهية الكلي وهو محال والا لزم
 تقدمه على المتقدم على نفسه وهو محال الرابع ان القوة
 العاقلة تدرك السواد والبياض معا فلو كانت جسمانية ليجوز ان
 السواد والبياض في جسم واحد وهو محال الخامس ان القوة
 العاقلة لو كانت في جزء من البدن لكانت دائمة الثبوت او دائمة
 اللاتعقل وكل واحد منهما باطل وانما قلنا انه يلزم اجمعا لان
 الصورة الحاشية في مادة ذلك الجزء ان كانت كائنة في تعقله كانت
 دائمة الثبوت وان لم تكن كائنة لثبوت تعقله على حصول صورة
 اخرى مستأنفة وحصولها ممنوع لاستحالة حصول صورتين مختلفتين
 في مادة واحدة فلزم ان يكون دائمة اللاتعقل فغير ان القوة
 العاقلة مجردة عن البدن ولها حاجة ما الى البدن والاما تعلقت
اللامع الرابع في اثبات النفس الفلكية حركات الاجرام الفلكية
 اذ ادبته ويلزم من هذا ان يكون لها نفس مجردة وانما قلنا انها
 اذ ادبته لا يخلو لم يكن اذ ادبته لكانت اما طسعية او قسرية والاول
 باطل والا لكان المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالظبط وهو محال
 والثاني باطل لانها لو كانت قسرية لكانت على موافقة الفاسد
 فلزم اشتراكها في الجحيم وفي السعة والابطال والثاني كاذب
 فاما مقدم مثله فغير ان حركاتها اذ ادبته وانما قلنا انه يلزم من هذا
 ان يكون لها نفس مجردة لان حركاتها اما ان تصدرت عن تعقل
 او عن تخيل صرف والثاني باطل لان صدور هالو كان عن تخيل
 صرف لما ثبتت على نظام مضبوط على مرور السنين والدهور
 الطويلة فاذا صدرت عنها عن تعقل فلها قوت مدركة لأمور
 كلية والمدرك للكل لا بد وان يكون مجردا على ما مر في حركات
 الاجرام السماوية صادرة عن قوت مجردة عن المادة وهو المطلوب
 ولقابل ان يقول لا نسلم انها لو كانت طبيعية لكان المهروب
 عنه بالطبع مطلوبا بالظبط وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن المطلوب
 نفس الحركة ونقول ايضا فلو كانت حركاتها لو كانت صادرة
 عن تخيل صرف لما بقيت على نظام مضبوط **اللامع الخامس**

في اثبات العقل الحلة الموجودة للجسم اما ان يكون جسما او لا يكون
والاول باطل لان ما لوثر في الجسم لا بد وان يفيض منه الصورة الجسمانية
على الهيولى ولا شيء من الاجسام كذا في الاثر الفاعل عن الاجسام
انما يفيض على قابل له وضع ما بالنسبة اليها والهيولى ليس لها
وضع قبل الصورة فلا يصدر من الاجسام فالوثر في الجسم ليس بجسم
فاما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون والاول باطل لان الموجود
في الخارج ان كان علة للموجود فتعين الاول ولا تخلو اما
ان يكون واجبا لذاته او لا يكون والاول محال لان الواجب لذاته بسيط
ولا شيء من البسيط يصدر منه الجسم لانه اما ان يصدر منه كل واحد
من جزئيه بلا واسطة او يصدر منه احدهما وبواسطة يصدر
الاخر والاول محال لان البسيط لا يصدر منه الا الواحد والثاني
باطل والاولم يقدم الهيولى على الصورة او تقدم الصورة على
الهيولى وهو محال فتعين ان لا يكون واجبا لذاته فاما ان يكون
نفسا او عقلا والاول باطل لان النفس محتاجة الى الجسم بوجه ما
والثاني نخلت به والعلة لا تحتاج الى المعلول اصلا فالنفس
ليست علة للجسم فتعين ان يكون علة الجسم هو العقل وهو المطلق
ولانه قد ثبت ان السلسلة التي بعضها علة وبعضها معلول من
الممكنات تنتهي الى موجود واجب الوجود لذاته فيصدر منه واحد
من الخلق لا محالة فذكر الواحد ما ان يكون عرضا او جوهر والاول
باطل والاول كان العرض علة لما بعده فيلزم تقدمه على الجوهر
فتعين الثاني وحيد لا تخلو اما ان يكون جسما وهو محال لكونه مركبا
او احد جزئيه وهو باطل والاولم تقدم الهيولى على الصورة
او بالعكس وهو محال او نفسا وهو محال والاولم تقدم ذلك على
الجسم فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب ولما لا يقول لا تسلم
ان الامر القايض عن الاجسام انما يفيض على قابل له وضع بالنسبة
اليها لا بد له من دليل وبقيت المقتضات ايضا ممنوعة على ما عرفت
اللامع السادس في ان الجوهر هل هو جنس لما تخلف ام لا
المشهور انه جنس الجواهر وهو غير يقيني لان الجوهر هو الماهية
التي اذا وجدت في الاعيان كان لها وجود من غير لا في موضوع
وما هيئات التي تصدق عليها هذا المعنى جاز ان يكون مختلفة
تمام ماهياتها فلا يحيا اشتراكها في ماهية تصدق عليها ذلك الوصف
فلا يجب كون الجوهر جنسا وقيل ان الجوهر لو كان جنسا للانواع
الجوهرية فلا بد ان تكون مشتركة في الجنس وقتا برة بالفصول
والفضل ان كان عرضا كاف العرض متفردا على الجوهر هذا
خلف وان كان جوهر اكان مندرجا تحت الجنس فيستدعي فضلا
اخر

فيلزم ان يكون للفضل فصل آخر وهكذا الى غير النهاية فلا يفتنى الى فضل
بسيط وهو محال فلف الانسليم ان الفضل لو كان جوهر الخلق مندرجا
تحت الجنس وانما يلزم ان لو كان الجوهر المحمول على النوع حمل الجنس
محمولا على الفضل ايضا حمل الجنس لم لا يجوز ان يكون جنسا للنوع ولا يكون
جنسا لفصله فليس فاك لو كان الجوهر جنسا لكان العقل صادرا من الواجب
لذاته مركبا من الجنس والفصل واحد مما في الخارج مادة والاخر صورة
فان كان كل واحد منهما صادرا عن واجب الوجود كان البسيط مصدرا
لامرين وهو محال وان كان مصدر الاحدهما بغير واسطة وللآخر
بواسطة فيلزم تقدم المادة على الصورة او الصورة على المادة
هذا خلف قلت لا تسلم فان من الجائز ان يصدر منه مادة مجردة ثم يفيض
عليها صورة مجردة فان البرهان لم ينظم على ابطاله على ان يقينية
المقتضات ايضا ممنوعة على ما مر **اللامع السابع**
المشهور ان الاجناس العالية من العرض اشعة وهي الكم والكيف
وايز ومنى والوضع والاضافة والملك وان يفعل وان يفعل فالك
هو الذي يفعل القسمة والتجزئة لذاته وكيف هو الذي لا يفعل
القسمة والتجزئة لذاته ولا يتوقف نظوره على تصور غيره
واين هو حصول الشيء في مكان وهو اما حقيقي وهو مثل كون قند
في مكانه الذي يخصه واما غير حقيقي ككونه في البيت او في السوت
او في البلد او في الافليم او في العمار ومنى هو حصول الشيء في الزمان
المعين ككون الكسوف في ساعة كذا والوضع هو الهيئة التي
تحصل للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى البعض والى الامور الخارجة
عنه كالقيام والقعود والاستلقاء والابتطاح والاضافة هي
النسبة التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالادوة فانها تعرض
للشيء بالنسبة الى البنية والملك هو هيئة تعرض للشيء بسبب طيحه
به وينقل بانقائه كالنجم والشمس وان يفعل هو هيئة تعرض
للشيء حاله كونه موثا في غيره كالمسح ما دام يتسحن والفاطح
ما دام يقطع وان يفعل هو هيئة تعرض للشيء حاله ثابته عن غيره
كالمتسحن ما دام يتسحن والمنقطع ما دام يقطع وكون هذه الشعة
ايضا ما عالية ليس يقيني لان الماهيات التي تصدق عليها انما تفيد
القسمة والتجزئة لذاتها جاز ان يكون مختلفه بتمام ماهياتها وكذا
غيرها من الاعراض ومنهم من جعل النسبة جنسا للاعراض التي
هي ماعد الكم والكيف وفاق بعضهم ان العرض انما يمنع ثباته لذاته
فهو الحركة وان لم يمنع فان كان معقولا بالقياس الى الغير فهو النسبة
وان لم يكن كذلك فان قيل القسمة والتجزئة لذاته فهو الكم والاقوى الكيف
فالاجناس العالية من الاعراض هي هذه الاربعة واما ان يفعل

من الخط ان يقال ان الجوهر هو الماهية
التي اذا وجدت في الاعيان كان لها وجود
من غير لا في موضوع وما هيئات التي
تصدق عليها هذا المعنى جاز ان يكون
مختلفة بتمام ماهياتها وكذا غيرها
من الاعراض ومنهم من جعل النسبة جنسا
للاعراض التي هي ماعد الكم والكيف

وان يفعل فمما لا خلاف تحت الحركة لان الحركة انما ضيفت الى الفاعل
 فهو ان يفعل ان اضيفت الى المتفعل فهو ان يفعل واما ساير الاعراض
 فمن درجة تحت النسبة ولا يبرهان على شئ من ذلك ومنهم من قال
 بان الجنس الحائية من الاعراض لا تخص في الشبهة لان النقطة والوحدة
 خارجة عنها وهي اعراض قلت لان سلم وجود النقطة والوحدة
 في الخارج بل وجودهما في الذهن وان سلمنا ذلك ولكن لا سلم ان
 شئاً منها محسوس وانما يكون جنساً ان لو كان محسوساً على مختلفات الحقائق
 حلالاً انبياً والعرض ليس جنساً لما تحته لا نلتصق بالمقدار مع الشك
 في عرضيته ولو كان جنساً لاسمحوا ذلك ومنهم من قال بان الاعراض
 النسبية لا وجود لها في الخارج لانها لو كانت موجودة لكانت حالة
 في المحل محلها ايضا نسبية لها الى المحل فيكون حالة في المحل
 فكيف لها نسبية اخرى ويؤدى الى التسلسل قلت لم قلتم بان مثل
 هذا التسلسل لا يطل لا بد له من بدهان **اللامع الثامن**
 في الكم وخواصه ثلث الادنى قبول المساواة واللامساواة والي
 ذلك لاجل الجسمانية لان الجسم الصغير لا يخالف الكبير في الجسمية
 بل في المقدار او الثانية قبول الانقسام وهذا الانقسام قد يتراد
 به كونه بحيث يفرض فيه شئ غير شئ وهو يلحق بالمقدار لذاته وقد يتراد
 به الانفكاك بحيث للجسم هويته وهو لا يلحق بالمقدار لشيء المحسوس
 يجب بقاؤه عند اللانحرف والمقدار الواحد اذا انفصل فقد حصل
 مفقودان وما قبل الانفصال كانا موجودين بالفعل والالكان
 في المنفصل الواحد متصلات كثيرة بالفعل هذا اخلف والمقدار ان
 اذ حصل لا فقد بطل المقدار الاول فلا يكون ملحوظا لها والاشكال
 عليه عامر في اثبات الهيوت في الثالثة انه يمكن ان يفرض فيه واحد
 عاقل له سواء كان بالفعل كما في العدد او بالقوة كما في المقدار ومنهم
 من زعم ان المقدار نفس الجسمية وبطلانه ظاهر لان الجسم الواحد
 سواء عليه مفادير مختلفة مع بقا جسميته ولو كان نفس الجسمية
 لا يمنع بقا الجسمية مع زوالها والكم ان لم يكن بين اجزائه حد
 مشترك فهو الكم المنفصل وهو العدد وان كان بينهما حد مشترك
 فان لم يكن فاد الذات فهو الزمان فانه مطابق للحركة المطابقة للجسم
 المنفصل فيكون مضللا وان كان فاد الذات فهو المقدار وهو
 ان لم يقتل النقطة في جبهة واحدة فهو الخط وان كان قابلا في
 حوتين فهو السطح وان كان قابلا لها في الجهات الثلاث فهو الثخن
 ويسمى الجسم التعليمي والطول قد يبر ادبه الامتداد كيف كان
 والامتداد الذي يفرض اولاً وطول الامتداد ادب والعرض قد يبر اد
 به البعد المفاطع للبعد المفضوض ولا واقصا الامتدادين المحيطين

يمكن ان يثبت

بالسطح والعرض قد يبر ادبه الثخن وقد يبر ادبه البعد المفاطع
 للبعدين المفضوضين والثخن الثالث فان اريد بالطول والعرض
 والثخن الامتدادات فهي كميات بالذات والافقي كميات
 مأخوذة مع اضافة ما والكم بالعرض هو الذي يكون لكم موجودا
 فيه كالمحدودات او يكون موجودا في الكم كالشكل فانه يقال له
 صغير او كبير او موجودا في محال الكم كما يقال للمبني بانه طويل
 وقصير الزمان كم بالذات وبالعرض ايضا لانطباقه على الحركة
 المنطبقة على المسافة والحركة هي كم بالعرض من جديين فانها
 منطبقة على المسافة التي هي كم بالذات وينطبق عليها الزمان
 والمعمد في ثنائيه الابعاد وجهان احدهما ان الابعاد
 لو كانت غير متناهية لكانت ان يتوهم خطين يخرجان من نقطة واحدة
 وينتجان عدان بحيث تكون البعد الاول منهما مقدارا والثاني
 ضعف الاول والثالث مثلث امثاله وهكذا الى غير النهاية
 فيمكن ان يكون فيما بينهما بعد مثل على امثال البعد الاول
 امثالا لا غير متناهية والبعد مثلث على امثال الاول امثالا لا
 غير متناهية بعد غير متناهية فيمكن ان يكون فيما بين الخطين الموهومين
 بعد غير متناهية مع كونه محصورا بين الطرفين الحاصرين هذا خلف
 فالابعاد متناهية **الثاني** ان وجود الابعاد غير متناهية
 مع وجود الحركة المستديرة ملزم للمحال فكيف منقيا للحركة
 المستديرة موجودة فلم نمتناهي الابعاد وانما قلت انه ملزم
 للمحال لانها لو وجدت لكانت ان يتوهم خطين متناهية في الابعاد الغير
 المتناهية وخطا اخر متناهي خارجا عن مركز الكثرة موازيا له
 متحركا في التوهم مع حركة الكثرة المستديرة ولو امكن ذلك فاما
 ان يمكن عود الخط الغير المتناهي الى وضع الاول اطلاقا فيمكن ان
 لم يمكن يلزم وجود الحركة المستديرة مع امتناع عود الخط المتحرك
 معها في التوهم الى الوضع الاول وهو محال وان لم يكن فاما ان
 يوجد في الخط الغير المتناهي نقطة هي اول نقطة المساومة
 او لا يمكن فان لم يكن يمكن عود الخط الى الوضع الاول مع عدم
 صيرورة مساومة الخط غير المتناهي وهو محال وان امكن
 لنم امكان وجود نقطة في الخط غير المتناهي موصوفة بانها
 اول نقطة المساومة وهو محال لان كل نقطة يفرض فيها انما
 اول نقطة المساومة فانه يوجد فوقها نقطة تكون المساومة
 معها قبل المساومة مع النجانية فيستحيل وجود نقطة
 هي اول نقطة المساومة ولقائل ان يفوق لا سلم ان الابعاد
 لو كانت غير متناهية لكانت ان يتوهم خطين يخرجان من نقطة

واحدة وثبات على الوجه المذكور وان سلمنا ذلك ولكن لم قلنا بانه
 يمكن ان يكون فيما بينهما بعد مشتمل على افعال الاول امثال الغير منها هيته
 وانما يلزم ذلك ان لو حصل هناك بعد هو آخر الابعاد حتى يشتمل
 على امثال الاول امثال الغير منها هيته وعلى الثاني اننا لا نسلم
 انه لو وجد لا يمكن ان شوم خطين على الوجه المذكور وان سلمنا
 ذلك ولكن لم قلنا بانه لا يمكن ان يوجد نقطة بالثبوت موصوفة بامنا
 اول نقطة المسماة قوسه كل نقطة فانه يمكن ان يكون فوقها نقطة
 اخرى قلت نعم ولكن لم قلنا بان ذلك يمنع وجود نقطة بالثبوت هم
 موصوفة بانها اول نقطة المسماة لا بد له من برهان ومنهم من
 احتج بالنسبة بان قال لو كانت الابعاد غير منها هيته لا يمكن ان
 شوم خط يخرج من نقطة الى غير النهاية وشوم عليه نقطة
 اخرى بحيث يكون البعد بينهما بمقدار ارج فيحدث خطان غير
 منها هيته فالخط الثاني اما ان ينطبق على الاول الى غير النهاية
 بمقابلة الجزء الاول بالاول والثاني بالثاني وهما جارا ولا ينطبق
 فان لم ينطبق عليه كان منها هيته فيكون الاول ايضا منها هيته هذا خلف
 وان انطبق عليه كان الذي يمثل الثاني هو محال وقد مر ضعفه
 في الحلل والمعلولات فليس قال لو كانت الابعاد منها هيته
 ووقف شخص على النهاية فان امتنع ان يخرج يده فبهاك جسم مانع
 فلا يكون النهاية نهائية وان لم يمنع فبهاك شيء يقبل الزيادة والتقصير
 فهو مقدار فيلزم ان يكون للنهاية امتداد وهو محال ولان الجسم ما هيته
 لا يمنع نفس مفهومها من وقوع الشك فبهاك وجود اجسام غير منها هيته
 فبهاك وجود البعد الغير منها هيته قلت لا نسلم انه ان امتنع
 مد اليد يلزم ان يكون هناك جسم مانع فان من الجائز ان يكون امتناع
 مد اليد لعدم القضا وان سلمنا ذلك ولكن لم قلنا بان شانه في الابعاد
 مع وقوع الشخص على النهاية اذ كان محالا يكون الشك في محال وهذا
 لان المحال لا يتم من المجموع من حيث هو مجموع ولا يلزم من استحال المجموع
 امتناعه ننا هي الابعاد اما قوله بان الجسم ما هيته لا يمنع نفس
 مفهومها من وقوع الشك قلت نعم ولكن لم قلنا بانه يلزم من هذا
 وجود اجسام بلا نهائية دفعة فان من الجائز ان لا يكون الماهية
 مانعة من الشك ويكون وجودها في اربعة مختلفة على اننا نقول
 نحن ندعي ان الابعاد الغير منها هيته ليست موجودة فلم قلنا بانه
 يلزم من امكان وجود اجسام غير منها هيته وجودها بالافعال
 ولا يوجد المقدار معارفنا عن المادة والا كان غيبا مائة عن المادة
 ولو كان كذلك لمحل فيها والثاني كاذب فاما مقدم مثله والمقدم
 ممنوع عن على ما قد عرفت ويغادر في الخلل لانه يمكن ان تخيل

المقدار متافعا عن كل المواد فاذا تخيلنا الشئ غير ان ينفذ
 الى ما عداه يسمى ذلك جسما فكلها ولا يمكن ان تخيل الشئ الا منها هيته
 فليز من سطح فاذا تخيلنا ذلك السطح من غير ان ينفذ الى شئ
 ما يفارقه من الكيفيات مثل اللون والصفو وغير ذلك يسمى سطحا
 فكلها وكذا الخط والنقطة ثم الشئ يمكن اخذ لا بشرط شئ ويمكن
 اخذه بشرط لا شئ واما السطح والخط فلا يمكن اخذهما بالاعتبار
 الثاني لا نانا ان تخيلنا السطح ولا تخيله الا بحيث يفرض فيه جناس
 فيكون ذلك جسما لا سطحا فالسطح لا يمكن ان تخيل بشرط ان لا يكون
 معه شئ ويمكن اخذهما لا بشرط شئ لا ننا تصور الخط وتخله على كل
 خط وكذا السطح ولا يمكن ذلك الا اذا كانا موجودين لا بشرط شئ
 والسطح والخط والنقطة لا تتميز في الوضع لكن النقطة لو تميزت
 في الوضع لكان ما منها الى جهة غير ما منها الى جهة اخرى فليز انفسا
 ولو كان للخط وضع مستقل لكان تميزه غير بيباه فليز انفسا في
 جهتين ولو كان للسطح وضع مستقل لكان اعلاه غير اسفله فيكون
 مستقما في العمق هذا خلف **اللامع التاسع** في الكيفيات
 وهو العرض الذي لا يتوقف بظهوره على تصور غيره ولا تقصير في
 القسمة واللا قسمة ايضا اوليا فاما العرض يتميز عن الجوهر والذات
 لا يتوقف بظهوره على تصور غيره عن الاعراض النسبية ويقولون
 لا تقصير القسمة واللا قسمة عن الكم وانما يفيدنا بالافاضة الاولى
 ليعتدح فيه العلم بالمعول الذي لا ينقسم فانه تقصير اللا قسمة
 بواسطة وحدة المعلوم لا لذاته والكيفية ان لم يكن محضة بالكميات
 فان كانت محسوسة فهي الانفعالات والانفعالات وان لم يكن
 محسوسة فان كانت استعدا اذ انحوا الانفعال واللا انفعال كالصلابة
 واللين فهي اللا قوة والقوة وان لم يكن استعدا اذ ابل كما لا يفي
 الحان والملكة وهي الكيفيات النفسانية وان كانت محضة بالكميات
 كالزجاج والذو جية فهي الكيفيات المحسوسة بالكم فانواع الكيفيات
 اذا اربعة النوع الاول الكيفيات المحسوسة وهي ان كانت
 راسخة فهي الانفعالات كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وان
 كانت غير راسخة فهي الانفعالات كحرارة الخمر وصفرة الوجع
 وانما سميت بذلك الاسم لانفعال الجواس عنها اولا بخلاف الحركات
 والاشكال والعدد والمحسوسات اما المحسوسات او مبصرات
 او مسموعات او مزوفات او مسمومات اما المحسوسات فهي الحرارة
 والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة
 والرشاشة والبلة والتقل والحقة اما الحرارة والبرودة فهما
 من اجلي الكيفيات فلا حاجة لهما الى التعريف ومن شأن الحرارة

نفرد في المختلفات وجمع المنشاكلات لانها تفيد الميل المصعد
 بواسطة الشئ فان المركبات لما كان تركبها من اجسام مختلفة
 في اللطافة والكثافة وكل ما كان الطيف كان افضل الخفة من
 الحرارة فالهوا اسرع فنبول اذ كان من الماء وهو اسرع من الارض
 والحرارة اذ عملت في المركب باء الاقل لها الى التمدد قبل
 مبادرة الاطباء والابطال قبل العامي فيعرض فرخ كثر في تلك
 الجملة المختلفة الطبايع التي حصل منها المركب ثم حصل منها عند
 تفريق تلك الاجزاء المختلفة اجتماع المنشاكلات بمقتضى طبيعتها
 وهذا انما يعرض في المركب الذي لا يكون لها بيطة شديدة الالتصاق
 واما الذي يكون النية شديدة افا ان يكون الطيف والكثيف
 فيه فربما لا يغفل الولا يكون فان كان الاول فاذا افوت ثاثير
 الحرارة حدثت فيه حركة دورية كما في الذهب فان الطيف اذا
 مال الى النقص جذب الكثيف الى اسفل فحدثت الحركة الدورية
 وان كان الثاني فان كان الغالب هو اللطيف فضا عد واستصح
 الكثيف والافان لم يكن الكثيف غالبا جد انث الثاثير في ثلثيته
 واللام يفوق على ثلثيته ومن اسباب حدوث الحرارة الحركية
 ومنهم من جعل للبرودة عدم الحرارة عما من شأنه ان يكون جارا
 وهو باطل لفرس البرودة محسوسة ولا شئ من العدم كذا لك
 واما الرطوبة فهي الكيفية التي بها يصير الجسم سهل التشكل
 وسهل التزك له والبوسة هي الكيفية التي بها يصير الجسم عسر
 التشكل وعسر التزك له والرطوبة غير السيلان فانه عبارة عن
 حركات توجد في اجسام متفائلة في الحقيقة متوافقة في الحسن
 يفتح بعضها بعضا حتى لو وجد في التراب كان سبيلا واما
 اللطافة فقال على رقة القوام وهي سهولة الاشكال الغريبة
 وتلكها ونبول الانقسام وسرعة الثاثير من الملاقاة والتشفا فيه
 وقد يقال الكثافة على مقابلتها والذبح هو الذي يسهل
 تشكيله ويصعب تغيره بل عند منصل والحسن بالعكس
 والجسم ان لم يكن طبيعته حقيقية للرطوبة فان لم يلصق به جسم رطب
 فهو الجاف وان التصق فان كان غايضا فيه فهو المشفع والافقو المثل
 والذبح المنفوخ المسكن تحت الماء فربما فيه مدافعة لها بطة
 والادنى هي الخفة والثانية هي الثقل واما المصراش فالرياض
 منها فربما عند مخالطة الهواء للاجسام المتفائلة المتفاعدة
 فانما من التلج ابيض فلا سبب هناك الا ان اجزاء صغارا جديدة
 شفاة مخالطة الهواء ونقد فيها الصنوع وكذلك البلور المسوي
 والذجاج الصافي المسحوق ياتي كل واحد منها ابيض لما ذكرناه

فبول

مراحم

وقد يكون كيفية خفيفة فاعنه بالجسم كيبا من البين المسلوب وليس
 ذلك بسبب ان النار احدثت فيه الهوائية فانه يصير بعد الطبخ
 أثقل واما السواد وغيره من الالوان فهي كقياث حقيقته
 محسوسة واما الصنوع فانه ما هو اول ومنه ثاثير فان الهواء
 المقابل للشمس يصير مستنصبا وانه مقابل للوجه الارض فيصير
 مضيا له فالصنوع الحاصل من المضي لذاته هو الصنوع الاول الحاصل
 على وجه الارض من المضي بخبره هو الصنوع الثاني والذي يدل
 على ان الهواء يتكيف بالصنوع انا نذكر الجو الذي في اوقت الشرق
 وقت الصباح مضيا ولولا كيف به لما صار مشاهدا والظلم
 هو الصنوع الثاني والظلمة عدم الصنوع عما من شأنه ان يصير مستنصبا
 ومنهم من زعم ان الصنوع الحسام شفاة متفائلة عن المضي
 منطلعة بالمستنصبي وهو باطل لانه لو كان جسما لكثيف حركته
 بالاطيح الى جهة واحدة فلا يحصل الاستفالة الا من جهة واحدة
 والثاني كاذب فالقدم مثله وانجوا على كونه جسما بان الصنوع
 متحرك وكل متحرك جسم فالصنوع جسم وجوابه منع الصنوع فان
 المضي لما كان عالما سبق الى الوهم ان الصنوع متحرك ومنهم من زعم
 ان الظلمة كيفية مانعة من الابصار وهو باطل لفرس شخص اذا
 جلس في غار مظلم وكان في الخارج نار جلس بقربها جماعة فانه
 يراهم ولو كانت الظلمة كيفية مانعة من الابصار لكان المانع من
 رؤيتهم موجودا فوجب ان لا يراهم والثاني كاذب فالقدم مثله
 وقيل ان الالوان غير موجودة في الظلمة لانا لانها اما لحد
 او لكون الظلمة كيفية مانعة والثاني باطل لما مر فتعين الاول
 واجيب عنه باننا تمنع الحصر فان عدم الروية جاز ان يكون احدهم
 الشرط وهو الصنوع واما المسموعات فهي الصوت والحرف
 وهي كيفية تعرض للصوت يميز بها بعض الاصوات عن البعض
 في الحدة والنعلة يميز في المسموع والسبب الاكثر في الصوت
 نهج الهواء وليس المراد من التمزج حركة اشفالية من هوا واحد
 بجينة بل حاله شبيهة بتمزج الماء فانه امر حدث بصدده بعد
 صدم وسكون بعد سكون وسبب التمزج احساس عفيف وهو
 الفزع او فزع عفيف وهو الفزع اما الفزع فانه تمزج الهواء
 ان ان ينفذ من المسافة التي سلكها الفزع الى جسمها بعنف
 شديد وكذا الفزع ويلزم منه ما جئنا ان يقال هو الهواء المتناهد
 للفزع والتمزج الواقع هناك وينتفق الاحساس
 بالصوت على وصول الهواء الى الصماخ لانه يميل من جانب الى
 جانب عنه هبوب الرياح ومن اخذ ابوية ووضع احد طرفيها

كذا
 في
 قوله
 ان
 الصنوع
 متحرك
 فانه
 باطل
 لانه
 لو
 كان
 جسما
 لكان
 متحركا
 فوجب
 ان
 لا
 يراهم

على فيه وطرفها الآخر على صماخ انسان اخر وكلم فيها بصوت عال
 فانه يسمعه ذلك الانسان والخاص من واذا ارادنا انسانا من
 البعد ضرب فاسا على خشبة فانا نرى الصرير قبل سماع الصوت
 فذلك على ان الحساس بالصوت يتوقف على وصول الهواء الى
 الصماخ والصوت موجود في الخارج لانا اذا سمعنا الصوت اذ كنا
 جهنم ولو لم يكن موجود في الخارج لكان اذ كان حال وصوله الى
 الصماخ ولو كان كذلك لما اذركما جهنم واما الصدى فبسببه
 ان الهواء اذا امتوج وقاومه جسم كحيل او جدار امس عنده حتى
 انصرف الى جانبه على ذلك الشكل فحصلت له صوت هو الصدى
 واما الكيفيات المذوقة فالجسم الذي هو عديم الطعم في النفس
 لشدة كثافته لكنه اذا اخلط به اجزا حارة او باردة او طعم
 كالنحاس سمي ذلك الطعم نقاهة وبذلك النقاهة على عدم
 الطعم ايضا ثم الجسم لا يخلو اما ان يكون لطيفا او كيفا او معتدلا
 والفعل في الثلثة اما الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة
 بينهما فلما اذا فعلت في الكشف حدثت الحرارة او في اللطيف
 حدثت الحرارة او في المعتدل حدثت الملوحة والباردات فعل
 في الكشف حدثت الحفوضة او في اللطيف حدثت الحفوضة او في
 المعتدل حدثت الغليظ والمعتدل ان فعل في اللطيف حدثت
 الدسومة او في الكشف حدثت الحلاوة او في المعتدل حدثت
 النقاهة الغيب البسيطة واما المسمومات فليس لها اسم مخصوص
 الا من جهة الموافقة والمخالفة بان يقال راحة طيبة او راحة
 مشددة او من جهة ما يشار بها من الطعوم بان يقال راحة حلوة او
 حامضة النوع الثاني الكيفية الاستعدادية وهي ان كان
 استعدادا شديدا نحو اللانفعال سمي قوة كالصلابة والمطخا
 وان كان نحو الانفعال سمي ضعفه ولا قوة كاللين والمراضية
النوع الثالث الكيفيات النفسانية وهي ان كانت غير راسخة
 تسمى حالا وان كانت راسخة تسمى ملكة والافتراف بينهما بالعوارض
 المتفاوتة دون الفصول فان الكيفية الواحدة قد يكون حالا
 ثم يصير ملكة كالكتابة ولتكن اولها في العلم وهو حصول ماهية الشيء
 والعقل مجردة عن اللواحق الخارجية والصورة الكلية للجواهر
 وان كانت موجودة في الموضوع في الحال لكن يصيد على ماهيتها
 انها لو وجدت في الاعيان كان لها وجود من الخير لا في موضوع
 لا ينافي بكونها موجودة في موضوع بوجود ذهني بغير جوهر
 وموجودة في الموضوع في الحال والعلم قد يكون تفصيليا كمن علم
 ماهية مركبة وكانت اجزاؤها مفصلة في العقل متميز بعضها

عن البعض وقد يكون اجماليا كمن علم مسألة ثم غفل عنها ثم سئل عنها
 فانه يحضر عنده حالة بسيطة هي مبدأ التفصيل تلك الاشياء التي كانت
 منصورة على التفصيل فليكن فاك بان هذه الاجزاء اما ان تكون معالما او
 لا تكون معلومة واياما كان يلزم بطلان العلم الاجمالي اما اذا لم يكن
 معلومة فطاهر واما اذا كانت معلومة فانه يلزم ان يتميز بعضها
 عن البعض على التفصيل فليكن لا نسلم انها لو كانت معلومة يلزم
 ان يتميز بعضها عن البعض وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن من العلم بالشيء
 العلم بامثاله عن غيره فلم قلتم انه يلزم وبطلانه ظاهر لانه لو لم يكن
 من العلم بالشيء العلم بامثاله عن غيره للزم من العلم بالامثاله العلم
 بامثاله بالامثاله فيلزم من العلم بالشيء الواحد العلم بامور غير متناهية
 وهو معلوم البطلان بالضرورة وللتغفل مراتب الاولى: التغفل
 بالقوة وهو عدم التغفل عما من شأنه ان يحفل ويسمى التغفل الاول
 والثانية ان يحصل البداهات وتصير النفس مستعدة للثبات
 النظريات وهو التغفل بالملكة والثالثة ان تحصل النظريات
 وتصير مخزونة بحيث يسهل النفس على استحضارها متى شئت
 وهو التغفل بالفعل والرابعة ان يحفل بالنظريات ولا يغيب عن النفس
 ويحفل انها يحفلها وهو التغفل المستفاد وقيل ان النفس اذا ادركت
 ذاتها يكون العاقل عين المعقول فلا يكون العاقل عبارة عن حصول
 ماهية الشيء فليكن لا نسلم ان العاقل يكون عين المعقول فان المعقول
 يكون صورة لا يمنع الحمل على كثيرين وان لمنا انه يكون عينه ولكن
 لم قلتم بان التغفل لا يكون عبارة عن حصول ماهية الشيء وهذا لان
 حصول ماهية الشيء اعلم من حصول ماهية الشيء المغاير ولا يلزم من
 كذب الاخص كذب الاعم واذا افترقنا شيئا ثم اوجدناه فذلك يسمى
 علما فعليا واذا اوجدنا شيئا في الحال وحواذ ما هيته يسمى ذلك
 علما انفعاليا واما كيفية حصول المعقولات للنفس فاعلم
 ان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن المعقولات وهي قابلة لها
 والا لما صارت قابلة لان بالذات استكمال ذواته الا ان
 حصولها يتوقف على حصول الشرائط وارتفاع الموانع وذلك
 انما يكون بكثرته الاحساس بالجزئيات والا لم تحصلت العلوم
 في مبدأ الفطرة فاذا حصل ذلك حصل الاستعداد اذ التام لقبول
 المعقولات فحصل المعقولات بالفعل فان كان حضورا شين
 منها كافيا في جزم الذهن ببسببه احدهما الى الآخر نفيا او اثباتا
 حصل الجزم بمجرد ذلك وان لم يكن كافيا لتوقف على استخراج
 الوسط الذي يحصل به نسبة احدهما الى الآخر نفيا او اثباتا
 ويختلف مراتب النفوس في استخراج تلك الاوساط فالنفس

التي هي اصابته الحدود الوسطى من غير تكلف ونفوي على ثبوتها
في فرضه واسرع زمان في القوة القدسية ويقابل به البلد
لا يبدل شيئا وفيها منها المتوسطات على اختلاف درجاتها وللناس
خلاف في ان الفكر هل يحيا مع العلوم النظرية ام لا فان اريد بالفكر
الحركات التخيلية في لا يحيا مع العلم لانها معداة سابقة على
حصول العلم وان اريد به العلوم المرتبة التي تحصل من ترتيبها
في العقل حصول العلم للنظر فلا شك في كونه مجازيا لها لانها
موجبة لحصولها والموجب لا بد من اجتماعه مع المعلوم واحتقوا
ايضا في ان العلم بالعلة هل يوجب العلم بلائذ منه القريب ام لا
فان اريد به ان تصور العلة يوجب تصور لافها القريب فذلك
غير واجب والا لزم من تصور الماهية تصور جميع لوازمها القريبة
والبعيدة وذلك معلوم بالاطلاق بالبداهة وان اريد به ان تصور
الماهية مع تصور لافها القريب يوجب جزم الذهن بنسبته الى
الماهية فذلك حتى اذا لازم القريب عن ما يلزم من تصور الماهية
تصوره وما لا يتوقف نسبه الى الماهية في العقل الى امر آخر
والعلم بوجوده له سبب لا يحصل الا بعد وجود العلم بالسبب
لان ما له سبب فهو ممكن لذاته والممكن لذاته لا يكون وجوده واحيا
يد انه فاذا نظر اليه من حيث هو هو كان غيبا وح واذ نظر الى
سببه كان واجها وهو المطلوب وكل ما يعلم بسببه يعلم كليا
لانا اذا علمنا ان الالف موجب للباء فقد علمنا الباء وحلنا صدور
عن الالف والباء كلي وصدوره عن الالف كلي وبقينا الكلي بالكل كلي
فكون المعلوم كليا وكذا اذا علمنا ان الالف المقترن با مود كلية
موجب للباء المقترن با مود كلية فالالف المقترن با مود كلية
كلي والباء المقترن با مود كلية كلي وصدوره عن الالف المقترن
با مود كلية كلي وبقينا الكليات بالكلية يتلوا بوجوب الشخصية
فالمعلوم كلي ومن هذا بين ان الصورة التي تحصل في العقل من
الجزئي الواقع في الخارج يكون ايدا كليه لان تلك الصورة مركبة
من ماهية كلية مع عوارض كلية وفقد الكلي بالكل كلي فذلك
الصورة كلية لا تمنع الجزئي على كثيرين وان كان المطابق لها
في الخارج امرا واحدا فقط والعلم يجب تغييره عند تغيير المعلوم
لان العلم مطابق للمعلوم والمطابق للشي لا يطابق ما خالفه الطبا
بح الكلية التي تمنع تغييرها استحال تغيير العلم بها واما الجزيات
فلما لم تمنع تغييرها لا تمنع تغيير العلم بها والعلوم النظرية وان
كانت ضرورية للزوم عن المقدمات لكنها لا تصير ضرورية
لان الضرورة كيفية للزوم فقط لا كيفية للزوم واختلفوا في

ان كل مجرد هل يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها ام لا احتجوا
على وجوبه بان كل مجرد يمكن ان يعقل وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان
يعقل مع غيره من المعقولات وكل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن
ان يفارقه صور المعقولات في العقل وكل ما يمكن ان يفارقه صور
المعقولات في العقل يمكن ان يفارقه صور المعقولات وكل مجرد
يمكن ان يفارقه صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن للمجردات
فهو واجب الحصول لها والا لبقى بالقوة فيكون له تعلق بالمادة
فالجهد عن المادة له تعلق بالمادة هذا خلف فلما لا نسلم
ان كل مجرد يمكن ان يعقل فان الواجب لذاته مجرد ومنه ان يعقل
وان سلمنا ذلك ولكن لم قلنا بان كل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل
مع غيره فانه لا يلزم من كون الشيء ممكنا وحده ان يكون ممكنا مع
غيره وان سلمنا ذلك ولكن لم قلنا بان كل ما يمكن ان يعقل مع غيره
يمكن ان يفارقه صور المعقولات بل يمكن ان يكون حاله مع غيره في العلم
ولكن لما ذ ايلزم من هذا المكان ان يحل فيه صور المعقولات حتى
يلزم منه ان كان ان يفارقه صور المعقولات وان سلمنا ذلك ولكن
لم قلنا ان كل ما يمكن ان يفارقه صور المعقولات في العقل يمكن ان
يفارقه صور المعقولات في الخارج وهذا لان المقارنة في العقل
خلق لها في العقل والمقارنة في الخارج عبارة عن حلول احداهما
في الاخرى فلم قلنا بانه يلزم من مكان الاول مكان الثاني فلو
بانه اذا امكن نفس المقارنة فمقدور وجودها في الخارج يمكن نفس
المقارنة قلت نعم ولكن قلنا بانه يلزم من امكان نفس المقارنة
امكان حلول المعقولات فيها ليجوز ان يصدق عليها امكان نفس
المقارنة بان يصدق عليها انها يمكن ان يعقل مع غيرها ولا يمكن
ان يحل فيها المعقولات وان سلمنا ان كل مجرد يمكن ان يعقل ولكن
لم قلنا بان يمكن حصوله للمجردات بحصوله بالفعل واما قوله
لوبي بالقوة لكان له تعلق بالمادة قلت لا نسلم لانه من مذهبنا
وليس كذلك الآن في كيفية الكيفيات النفسانية فالقدرة هي القوة
التي يكون مبدأ الافعال مختلفة والقوة مبدأ الفعل في آخر من حيث
هو في آخر والخلق ملكة يصدر بها عن النفس قوة من غير تقدم
روية والغريزة بين وبين القدرة ان يثبت القدرة الى الضدين
على السوية ولا كذلك الخلق والقدرة ادراك للملايم من حيث هو
ملايم والا لم ادرك المنة في من حيث هو وكذلك والصحة حاله او
ملكه يصدر بها الافعال عن الموضوع سليمة والمهم من حاله يصدر
بها الافعال عن الموضوع غير سليمة ولا متوسط بينهما واما
ساير الكيفيات النفسانية كالفرح والحزن والمفرد اشكال

ذكر فغنية عن التعريف النوع الرابع الكيفيات المحفظة بالكميات
وهي اما موجودة في المنفصل كالزوجية والفردية او في المنفصل
كالاستقامة والاستدارة والخط المستقيم هو اقصر خط يصل
بين نقطتين فاذا ابنتنا احد طرفيه وادرناه الى ان عاد الى وضعه
الاول حدثت الدائرة واذا ابنتنا الخط اما مركزها وهو القطر
واما نصف الدائرة الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت الكرونة
واذا ابنتنا سطح اسطوانة الى الاضلاع على احد اضلاعها وادرناه
الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت الاسطوانة واذا ابنتنا احد
الضلعين المحيطين بالعمامة من المثلث القائم الزاوية وادرناه
الى ان عاد الى وضعه الاول حدث المخروط والشكل ما يحيط
به حدا وحدود والزاوية هي التي تحدث من اتصال احد الخطيين الاخر
لا على الاستقامة وليست هي من الكم لا منها سطر عند الازدياد
ولا شئ من الكم كذلك فليس فاك يا هنا من الكم لا منها تفعل المساواة
والمفاد وتفعلت لا تسلم انه يلزم من ذلك ان يكون كما فان من
المحتمل ان يكون قبولها المساواة والمفاد وثمة بالعرض بان يكون
محالها كما **اللامع العاشر** في الاضافة المضاف
يقال بالاشترار على نفس الاضافة وهو المضاف الحقيقي وعلى
المجموع المركب من مجموعها معا كلاب وهو المضاف المستنور
والمضاف خاصيتان المتكافؤ في لزوم الوجود وجوب الانعكاس
وهو ان حكم ياضافة كل واحد الى صاحبه فانه كما يقال الاب ابو الابن
واكذلك يقال الابن ابن الاب والاضافة ان كانت في احد الطرفين
محصلة او مطلقة كانت في الطرف الاخر كذلك فالنصف المطلق
بازاء النصف المطلق والنصف المعين بازا النصف المعين واما
تخصيل موضوعها فلا ينفى تحصيلها فان الراسية اضافة عارضة
لعضو ما بالقياس الى ذى الواس واذا صار ذلك العضو من
حيث هو جوهر محصل الحنى صار هذا الراس لم يلزم من العلم به
العلم بالشخص المعين الذي له ذلك الراس من الاضافة ما هو
منفرد في الطرفين كما لمساوون والمتشاكل ومنها ما هو مختلف
فيها اما احتلا فامحرودا كالنصف والضعف او غير محدود
كما تزايد الناقص والمضافان الى احتياجا في انصافها بالاضافتين
الى صفة حتمية كاليمين واليسار او احتياجا اليه كالحاشق
والمعشوق فان في الحاشق هيئة ادراكية هي مبدأ الاضافة
وفي المعشوق هيئة مدركة لاجلها صار معشوقا او محتاجا احدهما
اليه دون الاخر كما لم والمعلوم فان العالم لا يضاف الى المعلوم
الا بحصول صفة حتمية فيه ولا كذا المعلوم والاضافة

فعرض للمفولات كلها اما في الجوهر كلاب والابن وفي الكم
كالعظيم والصغير الفليل والكثير والياف كاللحم والابن
وفي المضاف كالاتحاد والاقرب وفي آين كلابي والانسفال
وفي مبي كالاتم والاحد وفي الوضع كالاتم اسفيا وانحاء
وفي امكن كالاتم والاكسني وفي العمل كالاتم والاصم
وفي الاتعمال كالاتم تسخنا وتقطعا والمفاد على الشئ
قد يكون بالزمان كقدم الاب على الابن وقد يكون بالبطع كقدم
الواحد على الاثنى وقد يكون بالعلية كقدم ضوء الشمس على ضوء
ما استنار به وقد يكون بالرنية وهو الذي يكون اقرب الى مبدا
معنى بالعرض كقدم النوع السابق على النوع الذي فوفه
اذا ابنت من النوع السابق وقد يكون بالشرف كقدم العالم على
الحاصل والمتناهيان هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شئ من
جنسهما سواء كانت منفقة في تمام النوع كسب وسيل ومختلفة
كنصف من جرح وشجر ويقال لهما المنساويان ايضا والامساك
اللذان مختلفان انما في الوضع ويتحد طرفاهما والتمام هو
الذي يحصل له جميع ما ينبغي ان يكون حاصله وهو الكامل ايضا
فان كان تمام غيره حاصل منه فهو في التمام والممكن في هو الذكر
اعطى ما به يمكن من تحصيل كماله كالتفوق السماوية والناقض
ما لا يمكن كذلك واما سائر الاعراض الشخصية فقد سبق بغيرها
وليس فيها احكام زائدة وما ذكرنا في انصافها عن الخارج
فقد سبق الجواب عنه **المقالة الرابعة**
اللامع الاول في ان مبدأ كل موجود من الموجودات موجود واجبة لذاته
اعلم ان جملة الموجودات من حيث هي تلك الجملة ليست واجبة
بذاتها لانها لا تنفك عنها التي هي ممكنة لذاتها ووجودها
من مرجع متقدم عليها با لوجود وذلك المرجع ليس خارجا عنها
اذا الخارج عنها معدوم والمعدوم لا يكون مرجعا للوجودات
فهو اخل فيها فاما ان يكون واجبا لذاته او مكنا لذاته والممكن
باطل لانه لو كان ممكنا فان كان علة لعلته اما بواسطة
او بغير واسطة كان منفقا عليها وهو محال وان لم يكن علة
كان غيره مستغلا وقد فرض مرجعا هذا خلف فليكن كونها واجبا
لذاته والاسكال عليه تامر والواجب لذاته واحد لانه لو حصل
اثنان لكانا مشتركين في وجوب الوجود وجوب الوجود نفس
ماهية واجب الوجود فيلزم اشتراكهما في الماهية ولا بد ان
عنا ذلك واحد منها عن الاخر با حرم من الامور متباينة الامتياز

ان كان فضلا كان كل واحد منهما مركبا من جنس وفصل وكان
مفتقرا الى اجزائه التي هي غيره والمفتقر الى الغير ممكن
لذاته هذا خلف ولانه لو كان مركبا من الجنس والفصل فان
كان الجنس علة للفصل كان الفصل لازما للجنس هذا خلف
وان كان الفصل علة للجنس كان الماهية الواحدة لذاتها
معلولة للفصل وهو محال وان كانا معلولين علة واحدة
كان الواجب لذاته معلولا وهو محال وان لم يكن كذلك امتنع
التركيب بينهما وقد فرضنا التركيب هذا خلف وان كان
بالنعتين فالنعتين ان كان معلول الماهية كان لازما لها هذا
خلف وان كان معلول سبب منفصل كان الواجب لذاته محتاجا
الى غيره وهو محال ولانه لو حصل اتان في الوجود لكان
كل واحد منهما مركبا مما به الامتياز وما به الاشتراك فالواجب
لذاته مركب وهو محال ولان النعتين ان كان معلول الماهية
كان نوعه محصورا في شخصه وقد فرضنا التعدد هذا خلف
وان كان معلول غيره كان الواجب لذاته معلولا وهو محال
ولان النعتين ان كان علة للماهية المشتركة كان الواجب لذاته
معلولا وان كان الواجب لذاته علة يلزم وجود العلة مع عدم
المعلول وان كانا معلولين علة كان الواجب لذاته معلولا
هذا خلف واذا ثبت ان الواجب لذاته واحد وقد ثبت ان
السلسلة في العلم محال بل لا بد من الاثنين في وجود واجب
لذاته لزم ان يكون مبدءا لكل موجود من الموجودات واحد
واجبا لذاته وهو المطلوب ولقابل ان يمنع كون وجوب
الوجود بنفسه ان واجب الوجود فانه عبارة عن عدم الافتقار
الى الغير واذا كان كذلك فلا يلزم من اشتراكهما في وجوب
الوجود اشتراكهما في الماهية فليس قال مرجح جملة الموجودات
ليس واحد من الجملة لان الجملة متوقفة على غير واحد
منها فلا يمكن امرار واحد وان المرجح هو الذي اذا
فرض مع عدم غيره وجب وجود المعلول والواحد من
الجملة اذا فرض مع عدم غيره لا يجب وجود الجملة فلا يكون
الواحد مرجحا لها قلت لا نسلم ان الجملة اذا كانت متوقفة على
غير واحد منها لا يكون المرجح واحدا منها وانما يلزم ان لو لم يكن
مرجحا لكل واحد منها اما اذا كان مرجحا لكل واحد اباو اسطة
او غيره واسطة كان مرجحا للجملة واما قوله بان المرجح هو
الذي اذا فرض مع عدم غيره وجب وجود المعلول قلت
لا نسلم بل المرجح هو الذي اذا فرض مع عدم غيره الذي

ليس معلولا له وجب وجوده وكل واحد من الجملة ما عدا الواجب
لذاته معلول له فاذا فرض الواجب لذاته مع عدم واحد منها
كان المفروض هو المرجح مع عدم غيره الذي هو معلول له
فلا يجرم لا يجب وجوده معلول فليس قال لو كان مبدءا جملة
الموجودات موجودا واجبا لذاته فاما ان يكون الوجود
نفسا ماهية او زائدا عليه والاو باطل للوجود منفرد
ولاشي من الواجب لذاته كذلك والثاني ايضا باطل لان الوجود
لو كان زائدا كان فاعلا للوجود وقابلا له فيلزم التركيب
في ذاته قلت لا نسلم وهذا لان الجملة الفاعلية هي الماهية
والقابلية لازمة لتلك الماهية فكون الماهية لازما
لحدها بلا شرط وهو القابلية ولا خرب بشرط القابلية وهو
الوجود فليس قال لو كانت القابلية لازمة له لكان فاعلا
لتلك القابلية وقابلا لها فكونها قابلية اخرى ويكون
بين الماهية والوجود قابلية بلا نهاية قلت لا نسلم
وانما يلزم ذلك ان لو كانت القابلية صفة وجودية فلم
قلتم انه كذلك لا بد من برهان **اللامع الثاني**
في صفات جلاله الواجب لذاته ليس بغيره لان الجوهر هو
الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كان وجودها من الغير
لا في موضوع ولا شئ من الواجب لذاته كذلك ليس يحض لاسياله
افتقاره الى غيره ليس سادة لصورة والاعتقاد وجوده
محتاجا الى غيره ولا صورة مادة والالتوقف بشخصه على
المادة ولانه يلزم ان يكون الغنى بالذات حالا بالعرض وهو محال
ولا حسبا والاعتقاد مركبا من مادة وصورة ولا نفسا والالتوقف
بوجه ما على المادة ولا غفلا والاعتقاد ممكن لذاته وهو عالم
بذاته لان ذاته هي مجردة حاضرة له فكونها لما بها لان
العالم بالشيء هو حضور ماهية المجردة ويعلم الاشياء بذاته
لانه يعلم ذاته وهو مبدء انفاصيل الموجودات فكون غنده
امر بسيط هو مبدء انفاصيلها فكونها لما بها عالما اجماليا
والاشتغال على المقدمات ما قد سبق **اللامع الثالث**
في كيفية فيضان الممكنات عنه لا مكان اللازم لماهية
الممكن ان كان كافيا في فيضانه عن الواجب لذاته وجب دوامه
وللا مكان اختصاصه ببعض الاوقات دون البعض فتجريا
بلا مرجح وهو محال وان لم يكن كافيا لزم توقفه على امر ما وذلك
لان امره ان كان لازما لزم دوامه ايضا لما مر وان كان حادثا
كان لهذا الشئ امكانا واحدا لا مكان الا مكان اللازم لماهية

والثاني الاستعداد الثامن وهو الذي يحصل عند اجتماع الشرايط
وارتقاء الموانع وذلك يتوقف على حدوث حادث والا
لكانت العلة الثامنة حاصلة فيلزم دوامه وذلك
الحادث يتوقف على حادث آخر فيكون قتل كل حادث
حادث آخر الى غير النهاية ويكون هذه القبلات امورا
متحدة على سبيل الانقضاء فيكون قتل كل زمان زمان
الى غير النهاية فيلزم دوام الزمان ودوام الحركة الحافظة
له ودوام موصوفة متحركة ولغايل ان يمنع كون هذه القبلات
امورا متحدة فليس كذلك لو توقف كل حادث على حادث
آخر لكان الحادث السابق جزا من العلة الثامنة فيلزم وجوده
عند وجود المحلول فيلزم اجتماع الحوادث دفعة وهو محال
قلت ان اردتم بالعلة الثامنة الموتر مع الشرايط المعدة
فلا نسلم انه يلزم وجود الشرط المعد عند وجود المحلول
وهذا الآن وصول الجسم الى وسط المسافة شرط معد لوجود
الجسم في حينه الطبيعي وليس موجودا عند وجود المحلول
وان اردتم به الموتر بعد سبق الشرايط المعدة فلا نسلم
ان الشرط المعد جزا من العلة الثامنة على هذا التفسير
اللامع الرابع في ترتيب الموجودات على راسي الحكماء
قالوا ان يسلسل الحلل الى غيبي النهاية محال فلا بد من مبدأ
واجب الوجود ووجوده نفس ذاته اذ لو كان زائدا لكان
وجوده ممكنا فيكون له موثر مغاير فيكون الواجب لذاته
محتاجا الى غيره فالواجب لذاته وجود محدد فيسقط تقديره
لان الاشياء التي في الوجود المبرم بدون الا مبادي محال قالوا
لذاته واحد فالكليات كلها مستندة اليه ولا يتقرر في ذاته صفة
والا لكان فاعلا وقابلا وهو محال وهو واجب من جميع جهاته
اي لا يتوقف حاله من احواله على غيره لان ذاته اما ان يكون
كافية فيما له من الاحوال او لم يكن والثاني باطل لانه لو توقف
حاله من احواله على غيره لكان حصولها حصوله وغيبها
يخيبه وذاته متوقفة على وجود تلك الحالة او غيبها
مكون متوقفة على الغير والمتوقف على الغير ممكن لذاته
فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف وهو بسيط لا يصدر
منه الا الواحد وذلك الواحد لا بد وان يكون عقلا لما عرفت
والعقول لا بد وان يكون متكثرة لان الاجسام ليس بعضها
علم للبعض لانه لو كان كذلك فاما ان يكون الحادث علة للمحوي
او بالعكس والثاني باطل لان الصغير لا يكون علة للكبير

والاول باطل والا لكان واجب وجود المحوي متاخرا من وجوب
وجود الحاوي فيلزم ان يكون مع وجوده امكان عدم المحوي
فيكون وجود الحاوي مع عدم المحوي فيمكن ان يكون فاعلا للزيادة
والنقصان فيكون مقدارا مجردا فيلزم امكان وجود المقدار
المجرد لذاته هذا لطف واذا لم يكن الاجسام بعضها علة للبعض
فلما دخل جسم مبدأ عقلي قال لعقول متكثرة ولان حركات الفلك
ارادية لما عرفت فاما ان يكون ارادة امر جزئي او لارادة امر
كلي والاول محال والاولم انقطاعها عند حصوله فيلزم انقطاع
الزمان فيجب ان يكون لارادة امر كلي فاما مطلوب اما ان يكون
ذاتا مجردة او التشبيه بامر مجرد في تحصيل الكمالات والاول محال
لان الذات المجردة استحالة ان يحصل لغيرها فيجب ان يكون
للتشبيه والتشبيه به في جميع الافلاك اما ان يكون ذاتا واحدة
او ذاتا متكثرة والاول محال والا لكانت الافلاك متشابهة
في سرعة الحركة وبطئها وفي الجهة والثاني كاذب فاما مقدم مثله
ففيجب الثاني ففي الوجود عقول متكثرة والعقل الصادر
من المبدأ الاول يلزم الامكان لذاته والوجود من العلة وله
ماهية جوهرية فصدر منه باحد هذه الاعيان انتهيوت
الفلك وبواسطة المهيوت العمورة الفلكية ويصدر باعتبار
الاخر امر اخر وباعيان الثالث النفس الفلكية ويصدر
ايضا عن العقل الثاني على هذا الوجه عقل آخر وهكذا الى ان
ان ينهي الى عقل اخر فيصدر منه هيوت العالم العنصر
وصورها وقواها ويعرض للمهيوت بواسطة الحركات المختلفة
استعدادات مختلفة ويصدر بواسطة الاستعدادات انواع
الكائنات هذا المختص كلهم والكل ضعيف اما قوله بان
وجود الواجب لذاته نفس ماهيته قلت لا نسلم واما الحجة المذكورة
فيه فقد سبق الجواب عنها واما قوله بانه لو تقرر في ذاته صفة
لكان قابلا وفاقلا وهو محال قلنا لا نسلم بان من الجائز ان يكون
القابل ماهيته والفاعل وجوده بشرط القابلية اذ الوجود زائد
على ماهيته لما مر واما قوله بان ذاته اما ان يكون خافية
فيما له من الاحوال او لم يكن قلنا لم قلتم بان الثاني باطل قوله
بان ذاته لو لم يكن خافية لكانت حاله من احواله متوقفة على
الغير وذاته متوقفة اما على وجودها او على عدمها قلت
لا نسلم بل الذات مستلزمة لاحدهما ولا يلزم من كونها مستلزومة
لاحدهما توقفها على احدهما اما قوله بان الاجسام لو كان
بعضها علة للبعض فاما ان يكون المحوي علة للمحوي او

بالعكس قلنا لم لا يجوز ان يكون المحو علة للحاوي **واما قوله**
 بان الصغير لا يكون علة للكبير قلنا لا نسلم لا بد له من برهان
 وان لمنا ذلك ولكن لم لا يجوز ان يكون الحاوي علة للمحو **واما**
قوله بان وجوب وجود المحو يكون متاخرا عن وجوب وجوده
 فيكون مع وجوب وجوده امكان عدمه قلنا لم قلنا لم يكن امكان عدمه
 اذا كان محيا معا لوجوده يلزم امكان المجموع المركب من عدم
 المحو مع الحاوي فان امكان الشيء جاز ان يكون محيا معا لشي
 آخر ويكون حصوله بالفعل معه محالا فان امكان كتابة زيد
 مجامع لعدم امكانه وحصول الكتابة معه محال **اما قوله**
 بان المطلوب اذا كانت مجردة او النسبية بامر مجرد قلنا لا نسلم
 الحصر وان لمنا ذلك ولكن لم قلنا بان المشبه به اذا كان في انا
 واحدة كانت الحركات متشابهة في السرعة والبطء لا بد له من
 برهان وان لمنا ذلك ولكن لم قلنا بان كل جسم يقتضي وجوده
 الى عقل ولم لا يجوز ان يكون الواجب لانه يصدر عنه عقل
 وبشرط ذلك العقل يصدر عنه جسم وبشرط ذلك الجسم يصدر
 عنه جسم آخر وهكذا الى ان يحصل جميع الاجسام **واما منع**
 نفيه المقتضا فيقتضي **اللامع الخامس** في الطريقة
 التي سلكها المتكلمون في معد العالم وصفاته وكيفية فعله
 احتجوا على اثبات الصانع بوجوه **احدها** العالم حادث
 وكل حادث فله محدث فله العالم محدث وانما قلنا ان العالم
 حادث لو جهن احدهما ان كل ممكن حادث لان كل ممكن فله
 موثر والثاني انه اما ان يكون حالة المحدث او لا حالة المحدث
 والثاني باطل لانه لو لم يكن حالة المحدث فاما ان يكون حالة المحدث
 او حالة العدم والاول باطل لان التثنية حالة الوجود **احاد**
 للموجود وتخصيل للماص وهو محال والثاني محال لانه يستلزم
 الجمع بين الوجود والعدم فتعني ان يكون التثنية حالة المحدث
 يكون كل ممكن حادثا **الثاني** ان الاجسام لو كانت اذلية فاما
 ان يكون مخرجة في الازل او ساكنة والعسمان باطلان **اما الاول**
 فلانها لو كانت مخرجة في الازل والحركة من حيث هي حركة نقصية
 المسبوقية بالغير والازل بيا في المسبوقية بالغير فيلزم الجمع
 بين المتناقضين **واما الثاني** فلانها لو كانت ساكنة في الازل
 لا تمتنع الحركة عليها لان السكون اما ان يتوقف على شرط حادث
 او لا يتوقف والاول محال لان الموقوف على الحادث حادث
 والسكون الازل ليس بحادث فلا يكون موقفا على شرط حادث
 فتعني الثاني واذا لم يتوقف على شرط حادث كان جملة ما

بالعقل

يتوقف عليه السكون حاصل في الازل فيلزم وجوب وجوده **بعلة**
 فيمنع زواله واذا امتنع زوال السكون امتنع الحركة والثاني
 كاذب لان كل جسم يفرض فاما ان يكون مركبا او بسيطا **واما**
 كان لا تمتنع حركته اما اذا كان مركبا فلانه حينئذ يكون مجتمعا
 من البسيط والنسب يربط ما كان هوذا الى الاجزاء الطبيعية فيصح
 الحركة عليها **واما اذا كان بسيطا** فلان ما يصح على احدى جانبيه
 يصح على الجانب الآخر والا فتنقض احدهما خاصية ليست للجانب
 الاخر فلا يكون منشأ منه الطبيعة ولا يكون بسيطا واذا صح على
 احدى جانبيه ما يصح على الاخر **امكن** ان يصير منه يسارا او يساره
 يمينا فيصح عليه الحركة **الثاني** ان العالم متناه فيكون مخصوصا
 بمقدار معين وشكل معين وذلك مقتضا للشكل اما ان
 يكونا الجسميين او لا **الجسميين** او للصورة النوعية او لسبب من
 خارج **الاول والثاني** باطلان **والثالث** ان كل جسم مخصوصا
 بذلك المقتضى اورد ذلك الشكل فحين الثالث او الرابع **واما**
 كان يلزم ان يكون للعالم سبب خارج عنه اما على القسم الرابع
 فظاهر **واما على القسم الثالث** فلان الصورة النوعية
 اما ان يكون الجسمية او لا **الجسمية** او لسبب من خارج **والاول**
والثاني باطل فتعني الثالث وهو المطلوب **الثالث** ان الموتر
 فيكون النطقة انسانياما ان يكون هو الطبيعة او سبب من خارج
 والاول باطل لان النطقة اما ان يكون منشأ من الاجزاء او لا يكون
 فان كانت منشأ من الاجزاء وجب ان تكون الانسان على شكل
 الكرة لان البسيط يجب ان يكون شكله كريا لانه لو كان مضلعا
 او منحنيلا كان بعض جوانبه منحضا بهيئة وبعضها بهيئة اخرى
 ويكون ذلك ترجيحيا بلا مرجح وان لم يكن منشأ من الاجزاء وجب
 ان يكون بسيطا على شكل كرات مضمومة بعضها الى بعض
 هذا خلف فالموتر فيه سبب من خارج وهو المطلوب **واحتجوا**
 على توحيد الصانع باننا لو فرضنا اثنين ادا احدهما حركة زيد
 والاخر سكونه فان وقع مرادهما يلزم الجمع بين الحركة والسكون
 وان لم يقع يكون احدهما عاجزا فلا يكون الاله قادرا **هذا خلف**
 ثم قالوا الصانع لابد ان يكون فاعلا بالاختيار **امس** لا يجب
 صدور الاشياء منه بل يصح تركها لانه اما ان يكون فاعلا بالاختيار
 او موجبا بالذات والثاني باطل لو جهن احدهما ان لو كانت
 موجبا بالذات لكان وجود العالم للزمان لوجوده **ويكون** اذليا
 والثاني كاذب لما مر **الثاني** انه لو كان موجبا يلزم من دوامه
 دوام معلوله الاول ومن دوام معلوله الاول دوام معلوله

الثاني وهو علم جراد من مدوام جملة المحلولات فلا يكون في
 العالم تخرير عزوثا صلا والثاني كاذب فالقديم مثله
 واحتجوا على كونه عالما بان فاعل بالاختيار فيكون قاصدا
 الى اتحاد الموجودات والقصد الى اتحاد الموجودات
 بدون تصورهما حال قلتم ان يكون عالما بالاشياء واحتجوا
 على اتحاد العقول والنفس بانه لو وجد اشياء متكررة غير
 متخيرة ولا حالة في المتخيرة فاشتركت في الماهية كانت
 الواجب لذاته متشابهة في الماهية هذا خلف وان
 لم يشترك كان هذا الوصف محلا بعينين وهو محال الاستحالة
 تحليل الواحد بعينين مختلفين هذا المحض كلامهم والكل
 ضعيف اما قوله بان الثابت حالة الوجود اتحاد الموجود
 وحصيل الحاصل قلت لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان الموت
 معطيا لوجود آخر حالة الوجود حتى يلزم منه وجود مشائف
 وليس كذلك بل الموت حالة الوجود يرح وجود الماهية
 على عدمها ويكون له تقدم بالذات لا بالزمان وذلك لا يقتضي
 اتحاد الموجود والذات بل على الثابت حالة الوجود ان
 الثابت اما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم اذ لا واسطة
 بينهما بالضرورة وليس حالة العدم فحين ان يكون حالة الوجود
 فحين قال لم لا يجوز ان يكون الثابت حالة الحدوث ويكون
 حالة الحدوث حالة الوجود والعدم قلت حالة الحدوث
 اما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم وكيف كان فالثابت اما
 حالة الوجود او حالة العدم اما قوله بان الجسم لو كان اذليا
 فاما ان يكون متحركا وساكننا قلت لم لا يجوز ان يكون متحركا قوله
 بان الحركة يقتضي المسبوقية بالغير والاولى في المسبوقية
 بالغير قلت نعم ولكن لم قلتم بان الحركة اذا كانت مسبوقية بالغير
 والجسم الذي يلزم الجمع بين المتناقضين وهذا لان الجسم يكون دائم
 الوجود ويتخالف عليه حركات متعاقبة لا اول لها ولا ثانی
 بينهما فليكن قال لو كان الجسم اذليا ومتحركا اذ لا كانت
 الحركة لازمة للجسم فيكونه المسبوقية بالغير لا زما لما ليس مسبوقا
 بالغير وهو محال قلت ان اردتم ان يكون الحركة لازمة له ان
 حركة بعضها تكون لازمة له فهو ممنوع وان اردتم ان الجسم
 اذلي تنوارد عليه حركات متعاقبة لا اول لها فلم قلتم ان
 ذلك محال فليكن قال بان معنى الحركة يكون لازما له وهو
 محال قلت ان اردتم بلزوم المسمى له ان يصدق عليه في
 كل حالة من الاحوال انه موصوف بالحركة فسلم ولكن لم قلتم

ينوارد

ان ذلك محال وان اردتم ان معنى الحركة منفكة عن البعدين يكون لازمة
 له فهو ممنوع وان اردتم ان الغنداء المشترك يلزمه متعاقبات الاشياء
 فلم قلتم ان ذلك غير جائز وان سلمنا انه لا يجوز ان يكون متحركا في الاول
 ولكن لم لا يجوز ان يكون ساكنا قوله لو كان ساكنا لا يمنع الحركة
 عليه قلت ان اردتم به انه ممنوع الحركة عليه لذاته فهو ممنوع وان
 اردتم به انه ممنوع الحركة عليه بشرط وجود الموجب للسكون فسلم
 ولكن لم قلتم بانه يمكن الحركة عليه بشرط الموجب قوله بان
 السكون اما ان يتوقف على شرط حادث او لا يتوقف قلت لم قلتم
 بانه اذا لم يتوقف ممنوع ذواله فان من الجائز ان يكون السكون مشروطا
 بعدم حادثين للحوادث فاذا وجد ذلك الحادث فقد زال شرط
 السكون فيزال السكون وان سلمنا انه ممنوع الحركة بشرط وجود الموجب
 ولكن لم قلتم بان السكون جائز الزوال بهذا الشرط بل هو جائز
 الزوال لذات الجسم ولا يلزم من امكان ذواله نظرا الى ذات
 الجسم امكان ذواله بشرط وجود الموجب اما قوله بان العالم
 متناه فيكون مخصوصا بمقدار معين وشكل معين وذلك المقدار
 والشكل اما ان يكونا للجسم او لا حد جزئي قلت لم قلتم انه لو كان
 له حد جزئي لكان لكل جسم اتصاف بذلك المقدار والشكل
 بعينهما وانما يلزم ان لو كان هيو في الاجسام مشتركة بينهما
 فان من الجائز ان يكون هيو في الاجسام الفلكية مخالفة لهيو في
 العنصرية بالماهية ويكون هيو ليات الافلاك متخالف
 بالماهية فلا يلزم من اتصاف الجسم الذي هو بانه بمقدار معين
 اتصاف غيره من الاجسام بهذا المقدار اما قوله بان النطفة
 اما ان يكون متشابهة الاجزاء ولا تكون قلت لم قلتم انها لو لم يكن
 متشابهة الاجزاء او يجب ان يكون الانسان على شكل كرات
 مصفوم بعضها الى بعض لم لا يجوز ان يكون امتزاج الطبائع
 بعضها بالآخر يمنع حصول التشكل الكلي لكل واحد منهما
 ولين سلمنا ان العالم الجسماني لا بد له من سبب ولكن لم قلتم بان ذلك
 السبب يكون واجبا لذاته حتى يلزم انما الممكنات الى مد او احد
 فليكن قلت بانه لك السبب ان كان واجبا لذاته فهو المطلوب وان
 كان ممكنا لذاته افترقا في سبب آخذ الدور والشلسل باطلان
 فيتمنى الى مبدأ واجب الوجود لذاته قلت اذا افترقا كل الى
 ابطال الدور والشلسل فلا حاجة الى ما ذكرتم من المطلوب فليكن
 بان ما ذكرتم لا توجب له فانا اذا ذكرنا طريقا مفضيا الى المطلوب
 فلا يجب علينا الا لنفاد الى ما ذكرتموه قلت نحن نمنع المفترقا
 التي ذكرتموها وبين الغلط فيها على الوجه الذي مر حتى يعلم

ان المقضي الى المطلوب ليس الا ابطال الدور والشكسل اما قوله
 لو فرضنا الهين واداد احد ما حركه ون والآخر سكونه فان وقع مراد مما
 لزم المركب من الحركة والسكون ان لم يقع لزم ان يكون احد ما عاجزا
 قلت مسلم ان فرض الهين مع اختلاف الاداة يلزم منه الحال ولكن
 لماذا يلزم من هذا ان يكون الله واحدا بل يلزم اسفا المجموع
 المركب من وجود الهين مع اداة واحدة من الحركة ون واداة الاخر
 سكونه ولا يلزم من انشأ المجموع المركب انشأ الهين فلو ان يكون
 انشأوه بانثا الجزء الاخر اما قوله بان الصانع لو كان موجبا
 بالذات يلزم اولى العالم واللازم مشكك قلت لا نسلم واما الوجوه
 الدالة عليه ففقد عرضتها اما قوله لو كان موجبا بالذات
 يلزم من دوام معلوله ومن دوام معلوله دوام معلول معلول
 فيلزم دوام جميع معلولاته قلت لا نسلم واما يلزم ان لو كان جميع معلولاته
 قابلا للدوام وهذا لان من معلولاته الحركة والحركة لا تقبل
 الثبات فاذا وجد بحسب الخد امسا وبصير انحدارها بعد الغرضها
 من الحركات فيلزم التغيير في العالم اما قوله بانه فاعل بالاختيار فيكون
 فاذا الى ايجاد الموجودات قلت لا نسلم انه فاعل بالاختيار
 واما الحجة الدالة عليه فقد عرضتها اما قوله لو وجد
 اشياء كثيرة في غير متخيزة ولا حاله في المتخيزة لكانت مشاركة للبارئ
 في هذا الوصف فان اشتركت في الماهية لزم تكثر واجبا لوجود وان
 لم يشترك كان هذا الوصف معللا بولتين قلت لا نسلم واما يلزم ان
 لو كان هذا الوصف امرا وجوديا وان لما ذكرك ولكن لم لا يجوز
 تحليل الوصف الواحد بعدين مختلفين واما الحجة المذكورة فقد عرض
 صنعها في العلل والمعلولات

المقتضية

الخامسة تشمل على خمسة اولها **اللامع الاول**
 في ان النفس الناطقة هل هي جادة ام لا احتجوا على جودها بانها
 لو كانت موجودة قبل البدن فاما ان يكون واحدة او متكررة والاول
 باطل لانها لو كانت واحدة فتعد الفعل بالادان ان يفتي واحدة
 كانت نفس زيد بعينها نفس عمر وكل ما يجعله زيد وجبا ان يجعله عمر
 هذا خلف وان كانت قابلا للتخيز والعتمة فلا يكون مجردة
 عن المقدار والوضع هذا خلف والثاني باطل لانها لو كانت
 متكررة فالاشياء بينهما اما ان يكون بالماهية ولو ازمها او بالحوار
 المفارقة لا يسيل الى الاول لا شتر الكفاية في الماهية ولو ازمها
 ولا يسيل الى الثاني لان حقوق الحوار هي المفارقة ان كان بسبب
 الماهية او الفاعل كان لازما وان كان بسبب البدن يلزم
 ان يغير النفس مخلقة بالبدن قبل وجود البدن وهو محال

قلت لا نسلم ان النفس مشتركة في الماهية ولو ازمها وان لما ذكرك
 ولكن لم لا يجوز ان يكون العرض المضائق لللاحق بسبب قوله **البدن**
 يلزم ان يكون النفس متعلقة بالبدن قبل البدن قلنا لم لا يجوز ان
 يكون النفس قبل هذا البدن متعلقة ببدن آخر هكذا في غير
 النهاية قلنا قال لو كانت موجودة قبل البدن لكانت متخيزة
 قبله فلا يكون تخيضا متوقفا عليه فيكون مستغنية عنه ولو كانت
 كذلك لما تخلفت به قلت لم لا يجوز ان يكون النفس مستغنية عنه وكفى
 بشرط حدوث البدن موجبة للتعلق به فيلزم بها التعلق بعد
 الحدوث **اللامع الثاني** في ان النفس تبقى بعد خراب
 البدن لانها لو اخدمت قاما ان يخدم بفساد صورته او انفسا
 صورته والثاني باطل لانها صورة جوهرية والصورة الجوهرية
 استحال عدمها الا بفساد صورته والاول باطل لانها لو فسدت
 لكان فيها شئ يقبل الفساد وشئ يفسد بالفعل والقامد بالفعل في
 القابل للفساد لان القابل للفساد يفتي مع الفساد والقاسم بالفعل
 لا يفتي معه فالقاسم يفتي القاسم فيكون مركبة من مادة وصورة
 فلا يكون بسيطة هذا خلف ولانها لو فسدت لكانت لها قوة الفساد
 ولها قوة الثبات ايضا والشيء الواحد لا يكون له قوة الثبات وقوة
 الفساد فيلزم ان يكون مركبة هذا خلف ولما قيل ان يقول على الاول
 لا نسلم ان الصورة الجوهرية استحال عدمها الا بفساد صورته وان هذا
 لان عدم الشيء الموجود عبارة عن ارتفاعه عن الخارج وذلك لا يتوقف
 على فساد صورته وعلى الثاني لا نسلم ان الشيء الواحد لا يكون له قوة
 الثبات وقوة الفساد بمعنى الارتفاع عن الخارج لا بد له من برهات

اللامع الثالث في ان الشئ هل هو ممتنع ام لا احتجوا على
 امتناعه بان النفس جادة مع حدوث البدن فيكون العلة الناطقة لها
 محصورة بحدوث البدن لانه لو لم يكن كذلك لزم ما وجودها قبل البدن
 او عدمها مع حدوثه وكل واحد منهما ممتنع فيلزم اختفا وجودها
 بحدوث البدن واذا كان كذلك لزم ان يفتي من العلة الفاعلة
 وجود نفس عند حدوث البدن واذا كان كذلك يلزم ان لا يتخلف
 نفس اخرى على بسبب الشئ لانه لو تخلف به نفس اخرى على بسبب
 الشئ لزم ان يكون للبدن الواحد نفسان متبدران وهو باطل
 لان كل واحد منا يعلم ببدنية العقل ان مبدنه امر واحد قلت
 لا نسلم ان النفس الناطقة جادة مع حدوث البدن واما الحجة المذكورة
 فقد عرضتها **اللامع الرابع** في امكان الوحى والنبوة
 اعلم ان الانسان له قوتان احدهما المتخيلة وهي التي من
 شأنها ان تترك صور الاشياء وتفضلها مثل انسان في

داسين او عدم الداس والاخرى الحس المشترك وهي التي ترشح فيها
 صور الحسوسات على سبيل المشاهدة فرد عليها هذه الصور
 ثارة من خارج كما نشاهد الاشياء الموجودة في الخارج وتارة من
 داخل كما نشاهد الامنياء في النوم فلا سعد وجود نفس قوية سفل
 بالحقول المجردة او النفوس الملكية حالة اليقظة ويدرك ما عندها
 من الخفيات لكونها اسبابا لها وتكون ادراكها على وجه كلي فتاكيها
 المتخيلة بصور جزئية مناسبة لها ثم ينزل منها الى الحس المشترك
 ويكون الحس المشترك صافيا عن تعلق الحواس الظاهرة لقوة
 النفس على استخلاصه عنها فتصير تلك الصورة مشاهدة محسوسة
 مثل ما يقع في حالة النوم الا ان المتألم قد يكون صادقة للسبب
 المذكور وقد يكون كاذبة اما لان النفس اذا احس بصورة محسوسة
 فعند النوم يرتفع في الحس المشترك اولاً الفصورة والفتنة فعند
 النوم تمثل فيه اولاً المذبح الدماغي اذا تغيرت فيه تغير افعال المتخيلة
 بحسب تغيراته واما الوحي فلا يكون الا صادقا واما امكان النبوة
 فلا في مجرد التصورات النفسانية قد يكون سببا لحدوث الحوادث
 والا لما امكن للنفس تدبير البدن بمجرد النصور واذا كان كذلك كانت
 الهيولى الحاضرة مطيعة للنصور النفسانية فلا سعد وجود نفس
 قوية تكون نسبتها الى عالم الكون والفساد نسبة النفس الى البدن
 يكون نفوذاتها سببا لحرق العادات فيفسد منها الاشياء العجيبة
 التي هي المعجزات **اللامع الخامس** في الحس المشترك
 المفارقة للناس اختلقوا فيها منهم من قال انها تعدم مدة ثم
 تعاد النفس والبدن بعينها حتى يخلق النفس بالبدن ولا يرها
 عليه ومهم من قال بان وجودها يتوقف على ذلك البدن بعينه
 والا لما وجدت معه فاذا التعدم لازم انعدامها وهو ضعيف
 لانا منع توقف وجودها على البدن انما يكون كذلك لو لم يكن
 موجودا قبل البدن وان سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان بقائها متوقف
 عليه بل حد وثنا متوقف عليه فانه شرط معد ولا يلزم من انعدام
 الشرط لمعد انعدام المعلول ومهم من قال بانها قد تعدم ولكن
 لا يمكن قيامها بنفسها بدون التعلق بالبدن فاذا زال البدن وجب
 ان يتعلق ببدن آخر وقيل هذا البدن ايضا كان متعلقا ببدن
 اخر قلت لا تسلم قدمها ولا تسلم انه لا يمكن ان يقوم بنفسها
 بدون التعلق بالبدن فان من الجائز ان يكون استحقاقها متوقفا على
 البدن يكون البدن الله كما لها فيخلق به فاذا زال البدن بمعنى
 موجود متعلقة وجودها ومهم من قال بانها حادثة مع البدن
 وهي غير قابلة للفساد فيبقى موجوده ولا يتعلق ببدن اخر لانه اذا

حدث بدن فلا بد ان يحدث نفس فلا يتعلق به نفس اخرى على
 سبيل التناسخ فاذا ثبت بعدة يكون لها سعادة وشقاوة
 واما سبب السعادة فهو ادراك الملايم من حيث هو ملايم وبليغ
 ادراك المتألم من حيث هو متألم والملايم للنفس هو ادراك
 الموجودات بان يحصل لها ما يمكن ان يدرك من الحس الاول من انه
 واجب الوجود برئ من النقائص من حيث ايضا ان الوجود ثم يدرك
 ما صدر منه على الترتيب الواقع في الوجود حتى يرتسم فيها الوجود
 على ما هو عليه ثم يحصل لها بعد ذلك النغمة عن الهيات البدنية
 الودية التي يوجب استرخاؤها في مقتضيات القوى الحسابية
 والعقلية عن العالم الخلقى واقفيا بان يحصل لها الشعور بانها
 يمكن لها الكمال بالكتابات المجهول من المعلوم فتشاق اليه وحصل
 لها الاعتقادات الباطلة المتألفة للخلق وان كتبت من التعلق
 بالبدن اخلافا مذمومة وهيات بدنية رديئة لكن حالة التعلق
 بالبدن لا يحصل لها السعادة والشقاوة وان كان السبب موجودا
 لغناهم المانع وهو استرخاؤها في تدبير البدن فاذا افارقت ذال
 التعلق وتمت لها السعادة والشقاوة وتختلف مراتب النفوس
 بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وهذا كله مبنى على حدوث
 النفس وفساد التناسخ ولم يذم عليها برهان واما نحن فنقول
 ان النفس انما تعلق بالبدن لان كمالها موقوف عليه والا لما
 تعلق به فاذا استحكمت بواسطة البدن وتجدت عن الهيات
 البدنية الرديئة لم يبق لها شوق الى البدن فلا يتعلق ببدن اخر
 بعد خراب هذا البدن بل تجذبها الكمال الى عالم القدس ونخرط
 في سلك الجبروت وان استصكفت لكن لم تجرد عن الهيات الرديئة
 لم يكن لها حاجة الى البدن ايضا فلا يتعلق ببدن اخر لكن يبقى
 بسبب الهيات البدنية الباقية معدبة التي ان نزول تلك الهيات
 وليست هي لانهما لها فانها انما سرفت بسبب مباشرة الاهور
 البدنية فتزول آخر الامر فتحصل لها السعادة الكاملة وان
 لم تستكمل بقيت محتاجة الى البدن فان لم يكن لها هيات رديئة
 احتمل ان يبقى قائمة بنفسها بعد البدن وحصل لها الخلاص عن
 العذاب وحتم ان تجذبها الحاجة الى الكمال اياها الى التعلق
 ببدن انساني وان كانت فيها هيات رديئة وحتم ان تبقى
 معدبة بتلك الهيات اياها وحتم ان تجذبها تلك الهيات
 الى بدن حيوان اخر ولا يمكن الجرم بشي من ذلك واسأل العلم

ثم العلم الثاني من الكتاب والحمد لله
 والصلاة على محمد وسوله وعترته

بسم الله الرحمن الرحيم
العلم الثالث الطبيعي
المقالة الأولى
اللامع الأول
 وبسبب من يجهل بحدها أنه لو وجد جز لا يتجزئ
 فاما ان يماسه جز اخر او لا يماسه فان كان الثاني
 لم يكن في الوجود شي ذو مقدار وان كان الاول فان
 دخل احدهما في الآخر لزم المحال المذکور وان لم يدخل
 فيه كان له جانبان باحد مماسين الاخر وبالاخر لهما
 والمماس غير ما ليس بمماس فيلزم انقسام الجز الذي لا يتجزئ
 هذا خلف الثاني انه لو فرض جز لا يتجزئ فالطرف العظيم
 من الركن اذا قطع جز لا يتجزئ فان قطع الطرف الصغير
 مثله اذ اكبر كانت المسافة التي يقطعها الصغير مثل
 الذي يقطعها الكبير اذ اكبر هذا خلف وان قطع اقل
 لزم انقسام ما لا يتجزئ وان سكن الصغرى في بعض اركان
 حركة العظيم يلزم انفكاك اجزاء الركن بعضها عن البعض
 وهو معلوم البطلان بالبداهة ولان الفجاء الذي له
 شعب ثلث اذا قطعت الشعبة الخارجية منه جز لا يتجزئ
 فان قطعت الشعبة الوسطية مثله او اكبر كانت
 الدائرة التي يرسمها الوسطية مثل الذي يرسمها
 الخارجية او اكبر هذا خلف وان قطعت اقل يلزم انقسام
 ما لا يتجزئ وان سكنت الوسطية في بعض اركان حركة
 الخارجية يلزم انفكاك اجزاء الفجاء بعضها عن البعض
 وهو باطل بالضرورة **الثالث** ان الجسم لو كان مركبا
 من اجزاء لا يتجزئ فعند حركته يلزم حركة الجز الذي لا يتجزئ
 من جز الى جز وهو محال لانه لا تخلو اما ان يوصف
 بالحركة حال ما لم تكن ملاقيا للجز الاول وهو محال لانه لا يأخذ
 بعد في الحركة او حال كونه ملاقيا للجز الثاني وهو محال
 ايضا لانه انقطع حركته او حال كونه على المفصل
 بين الجزين وهو محال لان مامنه يلا في احد ملامحه مامنه
 يلا في الاخر فيلزم انقسام الاجزاء كلها هذا خلف
الرابع ان الخشبة المعروضة في الارض في مقابل الشمس
 اما ان ينقص ظلها بارتفاع الشمس او لا ينقص
 والثاني باطل والا كان الظل في اول النهار
 مساويا للظل في نصف النهار هذا خلف فتعين

الاول واذا كان كذلك فعند ارتفاع الشمس جزا لا يتجزئ
 اما ان ينقص ظلها او لا ينقص او اكثر او اقل والاول
 والثاني باطلان والا كان طول الظل الذي اسقط
 من اول النهار الى منتصفه مثل ارتفاع الشمس في نصف
 النهار او ازيد وهو معلوم البطلان والثالث باطل ايضا
 والاذم انقسام ما لا يتجزئ وهو محال **الخامس** لو فرضنا
 اجزا لا يتجزئ فان لم يكن كونه الشكل كان هيئة احد
 جانبيه غير هيئة الآخر فيلزم انقسامه وهو محال وان كانت
 كرية الشكل فعند انقسامه بعضها الى بعض اختلف قد ج
 مخالفة هي اقل منها الاكثر الكرات المضمومة بعضها الى بعض
 محدث منها منها فنج خالية واذا انضمت بحيث لا يفتح
 اخرى تكون الفتح مخالفة اقل منها فيلزم انقسام الجز
 الذي لا يتجزئ وهو محال **والسابع** المبتدئون للجز لوجهين
احدهما ان النقطة موجودة لانها طرف الخط الذي هو
 طرف السطح الذي هو طرف الجسم الموجود فيكون موجودا
 ولان موضع الملافة من الكمية الملافة في السطح المستقيم
 نقطة والا كان في الكمية خط مستقيم هذا خلف واذا ثبت
 النقطة فنقول محل النقطة ان كان منقسمها لزم انقسام النقطة
 لان الحال في احد جزين غير الحال في الجز الاخر وانقسمت
 فلا يكون محلها منقسمها فيلزم وجود شي متجزئ غير منقسم وهو
 الجز الذي لا يتجزئ **الثاني** ان الحركة الحاضرة غير منقسمة
 ويلزم من هذا وجود الجز الذي لا يتجزئ وانما قلنا انها غير
 منقسمة لانها لو كانت منقسمة لكان لها اجزاء واجزاء الحركة
 لا يجمع بعضها مع البعض وان اردتم به القسمة بالفعل
 فلم قلنا ان الحركة اذا لم تكن منقسمة بالفعل يلزم وجود
 الجز الذي لا يتجزئ وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن قابلا للقسمة
 حتى يلزم منها وجود الجز الذي لا يتجزئ **اللامع الثاني**
 في ان الجسم لا يتركب من اجزاء غير متناهية لانه لو تركب منها
 فاما ان يكون قابلا للقسمة او لا يكون والثاني محال لما مر
 والاول ايضا محال لانها اما ان يكون متناهيا او لا يكون والاول
 باطل لانها ان كانت مجردة عن المادة يلزم وجود البعد
 المجرد عن المادة وهو محال وان كانت في مادة يلزم
 تدخل الجسمين وهو محال لانا نعلم بالضرورة امتناع دخول
 الجسم في جسم اخر والثاني ايضا باطل والا كان قطع الجسم
 بالحركة في زمان متناه في الطرفين فطحا الاجزاء غير متناهية

وهو محال ولا نقول له بل من شأنه يلزم من تأليفها وجود ابعاد
غير متناهية هذا خلف فليس ان الجسم ليس فيه اجزا لها فعل
فكل جسم فهو متصل والاسباب الموجبة للقسمية اما الفلك
والوهم او اختلاف عرضين كما في البلقية فاما قبل ذلك فهو
متصل كما هو عند الخس ولا ينبغي في القسمية ان في ما لا يقسم
لا يتحالي وجود الجزء الذي لا ينبغي بل هو قابل للقسمية
التي فيها التناهي والقسمية الانفكاكية قد تقف لما يغتصم
الوهمية فلا يقف والاحزاب الخبرية منها هي استكمال دخولها
في الوجود معا واليهوت ليس لها في ذاتها مقدار او الالما
قبلت الا ما يطابقها لكن المقدار بعدد ما يقبل الانقسام
وقيل القسمية بواسطة المقدار ولا ينبغي انفصال الجسم ان
يكون لها هيوتى اخرى لعدم كونها متصلة بذاتها
اللامع الثالث في ان كل جسم فله شكل طبيعي
وحيز طبيعي لانه لو فرض وجوده مجردا عن الحوارض
المفارقة فانه لا بد وان يكون له شكل آخر وهو المراد من
الطبيعي والشكل الطبيعي للتبسيط وهو الذي ليس فيه
اختلاف طبائج انما هو الكرت لانه لو كان غير الكرت لكانت
فيه هيأت مختلفة مثل الضلع والزاوية والاختلاف والاضيق
فكون تخصيص احد المراتب هيوتى دون غيره ترجيحيا بالامر
وهو محال ولا يجوز ان يكون الجسم واحدا جزيا طبيعيا لانه
اما ان يحصل في احد ما او لا يحصل فان كان الاول كان
تاركا للآخر فيكون المطلوب بطبع متروكا بالطبع وان كان
الثاني فان توجه اليهما كان متوجها الى حيزين مختلفتين
في حاله واحدة وهو محال وان توجه الى احد ~~الخط~~ كان تاركا
للآخر فيكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع وهو محال
والحيز الطبيعي للتركيب هو الحيز الغالب فيه من البسائط
او ما يتفق فيه تركيبه عند استنوا الحاذيات
اللامع الرابع في المكان وهو الذي يتمحور
فيه الجسم ويصح الاستفال منه ان يكون نفس المكان فيه مانعا
منه ولا يخلو اما ان يكون معدوما او موجودا والاول باطل
لانه مشار اليه وقابل لتمكن الجسم فيه ولا شيء من المعدوم كذلك
فهو امر موجود ولا يخلو اما ان يكون هو الخلا او السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحو
لاستحالة التمكن في غيرهما والخلو محال فحين الثاني واما
قلت ان الخلا محال لانه لو كان خلا فاما ان يكون عدما محضا

او مقدارا مجردا والاول باطل لانه لو كان خلا لكان قابلا
للزيادة والنقصان فلا يكون عدما محضا والثاني ايضا باطل
لان المقدار المجرد لا وجود له لما مر ولانه لو كان موجودا
فاما ان يكون متنا هيا ولا يكون والثاني محال لوجوب تناهي
الا بحد والاول محال لانه لو كان متنا هيا لكان له شكل
وذلك الشكل ان كان لنفس المقدار كان كل مقدار موصوفا
بذلك الشكل فلا يحصل في الوجود اختلاف الاشكال وان
كان بسبب خارج كان المقدار وحدة قابلا للشكل بالشكال
مختلفة فكون قابلا للفصل فيكون له مادة وقد فرض مجردا
عن المادة هذا خلف ولانه لو كان مقدارا مجردا الاستحال
ان يحصل فيه الجسم والا يلزم امكان اجتماع البعدين في مادة
واحدة هذا خلف لان اختلاف افراد الطبيعة الواحدة
لا بد وان يكون باختلاف المواد والاشكال على المقدمات
ما قد سبق فليكن قال اذا تحرك جسم فاما ان ينقل الى
مكان مملوء الى مكان خال والاول محال لان الجسم الذي
فيه ان تحرك الى مكانه يلزم الدور وان تحرك الى مكان اخر
يلزم من حركة جسم واحد حركة جميع الاجسام فحين الثاني وهو
المطلوب ولان باطن صبيحت اذا كان مما سنا الجسم امس
حيث لا يتخللها جسم آخر ثم دفعا دفعة فانه يقع الخلا
لان الجسم انما ينقل الى الوسط من الاطراف في حال ما يكون
الجسم على الطرف يكون الوسط خاليا وهو المطلوب ولنا
اما الاول فلا نسلم انه يلزم منه حركة جميع الاجسام
بل سكت الجسم الذي قد امه وبخلف الذي خلفه
وهذا ~~اللامع~~ قابلية المقدار المختلف فيخلق مقدارا
الكر وبنفسه صخر وبالغسل واما الثاني فلت ان اردتم
بالرفعة التي فلم قلتم بانه يتحرك في المكان وان اردتم الزمان
الحاضر فلا نسلم انه يلزم الخلاء في الوسط ولم لا يجوز ان
يقال بان الزمان الذي يتحرك فيه لا يصير الى فوق
يتحرك الجسم من الطرف الى الوسط فلا يقع الخلاء ومن
العلامات الدالة على امتناع الخلاء ان الانا الضيق الراس
اذا كان في اسفله ثقبه ضيقه وملئ ما كان فتح داسه
نزل الماء وان شدد لم ينزل فذلك على امتناع الخلاء
ومنها ان الانبيوت اذا وضع احد طرفيها في الماء ومق
صعد الماء وما ذاك الا لان سطح الماء لا يرفع سطح الماء
لا امتناع الخلاء فاذا تحرك الهواء بالفسر الى فوق تحرك

الما معه ومنها ارتفاع اللحم في المحجة ومنها اذا
ادخلنا راس بنوبة داخل الفارورة واحكنا الخلل
الذي بين عنق الفارورة والبنوبة بسنن سيد الخلال
فان جذبا الالبوبة التي فوق بحيث لا يدخل الهواء في
الفارورة انكسرت الفارورة التي داخل وان دخلنا
في الفارورة انكسرت التي خارج فذلك على اختراع
الخلا وما بطل الخلا ثبت ان المكان هو السطح الباطن
من الجسم الحاوي اليها من السطح الظاهر من الجسم الحاوي
فليس فاك لو كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
لكان ذلك الجسم ايضا ممكنا في سطح اخر فيلزم تسلسل
الاجسام التي غيرة النهاية فيلزم وجودها غير
متناهية وهو محال ولان المكان لو كان هو السطح
الحاوي لكانه الطائر الواف في الهواء متحركا
لنوايد الامكنة عليه قلت اما الاول فلا نسلم انه يلزم
التسلسل وانما يلزم ان لو لم يثبت الى جسم المكان له
وهذا لان الجسم الحاوي لكل الاجسام له وضع فقط
وليس له مكان واما الثاني فلنا لا نسلم انه يلزم ان
يكون الطائر متحركا وانما يلزم ان لو كان متوجها من
سطح الى سطح وليس كذلك فلا يكون متحركا واعلم
ان المكان قد يكون سطح واحد وقد ينفق ان يكون
عنده سطوح مركبة منها مكانا كما في النهر فان
مكانه مركب من سطحين اعني سطح الارض تحته وسطح
الهواء فوقه وقد ينفق ان يكون بعض هذه السطوح
متحركا وبعضها ساكنا كالبحر الموضوع تحت الماء الخارجي
على الارض وقد ينفق ان يكون المحيط متحركا والمحاط به
ساكنا كالحالة الغاصر الساكنة مع الفلك وقد يكون
المحيط والمحاط به متحركين كما في الاقلال **اللامع**
الحق مس اعلم ان في الوجود جهات هي مقصد
المتحركات بالحصول فيها ووجودها في ذوات الاوضاع
والا لما امكن الاشارة اليها وما قصدتها المتحركات
بالحصول فيها فلا تخلوا ما ان يكون وجودها في خلا
او خلا ومنشأها ولا يكون كذلك والاول باطل لان حاله
وجود الخلا والثاني ايضا باطل لان اطلال المنشأ
لا يكون بعض جو انبه مطلوبيا بالطبع وبعضها
منزوكا بالطبع فتعين الثالث واذ كان كذلك لزم

ان يكون في اطراف ونهايات ولا تخلوا ما ان يكون تحدها
بجسم واحد او باجسام مختلفة فان كان الاول فاما ان
يكون ذلك الجسم حريا او لا يكون والثاني باطل لان
الجسم الواحد اذا لم يكن حريا لا يتحد به جوهان مختلفتان
وتطلبها المتحركات بالحركة المستقيمة المتضادة واما
يتحد به جهة واحدة وهو القرب منه لا غير وان
كان اجسام مختلفة فاما ان يكون بعضها محيطا بالآخر
او لا يكون والثاني باطل لانه لو كان المتحد باجسام
مختلفة لا يحيط بعضها ببعض كان احدها حاصلا في
جانب من الآخر فاما ان يكون طالبا لملك الجهة او لا يكون
فان كان طالبا كانت الجهات متحدة في انفسها فلا يكون
له مدخل في التحد وقد فرض خلافه وان لم يكن طالبا
كان متوجها عنها بالطبع فتكون الجهات متحدة في انفسها
فلا يكون له تأثير في التحد هذا خلف معين ان يكون المتحد
حسما واحد اكريا او عدة اجسام يحيط بعضها ببعض
فيلزم وجود جسم محيط بكل يتحد به الجهة ان كلها كيف
ما كان لا بد من وجود جسم كثر من محدد للجهات وهو المطلوب
وليس خارج العالم كره اخرى لانه لو كان في الخارج
حرة اخرى فان لم يكن مما سته للمحدد كانا بينهما قابلا
لزيادة والنقصان فيكون خلا هذا خلف وان كان شامسا
له والكرتان اذا امست احدهما الاخرى فلا بد وان يقع
فيما بينهما فدرجة تعيل الزيادة والنقصان فيلزم وجود
الخلا ايضا وهو محال فليس ردا العالم عالم آخر فيكون
العالم واحدا وهو المطلوب ولغايل ان يقول على الاول
لا نسلم ان احدهما اذا كان حاصلا في جانب من الاخر
ولم يكن طالبا لتلك الجهة كان متوجها عنه بالطبع لا بد
له من بهمان وعلى الثاني لا نسلم انه اذا حصلت
درجة فيما بين الكرتين يلزم الخلا وانما يلزم ذلك ان
لو لم تكن الدرجة مملوءة باجسام اخرى فلم نعلم انه ليس
كذلك **المقالة الثانية** يشهد على ثمنية لوا مع
اللامع الاول في ماهية الحركة الموجود يستحيل
ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان وجوده وكونه
بالقوة ايضا بالقوة فتكون القوة حاصلة وغير حاصلة
هذا خلف بل لا بد ان يكون بالفعل اما من قبل الوجوه
او من بعينها وكل ما هو بالقوة فاما ان يكون حصوله بالفعل

دفعه او على التدريج والاول هو الكون والثاني في الحركة
والحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
وهي امر ممكن الحصول للجسم فيكون حصولها كمالا له لكنها
تفارق ما يدركها لان من حيث انه لا حقيقته لها الا التناقض
الى الغير وما كان كذلك فله خاصيتها احدى ما انه
لا بد هناك من مطلوب ممكن الوجود ليكون الثاني ناديا
اليه وثانيهما ان ذلك التوجه مادام كذلك فانه يبقى
منه شيء بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا بالفعل اذا لم
يصل الى المقصود ومادام كذلك يبقى شيء منه بالقوة فالجسم
منعطف بان يبقى منها شيء بالقوة وبان لا يكون المتناهي الى
حاصلا بالفعل فاذا كان الجسم حاصلا في مكان وهو ممكن
الحصول في مكان آخر فبقية امكانات احدهما امكان
الحصول في ذلك المكان والثاني امكان التوجه اليه
ومما كمالا للتوجه مقدم على الوصول واللام يكن
الوصول على التدريج بل دفعة فاذا كان التوجه كمالا اول
لشيء الذي بالقوة ومن جهة ما هو بالقوة فليس قال
بان الحركة غير موجودة في الخارج لانها لو كانت موجودة
في الخارج فاما ان يكون منقسم او لا يكون والاول
باطل لانها لو كانت منقسمة لكان احد جزئها سابقا على
الآخر فلا يكون الحركة الحاضرة حاضرة هذا خلف
والثاني ايضا باطل لانها لو لم يكن منقسمة لكان الذي
يفتح عليه تلك الحركة من المسافة غير منقسم فيلزم وجود
الجزء الذي لا يتحرك وهو محال قلت ان ادعتم بالاقسام
القسمية الفعلية فلا تسلم انها لو لم يكن منقسمة بالفعل
يلزم وجود الجزء الذي لا يتحرك وان اردتم بالقسمية
الوهمية فلا تسلم انها لو كانت منقسمة في الوهم لكان احد
جزئها سابقا على الآخر والحركة المنصلة من مبدأ المسافة
الى منتهىها هال الحصول لها في الاعيان وانما وجودها
في الذهن لان المتحرك له نسبة الى المكان الذي تركه
ونسبة الى المكان الذي اذركه فاذا ارسمنا المصورتان
في الخيال معا حصل الشعور بانهم من اول المسافة
الى آخرها وانما وجود في الخارج هو كون الجسم متوسطا
بين المبدأ والمُنْتَهَى الذي للمسافة وذلك انما يتحقق
اذا لم يكن للجسم استقرار في شيء من حدود المسافة اذا
لوا استقرار في حد واحد لكان ذلك الحد منتهى حركته

فحينئذ يكون حاصلا في المنتهى لا في الوسط بين المبدأ والمُنْتَهَى
والحركة انما يتشخص لوحدة الموضوع والزمان وما فيه
الحركة فاذا هذه المدة توجب تشخص ما هيته الحصول
في الوسط الذي هو الحركة فيكون الحركة الواحدة بالحد
هي الوسط بين مبدأ التشخص ومنتهى التشخص لموضوع
واحد بالتشخص في زمان واحد **اللام الثالث**
في ان كل متحرك فله محرك زائد على جسميته لانه لو تحرك لذاته
لا منع سكونه لان ما بالذات يبقى بنفسها ولانه لو تحرك
لذاته فاما ان يكون له مطلوب او لا يكون فان كان الاول
وجب سكونه عند حصوله فلا يكون متحركا لذاته وقد فرض
كونه كذلك هذا خلف وان كان الثاني فان تحرك الى بعض
الجهات دون البعض كان ترجيحيا بلا مرجح وان تحرك
الى كلها كان الجسم الواحد في حالة واحدة متوجها الى
جهات مختلفة وهو محال ولانه لو تحرك لذاته لكان كل
جسم متحركا لا مشارا الى الاقسام في الصورة الجسمية التي
من مبدأ التحريك حينئذ والطبيعة وحدها ايضا لا تكفي
في التحريك لان الطبيعة امر ثابت فيكون مقتضاها ثابتا
والحركة غير ثابتة فلا يكون مقتضى الطبيعة بل لا بد من
انضمام امر زائد الى الطبيعة ليصدق منها الحركة وذلك
الامر اما ان يكون حالة ملائمة او حالة غير ملائمة والاول
باطل لان الجسم اذا كان على الحالة الملائمة استحال حركته
والا لكان المطلوب بالطبع متزكيا بالطبع هذا خلف
فذلك الامر الزايد حالة غير ملائمة فاذا انضم الى الطبيعة
حالة غير ملائمة اوجب الطبيعة بهذا الشرط عودها
الى الحالة الطبيعية والحركة الادانية ايضا لا تكفي في
النفس وحدها لان النفس موجود ثابت فيكون مقتضاها
ثابتا والحركة ليست ثابتة فلا يكون مقتضى النفس
بل لا بد وان ينضم اليها امر اخر وذلك الامر ليس هو
النفس فقط لئلا التصور الكلي لا يصير مبدأ الامر
الجزئي لان نسبة الى جميع الجزئيات نسبة واحدة فالو
وقع به بعض الجزئيات كان ذلك ترجيحيا بلا مرجح بل لا بد
من انضمام امر اخر الى التصور الكلي حتى يحصل الفعل
الجزئي **اللام الثالث** فيما منه الحركة وما اليه
مبدأ الحركة ومنتهىها فان ينقضان بالذات وقد
يتضادان بالعرض اما الاول فقد يكون بينهما غاية

الخلافة كالحركة من السواد الى البياض ومن غايه الذبول
الى غايه النماء قد لا يكون كالحركة من الصفة الى الينجية
ومن الذبول الذي ليس في الغاية الى النماء الذي ليس
في الغاية **واما الثاني** فقد يكون اما لاجل عرضين
لازمين كما لمركز المحيط فانها يتصادان لا لثانيتهما
فان ذات كل واحد منهما نقطة بل لاجل صفتين هما
وهو كون احدهما غايه البعد عن الفلك وكون الاخر غايه القرب
منه او غير لازمين كالحركة من جانب المسافة الى جانب آخر
فان احدهما طريقها مبداء الاخر منتهى وكونهما كذلك ليس بالطبع
بل بالافتراض وكما في الحركة المستديرة فان كل نقطة
تعرض في المستدير فان الحركة منها حركة اليها وكل نقطة
منها مبداء ومنتهى لكن لا في آن واحد بل في اثنين فتلك
النقطة وان كانت واحدة بالتعدد لكنها ثنائيات بالاعتبار
وذلك يكفي في كونها مبداء للحركة ومنتهى لها ومبدأ الحركة و
منتهىها لها ذات ولها انهما مبداء ومنتهى وهذا ان الحوادث
اما ان يكونا معتبرين بالقياس الى الحركة او يعتبر كل واحد
منهما بالقياس الى الآخر والاول قياسي الثنائيات لان
المبدأ المبداء الذي ابدأ وبالعكس والثاني ليس كذلك
لانه ليس من عقل مبدأ عقل منتهى بل هو قياسي الثنائيات
اللامع الرابع فيما فيه الحركة وهي اربع مقولات
الكيم والكيف والحين والوضع اما في الكيم فعلى وجهين
الاول التماثل والمكاثف والثاني النمو والذبول اما
التماثل فهو ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يزداد
عليه شيء من خارج والمكاثف عكسه مثل ما يكون في
انقفاء الماء من الجود الى الذوبان وعلى العكس ومثل
ما يخص الفادورة ويكس على الماء فانه يذوبها الماء
فاما ان يكون لحصول الخلافة في اولان الجسم الكاين فيها
ازداجية باليمن ثم يرد وتكاثف بطبيعته عند صعوده
الماء او لسبب آخر والثالث معلوم البطلان بالصعود
والاول باطل لاستحالة وجود الخلافتين الثاني وهو
المطلوب وهذه الحركة انما تعرض للجسم لانه مركب من
الحيوي والصورة فاذا استحدثت للمفردة الكبير خلعت
الصغرى وليست الكبير وبالعكس اما النمو فهو ان
يزداد الجسم بسبب اتصال جسم اخر به ويكون الزيادة
مداخلة في الاصل مدافعة اجزائه الى جميع الاقطار

بنسبة طبيعية كما يكون للانسان في من الحد اثنان والذبول بالعكس
كما للمشاخ واما في كيف وكما يقال الماء من البرودة الى الحرارة
على التدريج وبالعكس وكما يقال الجسم من البياض الى السواد
على التدريج وبالعكس ويسمى هذه الحركة استحالته واما في اين
فهو الحركة من مكان الى اخر ويقال لها النقلة واما في الوضع
فهو حركة الكرة في مكانها فانها اذا دارت اختلفت نسبت اجزائها
بعضها الى البعض والى الامور التي رجة على التدريج واما
الجوهر فلا حركة فيه ائني لا ينقل نوع من الجسم من صورة
جوهريه الى صورة اخرى لانه اذا زالت الصورة الجوهرية
انعدم ذلك النوع فلا يكون له انتقال من صورة الى اخرى
بل المادة خلعت صورة وليست اخرى واما في مقولات
فهي ثمانية ملحقه فان كان فيها حركة وتحت الحركة
في العارض والافلا **اللامع الخامس** في تقسيمات الحركة
التقسيم الاول الحركة اما ان يكون واحدة بالشخص او بالنوع
او بالجنس اما وحدها الشخصية فانما تحقق عند وحدة موضوعها
وزمانها وما معنى فيه اما وحدة الموضوع فلاستحالة قيام
العرض الواحد بمحليين واما وحدة الزمان فلاستحالة إعادة
المحدد بعينه واما وحدة ما فيه فلاستحالة ان يكون متحرك
تقطع مسافته ومع ذلك يستحيل وينبغي ان يكون ابتدأ
هذه الحركات وانتهى بها واحدا فالزمان واحد والموضوع
واحد والحركة ليست واحدة واما وحدة المحرك فليست معتبرة
لانا لو قدرنا محركا محركا وبطل انقطاع تحريكه ووجد
محرك اخر كانت الحركة واحدة واما وحدة المبدأ فغير كافية
لان الجسمين قد يتحركان من البياض احدهما الى السواد والاخر
الى البيلية وكذا وحدة المنتهى لان الوصول اليه قد يكون دفعة
كانتقال الجسم من الغيرة الى السواد وقد يكون على التدريج
كانتقاله من الخضرة الى البيلية ثم الى السواد وكذا اوجدهما
جميعا لان الانتقال من احدهما الى الاخر قد يكون بطرق
مختلفة نعم وحدتها لازمة لوحة هذه الامور الثلاثة واما
الوحدة النوعية المحركة فهي انما تحقق عند وحدة ما فيه
الحركة وما منه وما اليه واما الوحدة الجنسية فانما تحقق
باتحاد ما فيه الحركة بالجنس **التقسيم الثاني** الحركة اما
سريعة واما بطيئة فالسريعة هي التي تقطع المسافة اطول
في الزمان المساوية او تقطع المسافة المتساوية في زمان
اقل ومسافة اطول في زمان اقصا والبطيئة ليس لها حاب

تخلل السكتات في البطن لانه لو كان كذلك لكانت نسبة السكتات
 المتخللة بين حركات الفرس من اول اليوم الى آخره في خمسة
 فاسخ الى حركاته كنسبة فصل حركات الشمس الى آخره الى
 حركات الفرس لكن فصل تلك الحركات على حركاته ازيد
 من حركاته فسكتات الفرس ازيد من حركاته ههنا اخلف
 لان سكتاته ليست محسوسة وحركته محسوسة ولو كانت
 كذلك لكان الامر بالعكس التقسيم الثالث الحركات
 قد يكون متضادة وقد لا يكون فالمختلفة الاجناس كالنقله
 والاستحالة والمواليف متضادة لانها قد يجمع وقتا
 الداخله تحت جنس واحد كالنفس والنبيض فهي متضادة
 وليس تضادها لاجل تضاد المحركين لان حركة الجرح فورا
 وحركة النار طبعها الى فوق ليست متضادة مع تضادها
 بين الفوائين ولا التضاد الا زمنا لانه غير متضادة
 ولا يمتنع عرض الحركات فلا يكون موجبة لتضادها و
 لتضادها فيه لان الحركة الصاعدة تضاد الحركة الهابطة
 مع وحدة الطريق فتضادها لتضادها منه وما اليه لا
 لكونها نقطتين بل لاجل ان احدهما مبداء والاخرى
 منتهى وليس تضادها لاجل الحصول في الاطراف والاما
 كان بين الحركات الموجودة تضاد بل لاجل التوجه اليها
التقسيم الرابع الحركة قد تكون مستقيمة وقد تكون
 مستديرة وقد يكون مركبة منهما كحركة العجلة وقيل انه
 لا يبدو ان يكون بين كل حركتين صاعدة وهابطة زمان
 يسكن فيه الجسم لان الميل الموصل الى ذلك الحد موجود
 حال الوصول لانه علة له والعلة يجب ان يكون موجود
 حال وجود المعلول والوصول الى الوجود لان حال الوصول
 لو كان منتهما فحين حصول الجسم في احد حيزه لا يكون
 واصلا فلا يكون الوصول وصولا ههنا اخلف واللاوصول
 ايضا ان فوجب ان يكون بين الاثنين زمان يسكن فيه
 الجسم والا لزم تتالي الانات ههنا اخلف وفيه نظر
 لانه انما يلزم حصول الجسم في احد جزيه ان لو كانت اجزاه
 منقسمة بالفعل مرتبة على سبيل الانقضا لان التناهي
 انما يلزم ان لو كانت الان موجود في الخارج فلم قلتم
 انه موجود والا صواب ان يقال ان القوة الفسدية
 في اول الامر قالبة على القوة الطبيعية ومعنى لان ال
 تضعف بسبب مصاكة الهوا المتروك فلا بد وان

يتمنى الى حد المتعاد له فهاك يجب السكون ثم القوة الفسدية
 تضعف بعد ذلك فتستوي في القوة الطبيعية وجنيد ينزل
 الجرح واجتج من انكرد لك بانه لو فرض السكون يلزم وقوف
 الجرح التنازل من الاعلى على تفدير ملافاته للجرح له الصا
 فسر اهنا اخلف قلنا لا نسلم فان عندنا ذلك التفدير محال
 اذا الخرد له يجب وجوعها بمصا دمه الهوا المتحرك ينزل
 الجرح فيكون ملافاته لها محال فلو فرضنا ملافاته لها يلزم
 منه المحال وهو وقوف الجرح كون المحال ملذوما للمحال
 ليس بخلف فلا يتم ما ذكرتموه التقسيم الخامس
 الحركة قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض فالاول هي
 التي تعرض لذات الجسم بلا توسط الحركة في غيره والثانية
 هي التي تعرض للشي بواسطة حركة غيره كحركة الحارس
 في السفينة والحركة بالذات ان كانت لقوة موجودة في
 جسم آخر فمن الجسمية كحركة الجرح الى فوق وان لم يكن
 كذلك فان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية كحركة
 الجرح الى اعلى الى اسفل والحركة بالذات في الاقطار الثلاثة
 وان كان لها شعور فهي الحركة الادائية واما السكون
 فهو عدم الحركة عما يشانه ان يتحرك والسكون في المكان
 يقابل الحركة عنه واليه وقد يقال لفظ السكون على حصول
 الجسم في المكان اكثر من زمان واحد وهو من مغلولة اين
اللامع السادس في وجود الزمان انا نعلم بالضرورة
 ان ههنا وقتا هو خاص وماض فلا يخلو اما ان يكون عديميا
 او وجوديا والاول محال لان زمان الحركة اني نصف المسافة
 اقل من زمانها الى آخرها فهو قابل للزيادة والنقصان
 ولا شيء من العدم كذلك ولانه اذا تحرك جسم في مسافة على
 مقدار من السرعة وتحرك آخر على مقدارها من السرعة
 وابتدأ بعد ها ونزكا معا فان زمان الثانية اقل من زمان
 الاولى فالزمان قابل للزيادة والنقصان فلا يكون امرا
 عديميا فليس قال لو كان الزمان موجودا فاما ان يكون
 مستقرا او منفضيا والاول محال والا لكان موجود
 زمان الطوفان موجود في الحال وهو باطل بالبداهة
 والثاني محال لانه لو كان منفضيا لكان بعض اجزائه
 قبل البعض قبلية لا لاحاقا والقبلية التي لا شامع اليها
 هي الزمانية فيلزم ان يكون للزمان زمان آخر لا في
 نهاية وهو محال قلنا لا نسلم انه يلزم ذلك بل يلزم

ان يكون قبل كل زمان زمان آخر لا الى نهاية ومن الناس
من زعم ان الزمان واجب لذاته واحتج عليه بان الزمان
اذا افترض عدمه يلزم منه المحال لانه اذا فرض عدمه كان
عدمه بعد وجوده بعدة لا تتجامع والبعدية التي لا تتجامع
الشي هي الزمانية فيكون بعده زمان فيلزم من فرض
عدمه وجوده على تقدير عدمه وهو محال فلنا لا نسلم
انه اذا افترض عدمه كان عدمه بعد وجوده بل اذا فرض
عدمه بعد كونه موجودا كان عدمه بعد وجوده فيكون
المحال لانه من عدمه بعد وجوده ولا نسلم ان ما يلزم
المحال من عدمه بعد وجوده يكون واجبا لذاته بل يكون
مستحالا للانقطاع ولا يلزم من استحالة انقطاعه كونه
واجبا لذاته **اللامح السابع** في ان الزمان مقدار
الحركة فثبت ان الزمان قابل للزيادة والنقصان
فيكون كما قال ان يكون متصلا او منفصلا والثاني باطل
والا لكان مركبا من الوجودات فيكون فيه اجزاء غير منقسمة
وهو مطابق للحركة فيكون في الحركة اجزاء لا يتجزئ فالمسافة
التي عليها تلك الحركة تكون من اجزاء لا يتجزئ وهو محال
فنعين الاول فيكون مقدارا ولا تخلو اما ان يكون فالذات
او غير فالذات والاول باطل والا لكان الموجود في
الامس موجودا في الحال وهو محال فهو غير فالذات
فاما ان يكون مقدارا الهيئته فارة او هيئته غير فارة والاول
محال لان مقدارا الهيئته الفارة يجب ان يكون فارة والزمان
ليس كذلك فنحن ان كنز مقدارا الهيئته غير فارة وكل
هيئته غير فارة فهي حركة فالزمان مقدارا الحركة وليس له
بدائية لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية
لا تتجامع وهي الزمانية فيلزم وجود الزمان قبل كل
زمان وهو محال ولا نهاية له لهذا بعينه فالزمان ايم
الوجود على سبيل الانقضاء والتجدد فلا بد له من حركة في نقطة
والحركة الحافظة له اما ان يكون فلكية او عنصرية والثاني
محال لان كل حركة عنصرية في فن متقطعة ولا شيء من
الحافظة للزمان كذلك فنحن لا نسلم ان لا تخلو اما ان
يكون هي اسرع الحركات او لا يكون لا سبيل الى الثاني
لان الحافظة للزمان تنفرد بمقدارها جميع الحركات
ولا شيء مما ليس باسرع كذلك فالحافظة للزمان هي
اسرع الحركات وهي الحركة اليومية التي تتجدد

جميع الاجرام السماوية واما الآن فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل
وهو امر مشهور بوجوده في الخارج والافات في الحركة جزء
لا يتجزئ من هذا خلف وقد يقال ان علم الوقت الحاضر وهو
بهذا الفسيفساء من اثنى قابل للانقسام ولنا ان يقول لا نسلم
ان القبلة التي لا تتجامع هي الزمانية **اللامح الثامن**
في الميل اعلم ان الزمان المنفرد المسكن تحت الماضي فيه
مدافعة صاعدة والتفصيل المسكن في الجوحد فيه مدافعة هابطة
فقد لزم وجود مدافعة مغايرة للحركة وهي الميل وهو اما
طبيعي كما في البحر المتحدروا ما فسر كما في البحر المتدري الى
فوق واما نفسي كما يعتمد الانسان على غيره ولا ميل
في الجسم عند كونه في حيزه الطبيعي لانه اما ان يكون عنه
او اليه والاول باطل والا لكان المطلوب بالطبع متروكا
بالطبع والثاني ايضا باطل لانه طلب وطلب الحاصل محال
ومنع اجتماع الطبيعيتين والفسيفساء في الجسم كلاهما بالفضل
لاستحالة اجتماع المدافعة الى الشيء مع المدافعة عنه
واما ميلا الميل الطبيعي وميلا الميل الفسيفسائي فيجوز
اجتماعهما لانا نجد حال البحرين المرميتين من يد واحدة في
مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفا في السرعة وفي البطو
اذا اختلفا في الصغر والكبر فلو لم يكن في الكبر ميلا ميل
معاوق ازديدهما في الاخر لما اختلفا في السرعة والبطو لكونها
تزدحما بلا مرجح ويجوز ان يجمع في جسم واحد ميلان الى
جهة واحدة احدهما طبيعي والاخر غريب لانا اذا دفعتنا
حجر الى اسفل بقوة شديدة فان حركته تكون اسرع مما اذا
تحررك بطبعه وحده والمتحرك بالذات حركة وصحية
او مكانية اذا لم يحدث فيه ميل استحال ان يتحرك واجتجوا
على ذلك ما لو فرضنا جسما عديم الميل متحركا في تلك المسافة
فاما ان يكون حركته في زمان او لا في زمان والثاني محال لان
الحركة من حيث هي متى تسند عن الزمان والاول محال لانه لو
تحررك في زمان ففرض جسما آخر فيه ميل ويتحرك في تلك المسافة
بعين تلك القوة فلا بد ان يكون زمان حركته اطول من زمان
حركة عديم الميل فيكون بينهما نسبة مخصوصة ففرض جسما آخر
نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذو الميل الاول فيفقد دافعا من ميله عن الميل الاول
سفن زمان حركته عن زمان حركته ذو الميل الاول لاستحالة
ان يكون الحركة مع زيادة الهايف مساويا للحركة بدو نها

في السرعة فيكون زمان حركته ذى الميل الثاني مثل زمان حركته
 عدم الميل فيكون الحركه مع العايق كالحركه لامع العايق وهو
 محال فلتنا لم قلنا ان هذا المجموع اذا كان مستلزم ما للمحال
 يلزم استحالته وجود الجسم الذي لا ميل فيه فان المحال لازم
 من المجموع من حيث هو مجموع ومن الجائز ان يكون المجموع محالا
 ويكون كل واحد من اجزائه ممكنا لم قلنا انه ليس كذلك
المقالة الثالثة **في احكام الفلك المحمدي**
 للجهاز المحمدي لا يقبل الحركة المستقيمة لانه لو كان قابلا
 لها لا يمكن ان يغفل من جهة الى جهة فكون الجهات متحدة
 قبله فلا يكون هو محمدا هذا خلف وليس مركبا من اجسام
 مختلفة الطبائع والا لكانت بساطة فابله للعود الى
 احيائها الطبيعية فكون الجهات متحدة قبله هذا خلف
 فيلزم ان يكون بسيطا فيلزم ان يكون شكله كريا لان
 الشكل الطبيعي للبيسط يجب ان يكون كريا ولا يقبل الخرف
 والا لتيام والا لكانت اجزائه قابله للتفرق والاجتماع فكون
 الجهات متحدة قبله وهو محال ولا يقبل الكون والفساد
 اثنى لا خلع عادة صورة وبطل صورة اخرى طالما لم يغير
 ما بطبيعته الاولى لانه لو كان كذلك فالصورة الكائنة ان
 كانت طالبة لغير ذلك الحيز فيها ميل مستقيم فالجهات
 متحدة قبله وان كانت طالبة لذلك الحيز فالفساد يطلب
 غير ذلك الحيز فيها ميل مستقيم فالجهات متحدة قبله
 وهو قابل للحركة المستقيمة لان اثنى جزئيه من فيه فانه
 لا يجب له وضع مخصوص والا لكانت اجزائه مختلفة في الطبيعة
 لاختلف فيها في اللوانم حينئذ فلا يكون بسيطا هذا خلف
 واذا كان كذلك فاني وضع يفرض له فهو حاله ممكنة الزوال
 فهو قابل للحركة المستقيمة فيلزم ان يكون منحرفا بالاستدارة
 والا لكان تخصيصه ببعض الاوضاع تخصيصا بلا محض
 وهو محال وليس برطب ولا يابس والا لكان قابلا للاشكال
 اما يسهو له او يجرى فيكون قابلا للحرق والاشكال
 وليس عار ولا بارد والا لكان خفيفا او ثقيلا فيكون فيه
 ميل صاعدا وهابط فيكون قابلا للحركة المستقيمة وهو
 محال وهذا كله مبني على وجود المجرى للجهات وهو مجموع
 على ما تقدم **اللامع الثالث** في احكام المشرق والمغرب
 السماوية على الحجوم كل ما يتحرك بالذات من الاجرام

السماوية فله قوة حسبانية هي مبدأ اقرب للمتحرك لان الحركة
 الحزبية اما ان تصدر عن قوة مجردة او عن قوة حسبانية والا
 باطل لان ما يصدر عنه الحركة الحزبية يرشم فيه الصغير والكبير
 ارضا ما جزيا ولا شئ من المجرى ان كذلك فتعين الثاني ولكل
 واحد منها مبدأ حركته مستند برة فلا يكون منها مبدأ حركته مستقيمة
 لان الطبيعة الواحدة لا يقضي ميلين متضادين فلا يكون
 في طباعها ميل مستقيم فلا يكون مركبة واذا كان كذلك كانت اشكالها
 كرية ولا تقبل الكون والفساد لما بينا ان ما يقبل الكون والفساد
 لا بد ان يكون في طباعه ميل مستقيم ولا تقبل الخرف والاشياء
 ولا يكون بطيئة ولا يابسة ولا حارة ولا باردة على ما مر ولغايب
 ان يقرب لا نسلم انه اذا لم يكن في طباعها ميل مستقيم يلزم ان
 لا يكون مركبة **اللامع الثالث** في حركة الفلك الاعظم
 وما يخلق بذلك الجسم الذي يتحرك ويحرك جميع ما في السماء
 من المشرق والمغرب في كل يوم بلبسته دورة واحدة يسمى
 الفلك الاعظم ويسمى حركته الحركة الاولى ومنطقته معدل
 النهار وقطباه قطبا العالم والشمس تميل عن معدل النهار
 نارة الى الشمال واخرى الى الجنوب طرف المواضع التي تطلع
 فيها جميع ما في الفلك من الكواكب معك فيها الشمس نارة
 مارة بسمت الراس ونارة في ناحية الجنوب مع ان معدل
 النهار مارة بسمت رؤسهم فدل على ان الشمس لها ميل عن معدل
 النهار الى الشمال والجنوب واذا سامت الشمس كوكبا من
 الكواكب الشمالية وفارقها فانها تميل الى المشرق فحركتها
 اذن من المغرب الى المشرق والدائرة التي يتحرك الشمس
 في موازاتها هي على سطح الفلك الاعظم يسمى فلك البروج
 وهي تقطع معدل النهار على نقطتين احدهما وهي التي
 اذا جاوزتها الشمس حصلت في الشمال نقطة الاعتدال الربيعي
 والاخرى وهي التي اذا جاوزتها الشمس حصلت في الجنوب
 يقال لها نقطة الاعتدال الخريفي ومنصف ما بينهما
 في الشمال يقال له الانقلاب الصيفي ومنصف ما بينهما
 في الجنوب يقال له الانقلاب الشتوي فاذا قسم ما بين
 كل نقطتين بثلثة اقسام متساوية في النجوم وادبرت
 دوائر عظام نهم احدها بنقطتي الاعتدالين والاخرى
 بنقطتي الانقلابين والاربع الاخرى بالنقطتين والاربعة
 فمابين نقطة الانقلاب الصيفي والاعتدالين ونقطتي
 وسقاطح كلها على قطبي فلك البروج انقسم الفلك

الاعظم باثني عشر شهرا يسمى كل منهم منها برجاً والدائرة التي يفصل
 بين الظاهر والخفي من الفلك يقال لها الافق واذا انقضت
 دائرة معدل النهار فاطحة للعالم فانه يحدث على سطح الارض
 دائرة موازية لها تسمى خط الاستواء واقفاً في خط الاستواء
 يقال لها آفاق الفلك المستقيم ويقطعها معدل النهار
 فيكون في زمان مكث الشمس فوق الارض مساوياً لزمان
 مكثها تحت الارض ويكون الليل والنهار ابدامساويين
 واقفاً في المواضع التي فيها بين معدل النهار وقطب العالم لا يكون
 اقظا بها على محيط معدل النهار فيكون احد قطبي معدل النهار
 مرتفعاً عن افق هذا الموضع والقطب الآخر منقطاً عنه
 والدوائر الموازية لمعدل النهار يقطعها الافق بقعاً
 مختلفين فيكون القوس الظاهرة فوق الارض في جانب
 الشمال اعظم من القوس التي تحتها واما في جانب الجنوب
 فبالعكس فاذا كانت الشمس في البروج الشمالية كان النهار
 اطول من الليل وبالعكس اذا كانت في البروج الجنوبية
 والمواضع التي فيها بين معدل النهار وتلك البروج يسمي
 الشمس التي سمت رؤسها في كل دورة دفعتين لان بعد
 سمت رؤسهم عن معدل النهار اقل من الميل الاعظم
 الذي للشمس عن معدل النهار فالمدار الذي يمر بسمت
 رؤسهم يقطع فلك البروج على نقطتين وفي المواضع
 المسماة لنقطة الانقلاب الصيفي لا يمر بسمت رؤسهم
 الا دفعة واحدة وفما حاور ذلك لا يسمي التي سمت رؤسهم
 والمواضع التي يكون مدار نقطة الانقلاب الصيفي فيها
 هي الدائرة الابدية الظهور العظمى لا يكون للشمس فيها
 غروب عند كونها في الانقلاب الصيفي بل يبقى في الدائرة
 الكاملة فوق الارض والمواضع التي تنطبق فيها قطب
 فلك البروج على سمت الراس تنطبق فيها دائرة البروج
 على الافق فاذا مال القطب نحو المغرب ارتفع النصف
 الشرقي من فلك البروج عن الافق دفعة وانخفض النصف
 المقابل له دفعة والمواضع التي تنطبق فيها معدل النهار
 على الافق تنطبق فيها قطب العالم على سمت الراس ويصير
 محور العالم قائماً على سطح الافق وتدور الكرة حوله دورة
 رجوية وسقي النصف من الفلك ظاهراً ابداً والنصف الآخر
 خفياً ابداً وبقي النصف من فلك البروج ايضاً ظاهراً
 ونصفه خفياً ويكون السنة كلها يوماً وليلة

الرابع

في افلاك النيرين اما الشمس فانها تخرج على
 محيط فلك مركزه خارج عن مركز العالم شامل للارض
 او على فلك صغير غير شامل مركزه في فلك آخر موافق
 للمركز لان المواضع التي بعدها عن خط الاستواء في جانب
 الشمال والجنوب المحصورة فيها بين نقطتي الانقلابين
 تختلف فيها الآثار الصادرة من شعاع الشمس من
 الشخيت والتخفيف والتجرد وامثال ذلك فلو كانت
 حركتها على محيط فلك مركزه مركز العالم لكان بعدها
 عن الارض في جميع النواحي بعداً واحداً وبعدها عن سمت
 رؤسهم على نسبة واحدة فيلزم ان لا تختلف آثار شعاع
 الشمس فيها والثاني كاذب فالمقدم مثله في كنهها اذ
 على محيط فلك خارج عن مركز شامل للارض او على فلك
 صغير غير شامل مركزه في فلك موافق للمركز فيقرب في
 احدتي الناحيتين من الارض ويبعد في الاخرى فتختلف
 آثار الشعاع واما المقدرة فيسرع في حركته بالنسبة الى
 اجزاء فلك البروج فارة ويبطئ في اخرى وذلك بفج في جميع مواضع
 فلك البروج فدل على ان حركته على فلك صغير غير شامل
 للارض فاذا كان القمر على اعلاه او على اسفله يري اسرع
 واذا كان على الجانب الاخر يري ابطأ وهذا الفلك اما
 ان يكون مركزه في فلك موافق للمركز او في خارج المركز
 والاول باطل لانه اذا كان سراج السير بالنسبة الى فلك البروج
 فانه يزداد سرعته في تربيح الشمس ولو كان التدوير على
 فلك موافق للمركز لم يكن التدوير في هذا الموضع اقرب
 الى الارض مما اذا كان في موضع آخر فلا مركب الاجزاء التي
 يقطعها اعظم فلا مركب اسرع وما كان الامر بخلافه دل على
 انه على فلك خارج للمركز وانه على محيط فلك موافق للمركز
 المركز في مقابلته واذا كان في كل واحد من التربيحين
 في الحضيض دل على ان فلك آخر مركز الفلك الخارج للمركز
 الى خلاف حركته حتى اذا وصل فلك التدوير الى تربيح
 الشمس يصل الاوج من الجانب الاخر على مقابلته فبحركته
 عند انقلابه واذا وصل فلك التدوير الى التربيح الاخر
 يصل الاوج الى مقابلته ليكون فلك التدوير في الحضيض
 واذا الجمح المركز بالشمس وصل الاوج اليه من الجانب
 الاخر فالمرکز والاوج يجمعان في كل دورة دفعتين
 وفيما بلان دفعتين ويكون الشمس ابداً متوسطة بين المركز

والاوج عند مفارقتها عنها الى ان يجتمعها في المقابلة ثم
 اذا افترقا كانت الشمس ايضا منوطة بينهما وعلى هذا
 دايما وهذا الفلك الذي يتحرك في الفلك الحاذج المتركز بفلك
 له الفلك المائل ومنطقته ليست في سطح فلك البروج
 اذا الفهم ميل عن فلك البروج نادة الى الشمال واخرى
 الى الجنوب والا كان في كل استقبال مقابل للشمس
 فوجيل حصة في كل استقبال لوسط الارض بين وقت
 الشمس فيكون منطقة الفلك المائل مفاطة فلك البروج
 على نقطتين اسمى احدهما نقطة الرأس والاخرى وهي
 التي اذا جازها القمر ميل الى الشمال والاخرى نقطة
 الذنب ومما يتحرك الى المغرب لانه اذا حصل حاسوبان
 كلان في نقطة الرأس احدهما بعد الآخر وحدث موصل
 الحاسوب الثاني من اخر اعلى الاول فدل على ان النقطة
 تحركت الى جانب المغرب والفلك الذي يحرك ما بين
 هاتين النقطتين يقال له فلك الجوزهر **اللامح**
الرابع في الاحوال التي نعرض للنسبة القمرية
 كمد فخر مستفاد من الشمس لانه مختلف هيات لشكل
 التوفيق على قرب الشمس ويجعله ولو لم يكن نوره مستفاد
 منها لما اختلف هيات باختلاف الابعاد فاذا كان مساويا
 للشمس كان الوجه المضئ بضياء الشمس التي جازها ويكون الوجه
 الاخر ليلا وهو باق على ظلمته الاصلية فلا مرك نوره واذا
 بعد عن الشمس فقد لمسيره اليومي يركب منه هلالا او يزداد
 نوره على اختلاف اندياد البعد الى ان يحصل في المقابلة
 فركب تمام النور واذا انصرف عن المقابلة نقص نوره ويزداد
 ظلمته بحسب زيادة القرب من الشمس ونقصه الى ان يتحرك
 واذا كان في احدتي نقطتي الرأس والذنب عند المقابلة
 او على قرب منها توسط الارض بينه وبين الشمس وجرم
 الارض قبل من جرم الشمس والاوجب الحاسوب في كل
 استقبال فيقع طوله على شكل مخروطي لكونه مستديرا
 فاذا لم يكن للميل عن فلك البروج وقع في مخروط الطل
 فينصف كله وان كان له ميل بمقدار مجموع نصف قطر
 الطل والمرفاة كما في المخروط وان كان فيه اقل من مجموع
 نصف قطر الشمس والقمر كسف بعضهما وان كان اكثر
 من ذلك لم يكسفا ومنهم من زعم ان القمر كره نصفه
 مضئ ونصفه مظلم ويتحرك على نفسها فاذا مال النصف

المضئ اليانرا هلالا ويتحرك على وجهه نصف النصف
 المضئ كله اليانرا عند المقابلة وعلى هذا دايما وهو ضعيف
 لانه لو كان كذلك لوجب ان نراه مضيا في كل استقبال فلا
 نعرض له الحاسوب **اللامح السادس** في احوال
 الكواكب الخمسة انا ندعى هذه الكواكب نارة راجحة وثانة
 بطيئة وثانة سريعة ونعرض لها هذه الاحوال في جميع
 اجزائ فلك البروج وهي اذا فارت كوكبا من الكواكب الباقية
 حاله الاستقامة ثم فارت بها فانها غلبت الى المشرق فدل
 على انها في فلك صغير غير شامل للازمت بحمله فلك شامل
 يتحرك من المغرب الى المشرق وكل واحد من النهره وعطار
 اذا بعد عن الشمس نحو المشرق في ايسر سيرة يسير ايسرا
 الى ان ينفذ الى حدتها ثم ياخذ في الانقاص الى ان يرجع
 ويقابل الشمس في الرجوع ويبعد عنها نحو المغرب ثم يزايد
 بعده الى ان ينفذ الى حدتها ثم ياخذ في الانقاص الى ان
 يستقيم ثم يقارن الشمس في وسط الاستقامة ثم يباعد عنها
 نحو المشرق فدل على ان مركز فلك النهره ويركض بين
 الكوكبين يسيرا من مركز الشمس بخلاف الكواكب الثلاثة الباقية
 فان رجوعها يكون في مقابلة الشمس ثم وجد غاية بعدهما
 عن الشمس صياحا ومسا مختلف القدر فا جزاء فلك البروج
 فحلم ان فلك النهره ويركض نارة من الارض ويبعد
 اخرت فدل على ان مركز فلك النهره يتحرك على محيط فلك
 مركزه خارج مركز العالم وقد وجد بعد عطار وعن الشمس
 بعين الصباحي والمسا في الجوز او الجدي اعظم ما كان
 في غيره من المواضع فحلم ان مركز فلك النهره في هذين
 الموضعين اقرب الى الارض فدل على ان الاوج يتحرك
 الى جهة المغرب لانه متى سار مركز فلك النهره من اول
 الحمل الى اول الجدي حصل في الحضيض فكان الاوج في
 آخر الجوز او يكون بعد المركز من اول الحمل الى نوال
 البروج احقر من بعد ما بين اول الحمل والاوج ومضى
 جازا المركز اول الجدي انقصر البعد الصباحي والمسا في
 فاذا حصل في آخر الجوز او كان في الحضيض فاجتمع الاوج
 على منتصف ما بين اول الجدي وآخر الجوز وهو اول
 الحمل وعند صولة الى آخر الجوز يجب ان يكون الاوج
 في اول الجدي فيكون بعد المركز من اول الحمل الى
 النوال اقل من بعد ما بين اول الحمل والاوج على النوال

فلو كان الاوج مغزكا الى النوا الى كانت حركته نادرة اسرع
من حركته مركز التدوير وتارة ابطا منه هذا خلف فالوج
يتحرك الى خلاف النوا الى واذا انقلب حتى اذا صار مركز
التدوير من الجبل الى اخر الجوز انقلب الاوج من الجبل
على خلاف النوا الى واذا انقلب مركز التدوير الى اول
الجوز انقلب الاوج الى آخر الجوز الى خلاف النوا الى
فحصل اجتماعهما في الجبل المميز ان ومقابلتهما في اول الجوز
واخذ الجوز آد الفلك الذي يحرك الاوج الى خلاف النوا الى
يقال له الفلك المديري ثم وجد البعد الصباحي والمسائي
في الجبل اعظم مما كان في الميزان فعلم ان مركز التدوير
خارج عن مركز العالم **اللامع الثاني** في وضع
الافلاك لما كان القمر يكسف عطارد وعطارد يكسف
الزهرة فعلم ان فلك عطارد فوق فلك القمر وتحت فلك
الزهرة ووجد المخرج يكسف المشتري والمشتري ك
يكسف زحل وهو يكسف الثوابت فعلم ان فلك المشتري
فوق فلك المخرج وتحت فلك زحل وفلك زحل تحت فلك
الثوابت وقد وجد الزهرة في بعض اوقات اجتمعا بها
بالشمس عند قلة شعاعها لعارض عرض هناك كانهما
شامنة على وجه الشمس ولم يعرض ذلك للمخرج فعلم
ان فلك الشمس فوق فلك الزهرة وتحت فلك المخرج
ولما حصلت الشمس في نقطة الاعتدال الربيعي وجد
بعض الكواكب الثابتة على بعد مخصوص ثم وجد بعد
الدهود الطويلة عند عود الشمس الى الاعتدال على
بعد اكثر من ذلك فدل على ان الكواكب الثابتة تتحرك
من المغرب الى المشرق وقد وجد ايضا مواضع الاوجات
ما يلة الى المشرق بمقدار حركته الثوابت فعلم انها تتحرك
بحركة فلك الثوابت ويحتمل ان يكون لكل كوكب فلك
يحرك اوجه ويكون حركته مساوية لحركة فلك الثوابت
ويحتمل ان يكون حركة واحدة سطحية الاعلى بما س
مفصل الفلك الاعظم واوتادها بما س محدد فلك
الجوز هو ويكون افلاك الكواكب السنه في نخسها وتحرك
جميعها مع الثوابت من المغرب الى المشرق وهي
تتحرك بحركة الفلك الاعظم من المشرق الى المغرب
المقالة الرابعة بشمل على خمسة لوايح
اللامع الاول في العناصر اما الارض

فهي لا تخلو اما ان يكون مستقيمة في طول المشرق والمغرب
او مقعرة او محدبة والاول باطل والا كان طلوع الشمس
على جميع المساكن الموضوعة على ذلك السطح وغروبها عنه
دفعه والثاني كاذب لانما اعتبرنا حوضا بعينه لم نجد له
في البلاد المشرقية والمغربية في وقت واحد من الليل فامقدم
كاذب والثاني ايضا باطل والى كان طلوعها على اهل المغرب
قبل طلوعها على اهل المشرق فتعين الثالث واما في
الشتال والجنوب فاما ان يكون مسطحة او مقعرة او محدبة والاول
باطل والا كان السالك الى الجانب الشمالي لا يزداد عليه
ارتفاع القطب الشمالي للعالم ولا انقطاع القطب الجنوبي
فوجب ان لا يظهر له كواكب كانت خفية عنه في الشمال ولا تخفى
عنه كواكب كانت ظاهرة في الجنوب والثاني كاذب فامقدم
مثله ولو كانت مقعرة لكان الثوابت في الشمال بوجوب خفا
القطب الشمالي والكواكب الغربية منه فتعين كونها محدبة
وفي ظاهرها فضا رس بسبب الجبال والوهاد بمنزلة
حسوناث يكون في ظاهرها بعض الاكبر الصغار وهي موضوعة
في وسط الفلك الاعظم لانا نجد الكواكب في جميع النواحي
على قدر واحد ولو لم يكن في الوسط لاختلف عظم اندازها
وليس لها عند الفلك قدر يعنده لانا نجد سنه بروج
ابد اظاهرة وسنة منها خفية ولو كان لها قدر عند
الفلك لما كان كذلك ومنهم من زعم ان الفلك الاعظم
ساكن والارض تتحرك الى المشرق وطمور الكواكب في
جانب المشرق وخفاوها في جانب المغرب بسبب ذلك
وهو باطل لانه لو كان كذلك لما كان الطير المتحرك منا
الى البلاد الشرقية لحفظها لان حركته تكون اسرع من حركته
يوجد ها الى الوضوح الاول في اليوم بليدته والثاني كاذب
فامقدم مثله وهي باردة فبابسة اما بردها فمخسوس
واما يمسها فلات اليوسه هي الكيفية التي يكون الجسم بها
قابلا للاشكال وتزكها بعسر واما الماء الذي يذرك
على كبريته ان راكب البحر اذا ذرب من جبل ظهر له اعلاها
فدل اسفله مع ان البعد بينهما واحد ولو لم يكن الماء محدبا
لما كان كذلك لانا اذا راينا الماء الى فوق فنزل ثم عاد
الى طبعه ونزل فراه كريا فذلك الشكل اما ان يكون
طبيعيا او قسريا والثاني باطل لندوال الفاس فلو ان
طبيعيا وهو بارد رطب اما برده فمخسوس واما رطوبته

فلان الرطوبة كيفية بها يصير الجسم قابلا للشكال ونزكها بسهولة
وطبيعتها اما الجود لا ينفصل عن البرد والبرد ينفصل عن الجو
الا ان الشمس اذا قربت من سمت الراس سخنت تلك الارض
والهواء المجاور لها فتمنع الماء عن الجود ويعرض له الميعان
واذا بعدت عن سمت الراس عاد الى طبيعته فنجى من خلاف
الارض فانها بايسنة فلا تستعد للميعان بل تبقى مهيأة واما
كرة النار فالذي يدل على وجودها انما يدرك الادخنة الصاعدة
الى قرب الفلك محترقة ولو لم يكن طبيعته محترقة لما وجب
احترافها ومن سببها لانها تحيل ما يجاورها الى طبيعتها فيكون
شكلا كريها وهي حارة يايسنة اما حارها فظاهري واما بوسستها
فلا ينفصل الرطوبة عن المادة فبقي بايسنة فليس قال
بانها تقبل الاشكال بسهولة ونزكها بسهولة فيكون رطبة
قلت ندعي ان النار بسيطة حارة يايسنة واما النار التي عندنا
فتمنع كونها بسيطة بل يجاورها الهواء ويصير المركب منهما
مستعد لقبول الاشكال بسهولة ونزكها بسهولة واما
الهواء فيكون سطحه المحرّب مما ساطع النار فيكون صحيح
الاستدارة ومفعره مما ساطع الارض فلا يبقى على الاستدارة
الصحيحة لما في ظاهرها الارض من الجبال والوهاد وهو حار
رطب اما حارته فلان الحرارة هي التي يفيض الحركة عن
الوسط واما الرطوبة فلا هي الكيفية التي بها يصير
الجسم مستعد لقبول الاشكال بسهولة ونزكها بسهولة
والنار تتحرك بحركة الفلك لان الشيب وذو ان الاذنان
تتحرك نحو اطراف ولولم يكن النار متحركة على حافة الفلك
لما كان الامر كذلك واليسايط العنصرية تخص في اربعة
اقسام لان البسيط اما ان يتحرك بطبيعته الى الوسط او عن
الوسط والاول هو الثقل والثاني هو الخفيف والثقل
والخفيف ان كان طالبا لنفس المحيط فهو الخفيف المطلق
والا فهو الخفيف المضاف والكيفيات الاربعة اعني
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة زايدة على الصور
الطبيعية لانها ثقيل الاشداد والنفص ولاشي من
الصور الطبيعية كذلك وهي قابلة للكون والفساد
لان الماء يسهو وتقلب هو عندنا اثر الحرارة فيه كما شاهد
في الاخرة الصاعدة والهواء سليل ما كما تدرك في الفطرات
المجمعة على ظاهرها الكون فانها اما ان يكون بالرشح او
بانقلاب الهواء ماء لا سنيلا البرد عليه والاول محال

والاما حدث الا في الموضع الملائم للماء وليس كذلك
فانها تنولد في غير ذلك الموضع ولانا اذا اشد نار اس
الكوز ووضعتنا في الجود فانه ينولد القطرات في باطنه
وليس ذلك بالرشح بل هو بالاقلاب والتقلب هو
كما تدرك في النيران المتولدة عندنا والهواء يتقلب نادا
كما تدرك في كثير الحدادين الحجر يتقلب ما كما يفعل اصحاب
الاكسيرة الماء كما شاهد في كثير من المواضع فالهيوثي
مشتركة بين العناصر فليس قال لو كانت الهيوثي مشتركة
بينها لكانت الاجسام حارة في هيوثي واحدة وهو محال
قلت لا نسلم انه محال وهذا من الجائز لا يحصل للهيوثي
الواحدة ثقلها بواسطة المقدار الجال فيها استعدادات
مختلفة بان حصل للمقدار قرب وبعد من الفلك ويصير
هنيئ مع المقدار الذي هو اقرب الى الفلك مستعدة لقبول
صوره ومع المقدار الا بعد مستعدة لقبول صورة اخرى
فقبل صورها مختلفة بلزما ككيفية مختلفة وهذه الاربعة
هي اسطفسات المركبات لانا فطرنا المركب في الانبيق
فانه حصل منه هوائية ومايئة وارضية ومعلوم ان
اجتماعها لا يكون الا حرارة طابخة فدل على ان اصل
المركبات هي اليسايط الاربعة والعناصر سبع طبقات
الارضية القمرية من المركز والطبقة الطينية والطبقة
التي هي البر والبحر والخارجية القريبة من الارض التي
تتسخن بتاثير شعاع الشمس الواقع على الارض والبحارية
الباردة التي تصعد الى الجو وسقطت عنها تاثير شعاع
الشمس ويقال لها الطبقة الزهرية والهوائية التي بازجها
من الادخنة والنارية الصرفة **اللامع الثالث**
في الاثار الحلوية والسفلية الشمس اذا اشرقت في المياه
والاداضي الرطبة غللت منها اجزا هوائية كان جها اجزا
صغارا ما يئة يسمى المركب منها اتحادا ثم تضاعف الى
الجوفان غللت منه اجزا ما يئة يستعاع الشمس انقلب كله
هو آوان لم يتخلل فان بلغ الى الطبقة الزهرية فان
لم يكن برد قوي ركاث وتفاطرا بالبحار المجمع هو السحاب
والمنقلا طره هو المطر وان كان قويا فان وصل البرد الى
اجزايه قبل اجتماعها تدل ثلجا وان وصل بعد اجتماعها
انجمد ونزل وصار بشدة الحركية مسند يرا وهو البرد
وان لم يبلغ اليها فان كان كثيرا صار ضبابا وان شتاف

والا انما حدث الا في الموضع الملائم للماء وليس كذلك

فدليل ان تكاثف ببرد الليل فان لم ينجد نزل طلا وان
 انجد نزل لصفيعا وان لم تنكاثف بقي في الجو واذا اشرفت
 الشمس على الارض افضى اليها سعة غلظت منها اجزا تاريفها لطلها
 اجزا ارضية تسمى المركب منها دخانا وكثلا بخارا وشفا عدان
 معا الى الطبقة الباردة منعقد البخار وسحابا وكثس
 الدخان فيه فان بقي على طبيعته طلب الصعود وان نقل
 طلب النزول وكف كان فمزن السحاب تمي يفا عنيقا
 فيحدث منه الرعد وقد يشغل في الجو لشدة الحركة
 والمحاكة فيحدث منه البرق ان كان لطيفا والصاعقة
 ان كان غليظا واذا وصل الدخان الى كرة النار وانقطع
 اتصاله من الارض فان كان لطيفا فان اشتعل وبقي
 فيه الاشتعال برى كان كوكبا بعدد فيه وان لم يستعل
 لكنه احترق وسب في الاحتراق برى كان قذابة او دب
 او حيوان له قذوف وان كان غليظا ووصل الى كرة
 النار حدث منه علامات حمر وسود ونفق تحت كوكب
 ويدور مع النار بدور ان الفلك وان لم ينقطع اتصاله
 فاحترق وينزل احراقا الى الارض فيرى كانه نار
 ينزل من السماء الى الارض وهو الحريق والدخان الصاعد
 قد ينكسر حره عند البلوغ الى الطبقة الباردة فاذا
 انكسر تكاثف وطلب النزول فينموج به الهواء فيحدث
 منه النجم وقد بقي على حرارة فيصعد الى كرة النار
 فيرده الحولة الدورية التي للفلك الى اسفل فينموج به
 الهواء فيحدث منه الدخ أيضا وهذا يكون مبادى
 الرياح فوفانية وربما حدث من تلك الهواء اندفاعه
 من جانب الى جانب والروابع انما تحدث من التفارحين
 فوبين مختلفي الجهة بلقيان فيسند يربان وربما حدث
 في الجواجز اربعة رشيبة صفيحة وصنعا كوضوح ابرة
 الحاطط بجيم رقيق لطيف لا يحب باوداه عن الابصار
 فتعكس منها ضوء البصر الى القمر لان ضوء البصر
 وغيره اذا وقع على الصنيل انعكس الى الجسم الذي
 وصنعه من ذلك الصنيل كوضوح المصنوع اذ لم يكن
 جهته مخالفة لجهة المصنوع وبدل عليه الامتحان فذكر
 صنوع القمر دون شكله لان المرأة اذا كانت صغيرة
 فانها لا يودى شكل المردى وانما يودى صنوعه فقط
 فيودى كل واحد من اجزاء تلك الدائرة صنوعه

سبحان الله
 والحمد لله
 رب العالمين
 والصلوة
 والسلام
 على سيدنا
 محمد
 وآله
 الطيبين
 الطاهرين

فذكر ان اربعة مضيئة ويقال لها الهالة واذا حصل في خلاص
 جهة الشمس اجزا متفانية صافية ومنحما على هيئة الاسد ادة
 وكان وداه جسم كفيف مثل جبل او سحاب مظلم وكانت
 الشمس قد بنة من الافق فاذا انظرنا الى تلك الاجزا الدشيبة
 وقد صارت الشمس في خلاف جهة النظر انعكس متعا
 البصر منها الى الشمس كونهما صفيحة فاذا نضو الشمس دون
 شكلها لكونها صغيرة فبرى قوس منقح ويرى الواهنا مختلفة
 بحسب اختلاف ترتيب لون تلك الاجزا ومع لون السحاب
 والابحار التي تحدث تحت الارض ان كانت كثيرة وانقلبت
 مياهها انشفت منها الارض فان كان لها مدحدث منها
 العيون الجارية ولا فيحدث منها العيون الراكدة وان
 لم يكن كثيرة وارند عن وجهها قبل التراب صادفت عصفها
 وانفجعت اليه فان كان لها مدحدث منها الفتوات
 والافلا واذا تولدت تحت الارض بخار خاني كثير المدد
 وكان فيه الارض منعا ثقالا مسام له ولم يحدث منفذ
 خرج منه نزل الى الارض وبما كان قويا بحيث تستش من
 الارض ويحدث منه العيون وربما يخرج نار الشدة الحرك
 والمواصح التي فيها طبيعة كبريتية يرتفع في الدنيا الى اخرة
 على تلك الطبيعة وتخالط هواها الذي صادر طبيا
 بسبب برد الليل فصيصة لك الهواء على طبيعة الادها
 السريعة الاشتعال ويستعمل من انوار الكواكب فيرى مضيئا
اللامع الثالث فيما يتعلق بالمساكن اذا حصل
 في بعض جوانب الارض فلا لوجبال وفي بعضها وهاد
 وانوار سال الماء بطبع الى المواصح الحميفة وانكشف
 المواصح المرفعة والموشى في تولد تلك الحال انما هي
 الاوضاع الفلجسية والارض لانه الكوكبية والمساكن
 الموصوعة تحت معدل اليها راد اذ لم يصر من فيها اسباب
 عرضية لمجاورة البحار والجبال فانها تكون اشدة المواصح
 عند الاذن الشمس اذ سامتها في نقطتي الاشد البين
 ميل عنها بسعة للزامليل بين اذ تحت فلك البروج ومعدك
 النهارية ايد هناك كثير افلا تحدث السحابة ويكون
 زمان مريتها فوق الارض مساويا لزمان مكنها تحت
 الارض فيحدث لحوارة النهار ببرد الليل فلا يكون
 الهواء في غاية الجرو يكون هناك صيفان وربيعان وخريفان
 وشتان لكن الشمس سامتها في كل دورة دفعتين

فنحدث في كل سنة أشهر اربعة فصول فتساو احوالهم فلبين
 تلك البلدة التي بعد ها عن خط الاستواء صنف غايية
 الميل بين الدائريين يكون سخين الشمس منها حال كونها
 في غايية الميل مثل شخيتها في خط الاستواء وشخيتها في
 هذه البلدة في تلك الحالة شديد جدا وشخيتها في
 خط الاستواء في غير تلك الحالة اشده من الشخيت في هذه
 الحالة فتكون شخيتها في خط الاستواء في جميع السنة
 شديد جدا قلت لا نسلم ان شخيتها في البلدة المفقودة
 في هذه الحالة مثل شخيتها في خط الاستواء وهذا لان
 دور الفلك بالنسبة الى افق البلدة المفقودة ليس
 دورا مستقيما فان القطب الشمالي فيها مرفوع عن
 الافق فيكون الظاهر من مدار الشمس في هذه البلدة
 اعظم من الظاهر من مدارها في خط الاستواء فيكون مكث
 الشمس فوق الارض حال كونها في البروج الشمالية بالنسبة
 الى هذه البلدة اكثر من مكثها فوق الارض بالنسبة
 الى افق الاستواء فيكون شخيتها في خط الاستواء في هذه
 الحالة اقل من الواضح التي تشامت المنقلب الصيفي
 لكونه غايية السخونة لان مزايد الميل فيه تظل جرد افكون
 الشمس كالواقفة على سمت الرأس فتكون الباثير قويا
 جدا ونهمهم الصيفية طويلة فزداد السخونة **اللامع**
الرابع في المزاج العنصر اذا امتزجت قاما
 ان تفسد صورها ولا تعسد والاول باطل لان المركب
 اذا وضع في الفرج والانبساج نخل اليها ولو كانت فاسدة
 لا سقا لي لخلال المركب اليها فتعين الثاني وحيد
 اما ان يبقى كل واحد منها على صرافة كفيته واما
 ان يحرر بينهما فخل والفعال وحصل فيه كفيته متوسطة
 بينهما والاول باطل لاننا لا نجد في المركب حرارة
 او برودة مثل ما في البسائط فذلك على التفتاح
 فلا يخلو اما ان يصغر اجزاها لثلاثي اكثر كل
 واحد منها اكثر الاخر او لا ينصغر والثاني باطل
 لان التفاعل لا يحصل فقد عدم تصغير الاجزا والاول
 لا يخلو اما ان يكبر كفيته كل واحد كفيته الاخر واما
 ان يكبر صورة كل واحد منها كفيته الاخر وبصبي
 كل واحد منها فاعلا بصورته ومفعلا بمادة والاول
 باطل لاستحالة ان يجد المنكسر كما سلف فحين ان يكسر

صورة كل واحد منها كفيته الاخر حتى يحصل كفيته متساوية
 في اجزا المركب متوسطة بين الاضداد وتلك الكيفية
 هي المزاج ولما كانت الكيفيات التي للعنصر اربعة وهي
 الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة كانت المزايا
 مركبة منها ولا يخلو اما ان يكون مقادير الكيفيات المتضادة
 في المخرج متساوية او لا يكون والاول منها هو المختار
 الحقيق في الثاني الخارج عنه ولا وجود للاول في الخارج
 اي ليس ثبات الوجود لان البسائط المجمعة لو تساوت
 فيها مقادير القوت فان كان المركب ما يلا الى حيز من
 اجزاء تلك البسائط كان في ذلك ترجيح بلا مرجع وهو محال
 وان لم يكن ما يلا كان الميل الذي لكل واحد منها الى حيزه
 الطبيعي لا يحوقه عائق فتشرب فيعود كل واحد منها الى
 حيزه الطبيعي والا لكان المطلوب بالطحين متركبا بالطحين
 من غير فاسد وهو محال فالذي يبقى من الامثلة في الخارج
 هو الخارج عن الاعتدال الحقيقي فاذا نزل ووقف عليه من
 العناصر كمياتها وكيفية البسطة التي يسبق به لسمي
 المعتدل والافيسمي الخارج عن الاعتدال والاعتدال
 بهذا المعنى على ثمانية اقسام الاول الاعتدال النوعي
 بالقياس الى الخارج وهو الذي حصل لنوع من الكائنات
 بالقياس الى غيره لمزاج الانسان بالنسبة الى الانواع
 الاخر والثاني الاعتدال النوعي بالقياس الى ما هو فيه
 وهو الذي حصل لاعدل اشخاص النوع كما لمزاج الذي
 حصل لاعدل اشخاص الانسان الثالث الاعتدال
 المصنفي بالقياس الى الخارج وهو الذي حصل لصنف من
 النوع بالقياس الى غيره من الاصناف كمزاج اهل
 الهند بالقياس الى غيرهم والرابع الاعتدال المصنفي بالقياس
 الى الداخل وهو الذي حصل لاعدل شخص من الصنف
 الخامس الاعتدال الشخصي بالقياس الى الخارج وهو الذي
 يجب ان يحصل للشخص حتى يكون موجودا صحيحا
 الساسي من الاعتدال الشخصي بالقياس الى الداخل كما لمزاج
 الذي يجب ان يحصل للشخص حتى يكون على افضل احواله
 السابع الاعتدال العضوي بالقياس الى غيره من الاعضاء
 الثامن الاعتدال العضوي بالقياس الى الداخل
 والخارج عن كل اعتدال ايضا ثمانية اقسام لانه اما
 ان يخرج عن الاعتدال بالكيفية الفاعلة وهو الخارج

والبارد او بالكيفية المنفصلة وهو الرطب واليابس
او بهما جميعا وهو الحار الرطب والحار اليابس والبارد الرطب
والبارد اليابس **اللامح الخامس** في تكون الجبال المعادن
اما الجبال فالسبب في وجودها ان الحرا الشديدا اذا صادف
طينا لزجا اما دفعة او على مرور السنين عقدت حجارة
ثم تختلف اجزاه في الصلابة والرخاوة فاذا اجتمع مياه
قوية الجري او رياح قوية الهبوب اسحققت الرخوة ونقلت
الصلابة ولا يزال السيول والرياح تعرض في ذلك الحقد
الى ان يحور عوزا ويبقى الحجر المتكون شاهقا واما المعادن
فمنها ان الاجزاة والادخنة المتحدثة في الارض اذا
اختلفت على ضروب من الاختلاطات مختلفة في الكمية والكيف
تولد منها الاجسام المعدنية وهي اما منطوقة كالاجساد
السبعة التي هي الذهب والفضة والنحاس والرصاص
والحديد والاسرب والخرصيني واما غير منطوقة وهي
اما في غاية اللين كالزئبق والكبريت صافين وانطبع
الزئبق بالكبريت انطباخا ناعا وكان الكبريت مع ذلك
ابيض ناعا والفضة وان كان احمر وفيه قوة صابغة غير
محركة تولد الذهب وان كان الزئبق صافيا والكبريت رديا
فان كان في الكبريت قوة محركة تولد النحاس وان كان الكبريت
غير الجيد المتخالطة مع الزئبق تولد الرصاص وان كانت
الكبريت والزئبق ديين فان كان الزئبق متخالطا ارضيا
والكبريت محرقا رديا تولد الحديد وان كانا مع دأتهما متعجفي
التركيب تولد الاسرب **المقالة الخامسة**
اللامح الاول في النفس النباتية
وهي كمال اول الجسم طبيعي الى من جهة ما يغذ ويهيمو
يتولد فالكمال هو الذي يكمل به النوع واحترزنا بالاول
عن الكمالات الثانية كالعلم وغيره من الفضائل والطبيعية
عن الكمالات الصناعية مثل التشكيلات التي للمصنعة
وبالاخرى كالات السابيط الحفصية والفوق البنائية
اما ان يكون فعلها لاجل الشخص ولا لاجل النوع والاولى
فثمان احدها القوة الغذائية وهي التي تحيل الغذاء الى
مشابهة المتخذ في تختلف بدل ما يتخلل الثاني في التامية
وهي التي تزيد في افطار الجسم على التماسك الطبيعي
ليبلغ الى غاية التشوق فقلنا يزيد في افطار الجسم احتوا
من الزيادة الصناعية فان الصانع اذا اتخذ قدرا من المادة

والزئبق والكبريت فان كان
الزئبق والكبريت فان كان
الزئبق والكبريت فان كان
الزئبق والكبريت فان كان
الزئبق والكبريت فان كان
الزئبق والكبريت فان كان

فاذا زاد في طولها وعرضه نقص من عمقه وبالعكس واما هذه
القوة فانها تزيد في الاقطار الثلاثة وقولنا على التماسك
الطبيعي احتراز عن الزيادة الخارجية عن المجرى الطبيعي
كالورم وقولنا ان يبلغ غاية التشوق احتراز عن السمن والثاني في
ثمان اصب المولدة وهي التي تفصل جسمها من الغذاء بعد الامتصاص
الثام ليصير مبدأ لتخص آخر الثانية المصورة وهي التي تفيد
بعد استحالته في الدم المصور والفوق والاعراض الحاصلة
للتنوع وفعل الغذاء لا يتم الا بفوق اربع الحاذية والماسكة والمانعة
والدافعة اما الحاذية فمما ما هي في المعدة ومنها ما هي في
الدم ومنها ما هي في الاعضاء اما في المعدة فان الغذاء يتحرك
من الفم الى المعدة وليس هذه الحركة ارادية اذ الغذاء ليس
ارادة ان يتحرك ولا طبعية لان الانسان لو قلب حتى لو جعل
راسه الى الارض ورجلاه الى فوق امكنه ان يزدرد الغذاء اذ راد
ثاموا اذ لم يكن ارادية ولا طبعية نعين ان يكون قسريا والفسر
اما ان يكون دفع من اعلى او جذب من اسفل والاول باطل لانا نجد
المرئ والمعدة في وقت الحاجة الى الغذاء يجذبان الطعام من
الفم عند المص من غير ارادة المصير ولا نأخذ المعدة تجذب الطعام
اللذيذ الموافق لبرهة فان الانسان اذا تناول غذا وما تناول
بعده حلوا واستعمل في وجده ما خرج الفم من الحلو في اخره
وذلك لجذب المعدة اياها الى فخرها ففي فخر المعدة
قوة جاذبة واما في الدم فلا بها اذا كانت قسرية العمد بانقطاع
الطقت عنهما وكانت خالية عن الفضول فالانسان وقت الجوع
حسب ان لطيله يجذب الى داخل واما في كل واحد من الاعضاء
فانه لو لم يكن فيه قوة جاذبة لنوع الغذاء لما اخضع كل عضو
بغذا يخصه واما الماسكة ففعلها في المعدة ان تحنوي المعدة
على الغذاء احتوا ناعا بحيث تماسك من جميع الجوانب حتى لا يكون
بينها وبينه فرجة وليس ذلك لشدة احتلال المعدة فان الغذاء
اذا كان قليلا وكانت الماسكة قوية ولا تفت المعدة فوق
الامتصاص متى كانت الماسكة ضعيفة والمعدة لا يلزم الغذاء
حدث في البطن فافرد ونفخ ويطواسمدر الذي يدل على
وجود هذه القوة في المعدة ان الحيوان اذا تناول غذا
لطيفا ثم شرع في ذلك الوقت بطنه وجدنا المعدة محتوية
عليه لازمة له من كل جانب حتى لا يمكنه ان يسيل حرق لك الغذاء
شئ نذل ذلك على ان هناك قوة ماسكة واما اسانها في الدم
فلا نأخذها بعد ان يجذب المني اليها منقمة انما ما شديدا

انما ما يشد يد اذن جميع الجوانب منطبقة الفم بحيث لا يمكن
 ان يدخل فيها طرف الحبل ولا ان جرم المني ثقيل يعقني ثقله
 النزول ولو لم يكن في الدم قوة ماسكة لما وقف واما في كل
 عضو من الاعضاء فلمثل هذا السبب واما القوة البرصية فهي
 التي تغيب الغذاء الى حيث يصلح لان يصير جزءا من الغذاء
 بالفعل وله اربع مراتب الاولى عند المضغ فان سطح الفم متصل
 بالمعدة فان الحنطة المضمومة يفعل في المضغ الدما هي
 فوق ما يفعله المطبوخة الشائبة في المعدة وهي ان يصير الغذاء
 يشبه الماء الكشك الشين ثم يتخذ الى الكبد الثالثة في الكبد
 وهي ان يصير بحيث يحصل منه الاخلط الاربعة التي هي الدم
 والصفراء والبلغم والسوداء الاربعة في العروق وهي ان يصير
 بحيث يصلح لان يكون جزءا من المغذات بالفعل واما صفة لها
 فعلها لاجلها انها تحيل ما جذبته الجاذبة ومسكنة اما مسكنة
 الى قوام شبيه بالزجاج فيجعل الغذاء جزءا من المغذات بالفعل
 الثام الثاني انها بمعنى الفصل ليقول فصل الدافعة
 فيه بلطيف الغليظ وتغليظ الرقيق واما الدافعة
 فانها تجدد الامعاء لنبرز كما نلاحظ من مواضعها للرفع
 ما فيها الى اسفل وسن الاحشاء تحرك الى اسفل ولو لم يكن
 هناك قوة دافعة لما تحركت ومحل القوة المولدة والمصورة
 انما هو المني وهو فضل الرحم الاخير عند نضج الغذاء في
 العروق وصورته مستعد الاستعداد اذا قاما لان يصير
 جزءا من الاعضاء لان الضعف الذي حصل من اسفل
 امثاله من الدم لان ذلك يوجب الضعف الذي في جوف الاعضاء
 الاصلية ولو كان كذلك الدم والقوة التي لها استعداد الاعضاء
 لقبول الحس والحركة الارادية يقال لها القوة الحيوانية مع انها
 عديمة الشعور واحتجوا على اثباتها بان ما في العضو والمفلوج
 من العناصر المتضادة المماثلة الى الانفكاك لا يبقى على
 الاجتماع الا بسبب قسري معين على الامتزاج والمزاج
 وما يتبعه من اخر عنه فان كان الامر مغاير للمزاج وتوابعه
 وهو اما ان يكون قوة الحس والحركة او قوة التغذية او قوة
 اخرى والا اول باطل لان العضو والمفلوج ليس له قوة الحس
 والحركة والثاني باطل لان قوة التغذية به لو كانت معدة
 لقبول قوة الحس والحركة لكان النبا في مستعدا لها فنعين
 الثالث وهو المطلوب قلنا لا نسلم ان يلزم ان يكون النبات
 مستعدا لذلك فان من الجائز ان يكون النامية التي للنبات

اللامع الثاني في هي القوة التي مية التي للانسان بالماهيية
 في النفس الحيوانية وهي كمال اول الجسم طبيعي الى من جهة
 ما يدرك الحواس وبمجرد بالارادة والقوى الحيوانية اما في الظاهر
 واما في الباطن اما التي في الظاهر فهي الحواس الخمس التي
 الحس والذوق والشم والسمع والبصر اما التي في قوة منبهة
 في جميع جلد البدن يدرك الحرارة والبرودة والرطوبة
 واليبوسة التي غير ذلك من الحواس وهي كما نشعر بالقياس
 فكل تلك تشبه بتفريق الاتصال وعوده واما الذوق فهي
 قوة منبهة في العصب اطعموش على جرم الانسان وادراكها
 مشروط باللمس لكنه لا يكفي فيه الملاسة بل لابد فيه من الرطوبة
 العذبة التي في الفم لخالطها مدعني اللسان وحصل بواسطتها
 الاحساس بكيافته واما الشم فهي قوة هودعة في زايدين في
 مقدم الدماغ شبيهة بشبهتين بزايد في الشدتي يدرك ما يلا فيها
 من الروائح ومنهم من قال بان الرائحة انما يدرك بان
 يتخلل شيء من الجسم ذئ الرائحة ويخالط الهواء ويصل الى الخافضة
 وهو باطل لان المسك المصور ويسخيل ان يتخلل تحللا يحصل
 منه رائحة منتشرة انتشارا يمكن ان ينتشر منه في مواضع كثيرة
 روائح مثل الادوية وما بطل ذلك بتبين ان الهواء يتكيف تلك
 الكيفية ويوديها الى الحس واما السمع فهي قوة هودعة
 في العصب الذي في مقعر الصماخ يدرك ما يودع اليها الهواء
 المضغوط بين قارح ومقدوح ومعلوم ان الصوت الفياض
 بالهواء الواصل الى الصماخ مسموح وانما الشك في الصوت
 الفياض بالخارج والحق انه مسموح لانه لو لم يكن كذلك لما ادركنا
 جهته واما البصر فمنهم من زعم انه يخرج الشعاع من البصر
 وملا فانه المبصر هو باطل لانه لو كان كذلك لوجب ان
 يرى بعض ما ليس في مقابلتنا عند هبوب الرياح لثبوت
 الشعاع وانقاله الى الجوانب المختلفة والثاني كاذب
 فامقدم مثله ولانه لو خرج الشعاع من البصر فاما ان يكون
 حركته طبيعية او فسيية او ارادية والا اول باطل والا لكانت
 في جهة واحدة والثاني باطل لان الفسار انما يكون على خلاف
 الطبع ولا طبع ههنا فلا فسار والمالث باطل والا لكان
 الخارج حيوانا متحركا بالارادة فيكون الادراك حاصلا
 لنا فوجب ان لا يرى شيئا عند انفتاح البصر ولان الادراك
 لو كان بخروج الشعاع وملا فانه المبصر وجبان محرقا فلا
 عند رؤية الكواكب ولانه لو كان كذلك يلزم نفاذ كل الاجسام

تندروية ما في باطن الزجاج ومنهم من قال بان البصار
انما حصل بعد انطباع صورة البصر في الرطوبة الجليدية التي
في العين ونا ديسا الى الحس المشترك الذي في مقدم الدماغ
لان المقدم يربط اعظم والا بعد اصغر فاما ان يكون الاقرب
يرفع في جزء اعظم من الرطوبة والا بعد في جزء اصغر ولا يكون
كذلك والثاني باطل والاما اختلف مقداره في الروية على
الغريب والبعد فحين الاول وهو المطلوب وكيفية ذلك
ان المرئي اذا كان على بعد مقدور وفرضنا خطين يخرجان
من البصر ويلقيان طر في المرئي فانما يحيطان بزوايا عند البصر
ويرفع صورة المرئي في تلك الزاوية ثم اذا بعد عن ذلك الموضع
فالخطان اللذان يخرجان من البصر ويلقيان طر في المرئي على
البعد الثاني يحيطان بزوايا اصغر من الاولى فترسم صورة
المرئي في تلك الزاوية الثانية فرضنا اصغر واما القوى الباطنة
فهى اما مدركة واما محركة والمدركة اما مدركة فقط واما
مدركة منصفة والا واما المحركة والمدركة للصورة وهي الحس المشترك
او حافظتها واما المحركة والمدركة للصورة هي الحس المشترك
بعد زوالها عن الحس واما المدركة للمعاني الجزئية كصداقة
زيد وعداوة عمرو وهي الوهم واما حافظتها وهي التي
تحتفظ المعاني الجزئية والثابتة هي المنصورة في الطر كات
المخزونة في الخيال والحافظة بالتفصيل والتذكير وهي التي
تركب صورة انسان ذي داسين وركب جبله من يافوت
وحمارين ذنين ويفضل راس الانسان عن راسه حتى يحصل لها
صورة انسان عديم الراس وهذه القوة ان استعملتها القوة
الوهمية يقال لها التخيلية وان استعملتها النفس الناطقة يقال
لها المفكرة اما الحس المشترك فيدل على وجوده وجوه اخرى
انما نحكم على هذا ابانه حلو وابعين والحاكم على الشئ لا بد وان
محضه المقضي عليه وبه وهذا الحكم ليس للقوة العاقلة
فان مدركاتها كلية ولا كذلك مدركات هذه القوة فليس
بانا نحكم على هذا الانسان بانه انسان ولو كان الحكم بين
الشئيين يستدعى تصورهما لكان لنا قوة تدرك الشئ
والجزئ جميعا والثاني كاذب لان المدرك للشئ في القوة
العاقلة وهي لا تدرك الجزئ وهذا لان العقل كما يدرك
الانسان الشئ يدرك الجزئ على وجه كلي بان يدرك ماهية
الانسان موصوفة بجوارح حسية يحصل من مجموعها
صورة مطابقة لهذا الانسان وهي لا تمنع الشك وان

كان الواقع منها في الاعيان شيئا واحدا الثاني اننا ندرك القوة
التامة خطأ مستغما فذلك اما ان يكون في الخارج او في قوة في
المدرك والاول باطل بالصورة فتعين الثاني ولا تخلو اما ان
يكون في القوة الباصرة او عينها والاول باطل لان البصر لا يدرك
الامايضا بل في الخارج فهو في قوة اخرى وهي التي تسمى بالحس
المشترك الثالث ان النائم يشاهد صور اجزئية لا وجود لها
في الخارج والا لوجب ان يشاهدها كل من كان سليم الحس وليس
موجودة في الحس النفاها لخطئه بالقوم فهي في قوة اخرى
يشاهدها على سبيل الخيال بل على سبيل المشاهدة وهو
المراد من الحس المشترك واما الخيال فهي قوة تخيل الاشياء ويدركها
بعد الخيوبة وهي مغايرة للحس المشترك لان صور المحسوسات
اذا انطبعت في الحس المشترك صارت مشاهدة واذ كانت
في الخيال فلا يكون كذلك فيها متغايرات واما القوة التخيلية
فهى مغايرة للحس المشترك والخيال لانها تتركب وتفصل ولا تدرك
الحس والخيال واما القوة الوهمية فهي تدرك المعاني الجزئية
غير محسوسة فهي مغايرة لما يدرك الصور وتحفظها وتنصرف
فيها واما الحافظة فهي تدرك المعاني الجزئية وتحفظها
ولا كذلك البواقي فهي مغايرة لها ومحل الحس المشترك الباطن
الاول من الصفات ومحل الخيال موخره ومحل الوهم والمتخيلة
البطن الاوسط ومحل الحافظة البطن الموخر والذي يدل
على انخفاض هذه القوى بهذا الموضع انه لو نظر في الآفة
الى موضع من الموضع هذه اختلف فعل القوة المنسوبة الى
ذلك الموضع ولولا انخفاض صباه لما اختلف فعلها عند وصول
الآفة اليه واما المحركة اما باعثة او فاعلة اما الباعثة
وهى القوة الشوقية وهي ان كانت حاملة على طلب النافع
والقوة تدرك شئى قوة شهوانية وان كانت حاملة على دفع
المكروه والعلية تسمى قوة غضبية واما الفاعلة فهي التي
يصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة مبدى الاعصاب
واذباها وهي المبدى القريب للتحريك واما النفس الانسانية
فهى كمال اول الجسم طبيعي الى من جهة ما تفعل الافعال
الكائنة بالاغنياء الفكرية والاستنباط الذاتى وهي
باغنياء انما تدرك الالوهة الكلية وتحكم بنسبة بعضها
الى بعض بالشوق او بالسلب يقال لها قوة نظرية واعتبار
انها تحرك البدن وتستنبط الصناعات المحسوسة
بالانسان كالفلاحة والصناعة والحيطة والحدادة

